

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

فاعلية مؤسسات التمويل الصغير في تمكين المرأة اقتصادياً في محافظة
طولكرم من وجهة نظر مدراء المؤسسات والمستفيدات

إعداد

منى طلعت محمود عبد العال

إشراف

الدكتور عمر عايد

قُدِّمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في دراسات المرأة بكلية
الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس - فلسطين.

2016

أ

فاعلية مؤسسات التمويل الصغير في تمكين المرأة اقتصادياً في محافظة
طولكرم من وجهة نظر مدراء المؤسسات والمستفيدات

إعداد

منى طلعت محمود عبد العال

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2016/12/15م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة

1. د. عمر عايد / مشرفاً ورئيساً

2. د. سلامة سالم / ممتحناً خارجياً

3. د. فريد أبو ظهير / ممتحناً داخلياً

التوقيع

د. عمر عايد

.....
.....
.....

الإهداء

أهدي هذه الأطروحة إلى وطني الكبير فلسطين، وأضع هذا العمل المتواضع بين أيادي أبناء
وطني علّهم يجدون فيها ما ينفع ليضيفوا عليها ويطوروها.

وأهديها إلى أمي الحبيبة التي آمنت بي ومنحتني من دعمها الكثير، وأمدتني بوقود دعواتها
الصّادقة، وتعلمتُ من مثابرتها في الدّنيا أنّ العلم فضيلة، ولأجلها عدتُ إلى مقاعد الدّراسة لأمنحها
سبباً آخر لتفخر بي.

وكما أهديتها لأخوتي وأبنائي وزوجي الذين وقّروا لي كلّ الدّعم والمساندة، كي أتمّ طريق العلم
الذي بقدر ما كان شاقاً ومتعباً جعلوه يسيراً ومحتماً بمحبتهم ومساندتهم.

وأخيراً أهديتها لكلّ من فقدن الإيمان بأنفسهنّ ومنعهنّ ظروفهنّ من استكمال مسيرة العلم...
فبالأمل تنزّل الصّعاب وتنجز المهامّ.

منى

الشكر والتقدير

الشكر أولاً لله جلّ جلاله الذي وفقني لإتمام هذا البحث.

ثم أقدم أسمى آيات الشكر والعرفان إلى أساتذتي في جامعة النجاح العريقة على دعمهم ومساندتهم، وعلى زرعهم نوافع أكاديمية لاستكمال مسيرتهم في البحث العلمي.

كما أقدم بعظيم الشكر والامتنان إلى الدكتور (عمر عايد) على سعة صدره وتوجيهه الدائم وصبره عليّ ومشوراته النافعة حتى أتممت الرسالة، فلقد كان صديقاً وموجهاً قبل أن يكون أكاديمياً.

وأتوجه بجزيل الشكر إلى زميلاتي وزملائي لخلقهم مناخاً أكاديمياً يشجع على المثابرة، وتهيأتهم لأنفسهم ولي جواً من التنافس المفيد.

وأخيراً أشكر كلّ من ساندني، وجعل من هذه الرسالة عملاً قابلاً للتحقيق.

الإقرار

أنا الموقعة أدناه، مقدمة الرسالة التي تحمل العنوان:

فاعلية مؤسسات التمويل الصغير في تمكين المرأة اقتصادياً في محافظة طولكرم من
وجهة نظر مدراء المؤسسات والمستفيدات

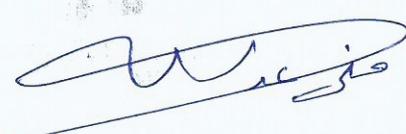
أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه
حيث ما أن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو
بحث لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the
researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other
degree or qualification.

Student's name: **اسم الطالبة:** منى حلاوت محمد عبدالمعال

Date: **التاريخ:** 2016 / 01 / 15

Signature: **التوقيع:** 

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	ج
	الشكر والتقدير	د
	الإقرار	هـ
	فهرس المحتويات	و
	فهرس الجداول	ط
	فهرس الأشكال	ك
	فهرس الملاحق	ل
	الملخص	م
1	الفصل الأول: مقدمة الدراسة وأهميتها	
1.1	مقدمة الدراسة	1
2.1	مشكلة الدراسة	3
3.1	أسئلة الدراسة	4
4.1	أهداف الدراسة	5
5.1	أهمية الدراسة	5
6.1	مصطلحات الدراسة	6
7.1	حدود الدراسة	7
9	الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	
1.2	مقدمة	9
2.2	الإطار النظري للمشاركة الاقتصادية للنساء	10
3.2	التمكين الاقتصادي للنساء	13
1.3.2	تعريف التمكين الاقتصادي	13
2.3.2	مستويات تمكين النساء	15
3.3.2	معوقات تمكين المرأة	16
4.3.2	مؤشرات التمكين الاقتصادي للنساء	18
4.2	أهمية المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي للنساء	22
1.4.2	أهمية المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الحديث	22

23	واقع تمويل المشروعات الصّغيرة في العالم العربيّ	2.4.2
25	واقع تمويل المشروعات الصّغيرة في فلسطين	3.4.2
26	نشأة وتطور مؤسّسات التّمويل الصّغير	5.2
26	تاريخ ونشأة مؤسّسات التّمويل الصّغير في العالم	1.5.2
28	نشأة مؤسّسات التّمويل الصّغيرة في فلسطين	2.5.2
29	مؤسّسات التّمويل الصّغير العاملة في طولكرم وأهدافها	3.5.2
35	الدّراسات السّابقة	6.2
35	الدّراسات العربيّة	1.6.2
40	الدّراسات الأجنبيّة	2.6.2
42	الفصل الثالث: الطّريقة والإجراءات	
42	منهج الدراسة	1.3
43	مجتمع الدراسة	2.3
43	عينة الدراسة	3.3
44	أداة الدراسة	4.3
45	صدق أداة الدراسة	5.3
45	ثبات أداة الدراسة	6.3
56	إجراءات الدراسة	7.3
47	المعالجات الإحصائية	8.3
48	الفصل الرابع: نتائج الدراسة	
48	مقدمة	1.4
48	النتائج الخاصة بأسئلة الدّراسة من وجهة نظر مديري مؤسّسات التّمويل الصّغير	1.2.4
52	نتائج تحليل مجمل أسئلة المقابلات المعمّقة مع مديري مؤسّسات التّمويل الصّغير العاملة في طولكرم ومديراتها	2.2.4
53	النتائج الديمغرافية	3.4
53	الحالة الاجتماعيّة للعينة	1.3.4
54	العمر	2.3.4
54	مكان الإقامة	3.3.4
55	المستوى التّعليمي	4.3.4

55	معدل الدّخل الشّهري	5.3.4
56	نوع المشروع الممول	6.3.4
57	طبيعة عائل الأسرة	7.3.4
57	عمر المشروع	8.3.4
58	مجال عمل المشروع	9.3.4
60	النتائج الخاصّة بالاستبيان	4.4
60	النتائج الخاصّة بأسئلة الدّراسة من وجهة نظر المستفيدات	1.4.4
71	النتائج المتعلّقة بتحليل آراء المبحوثات من خلال الاستبيان	2.4.4
78	الفصل الخامس: مناقشة النتائج والتوصيات	
78	مناقشة النتائج المتعلّقة بأسئلة الدّراسة من وجهة نظر مدراء مؤسّسات التمويل الصّغير ومن وجهة نظر المستفيدات	1.5
84	مناقشة النتائج المتعلّقة بتحليل المقابلات المعمّقة مع مديري مؤسّسات التمويل الصّغير العاملة في طولكرم ومديراتها	2.5
89	مناقشة النتائج المتعلّقة بأسئلة الاستبيان من وجهة نظر المستفيدات	3.5
95	مناقشة النتائج الديموغرافية والأساسية في تمويل المشاريع	4.5
100	النتائج والتوصيات	
104	قائمة المصادر والمراجع	
110	الملاحق	
B	Abstract	

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (1)	مؤشرات النوع الاجتماعي حسب أدلة التنمية البشرية في فلسطين للعام 1998-1999	21
جدول (2)	توزيع العينة على مؤسسات التمويل الصغیر العاملة في محافظة طولكرم وحجم العينة ونوعها.	44
جدول (3)	تكرارات ونسب توزيع الحالة الاجتماعية لأفراد العينة.	54
جدول (4)	تكرارات ونسب توزيع أعمار أفراد العينة.	54
جدول (5)	تكرارات ونسب توزيع مكان إقامة أفراد العينة.	55
جدول (6)	تكرارات ونسب توزيع المستوى التعليمي لأفراد العينة.	55
جدول (7)	تكرارات ونسب توزيع معدل الدخل الشهري لأفراد العينة.	56
جدول (8)	تكرارات ونسب توزيع نوع المشروع الممول لأفراد العينة.	56
جدول (9)	تكرارات ونسب توزيع معدل الدخل الشهري لأفراد العينة.	57
جدول (10)	تكرارات ونسب توزيع عمر المشروع لأفراد العينة.	57
جدول (11)	نسب مجالات عمل المشروعات المملوكة للمبحوثات والممولة من قبل مؤسسات التمويل الصغیر العاملة في طولكرم.	59
جدول (12)	درجات استجابة المبحوثات إلى أسئلة الدراسة.	61
جدول (13)	المتوسطات ونسب المتوسطات ودرجات استجابة المبحوثات فيما يتعلق بمساهمة مؤسسات التمويل الصغیر فعلياً بتمكين المرأة اقتصادياً، بالصورة المقصودة من مفهوم التمكين في محافظة طولكرم.	62
جدول (14)	المتوسطات ونسب المتوسطات ودرجات استجابة المبحوثات فيما يتعلق بمساهمة مؤسسات التمويل الصغیر فيما يتعلق بضمان نجاح واستمرارية المشروع الممول للنساء في محافظة طولكرم.	63
جدول (15)	تكرارات ونسب توزيع رأي المبحوثات بمساهمة مؤسسات التمويل الصغیر فيما يتعلق بتوفير التسهيلات والمعاملات المصرفية الملائمة لتيسير حصولهن على تمويل لمشاريعهن المختلفة في محافظة طولكرم.	65
جدول (16)	مقارنة بين تكرارات ونسب توزيع رأي المبحوثات في الضمانات التي طلبتها مؤسسة التمويل الصغیر والضمانات التي قدمتها المقترحات فعلياً لتمويل مشروعاتهن الصغیرة في محافظة طولكرم.	66
جدول (17)	المتوسطات ونسب المتوسطات ودرجات استجابة المبحوثات فيما يتعلق	68

	بتقديم مؤسسات التمويل الصغير للتدريب العملي الكافي للمقترضات في إدارة مشاريعهن والمتابعة المستمرة لهنّ لحمايتهنّ من الفشل في محافظة طولكرم.	
69	المتوسّطات ونسب المتوسّطات ودرجات استجابة المبحوثات لمدى رضى المستفيدات من دعم مؤسسات التمويل الصغير في تمكين المرأة من وجهة نظر المستفيدات في محافظة طولكرم.	جدول (18)
71	مقارنة بين تكرارات ونسب توزيع المبالغ التي طلبتها المقترضات من مؤسسة التمويل الصغير وبين المبالغ الفعلية اللاتي حصلن عليها لتمويل مشاريعهنّ الصغيرة في محافظة طولكرم.	جدول (19)
72	تكرارات ونسب توزيع آراء المقترضات من مؤسسات التمويل الصغير في طولكرم حول الأسباب التي دفعت مؤسسة التمويل الصغير إلى إعطاء المقترضة مبلغاً أقل من المطلوب لتمويل مشاريعهنّ الصغيرة في محافظة طولكرم.	جدول (20)
73	تكرارات ونسب توزيع آراء المقترضات من مؤسسات التمويل الصغير في طولكرم حول ما إذا ساعدهنّ تمويل المشروع على إنشاء حساب مصرفي خاصّ بهنّ في محافظة طولكرم.	جدول (21)
73	تكرارات ونسب توزيع آراء المقترضات من مؤسسات التمويل الصغير في طولكرم حول ما إذا كان القرض قد ساعدهنّ على رفع مستوى معيشة أسرهنّ في محافظة طولكرم	جدول (22)
74	تكرارات ونسب توزيع آراء المقترضات من مؤسسات التمويل الصغير في طولكرم حول ما إذا رفعت الخبرة التي اكتسبها من خلال التمويل وإدارة المشروع من قدرتهنّ على اتخاذ القرارات الاقتصادية الخاصة بالأسرة في محافظة طولكرم.	جدول (23)
75	تكرارات ونسب توزيع آراء المقترضات من مؤسسات التمويل الصغير في طولكرم حول المجالات التي ساعدها التمويل فيها.	جدول (24)
76	تكرارات ونسب توزيع آراء المقترضات من مؤسسات التمويل الصغير في طولكرم حول تعريف التمكين الاقتصادي للنساء.	جدول (25)
77	تكرارات ونسب توزيع العوامل الرئيسية التي قد تعوق نجاح المشروع حسب رأي أفراد العينة	جدول (26)

فهرس الأشكال

الصفحة	الشكل	الرقم
60	مجال عمل المشروعات التابعة للمبجوثات والممولة من خلال مؤسّسات التّمول الصّغير العاملة في طولكرم خلال عام 2015.	شكل (1)
66	الضّمانات الّتي طلبتها مؤسّسة التّمول الصّغير من المقترضة لتنفيذ القرض المطلوب.	شكل (2)
67	الضّمانات الّتي قدّمتها المقترضات فعلياً لمؤسّسة التّمول الصّغير.	شكل (3)

فهرس الملاحق

الصفحة	الملحق	الرقم
110	الاستبانة	ملحق (1)
118	أسئلة المقابلات للمؤسّسات	ملحق (2)
120	كتاب تسهيل المهمة	ملحق (3)
121	أسماء المحكمين	ملحق (4)

فاعلية مؤسسات التمويل الصّغير في تمكين المرأة اقتصادياً في محافظة طولكرم من وجهة نظر

مدراء المؤسسات والمستفيدات

إعداد

منى طلعت محمود عبد العال

إشراف

الدكتور عمر عايد

الملخص

هدفت هذه الدراسة التعرف على فاعلية مؤسسات التمويل الصّغير في تمكين المرأة اقتصادياً في محافظة طولكرم من وجهة نظر مدراء المؤسسات والمستفيدات.

ولتحقيق أغراض الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي متعدد المنهجيات وذلك لملائمته لطبيعة الدراسة، حيث دمجت بين الأسلوب الكمي والكيفي لجمع وتحليل البيانات وذلك لمنح النموذج المزيد من القوة التنبؤية والتفسيرية، ولجأت إلى أسلوب المقابلات المعمّقة كأحد أساليب المنهج الكيفي، والاستبيان كأحد أساليب المنهج الكمي.

تشكّل مجتمع الدراسة من جميع النساء المقترضات من مؤسسات التمويل الصّغير في محافظة طولكرم خلال العام 2015-2016، وقد بلغ عددهن (2133) وفقاً لإحصاءات مؤسسات التمويل الصّغير المذكورة وذلك في تموز 2016، بالإضافة إلى السادة مديري ومديرات مؤسسات التمويل الصّغير العاملة في طولكرم وعددهم سبعة.

ونظراً لطبيعة مؤسسات التمويل الصّغير العاملة في محافظة طولكرم، فقد تمّ اختيار عيّنة عشوائية طبقية غير متناسبة بلغ حجمها 118 مقترضة، بما يمثل (5.5%) من مجتمع الدراسة.

وبعد أن تمّ جمع البيانات وتحليلها توصلت الباحثة إلى أهمّ النتائج الآتية : لم تساهم مؤسسات التمويل بتمكين النساء اقتصادياً في محافظة طولكرم بالصورة المقصودة من مفهوم التمكين كما عرفته الباحثة إجرائياً، حيث كان التمكين بنظر المؤسسات من خلال توفير التمويل اللازم فقط. وبناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أوصت الباحثة بضرورة تطبيق مفهوم

التمكين الاقتصادي بابعاده ومتطلباته فعلياً، وممارسةً بما يتلاءم وأهداف وغايات تلك المؤسسات التي تنادي بتمكين المرأة دون التطبيق الفعلي، إذ أن المؤشرات على أرض الواقع ومن خلال نتائج الدراسة تبين حجم الفجوة.

الفصل الأوّل

مقدمة الدراسة وأهميتها

1.1 مقدمة الدراسة

مع تزايد الاهتمام الدولي بحقوق الإنسان، تنامت الأفكار والقيم الداعية إلى المساواة بين الجنسين وتوفير الضمانات التي تكفل للنساء التمتع بقدر مناسب من الحقوق والحريات التي دعت إليها المعاهدات الدولية. ويأتي تفعيل دور المرأة مع وضع الاهتمام بحقوقها والنهوض بأوضاعها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في مقدمة التحديات التي تواجه فلسطين وباقي الدول العربية، من الناحية الاجتماعية والسياسية.

وتمثّل النساء في أغلب أرجاء العالم مورداً بشرياً مستداماً، وغير مفعل، يوازي تقريباً نصف عدد سكان الكرة الأرضية، وفق دراسة قام بها البنك الدولي، فإنّ تمكين النساء يمكن أن يساهم في تقليل الجوع على مستوى العالم بنسبة ما بين 12 و 17% (World Bank، 2014).

وكأيّ مجتمع بشريّ يسعى في ظلّ ندرة الموارد الطبيعية إلى الاستثمار الجادّ في المصادر البشرية، كان لابدّ من استثمار قدرات النساء، واللاتي يشكلنّ عادة نصف المجتمع، ولتحقيق ذلك يجب توفير معطيات إيجابية للمرأة، تمكنها من المساهمة الفاعلة والفعليّة. ففي فلسطين، بيّنت نتائج مسح القوى العاملة الصادر عن الجهاز المركزيّ الفلسطينيّ للإحصاء أنّ النساء يشكلن 49.2% من مجموع السكّان، وأنّ معدل البطالة للأفراد فوق 15 سنة بين الذكور بلغ 22.5% في عام 2015، بينما بلغ معدل البطالة بين الإناث 39.2% في نفس العام. كما أنّ نسبة مشاركة الذكور ضمن سنّ العمل في القوى العاملة بلغت 71.9% في عام 2015، بينما بلغت مشاركة النساء في القوى العاملة 19.1% في عام 2015 (الجهاز المركزيّ الفلسطينيّ للإحصاء 2016).

وتجدر الإشارة إلى أنّ العلاقة بين عمالة الرّجل و عمالة المرأة ليست علاقة صفرية، كما يُشير التقرير الصادر عن منظمة المرأة العربية عام 2010، فكسب أحد الطرفين ليس بالضرورة خسارة الطرف الآخر، بل على العكس فإنّ عمالة النساء أسهمت في عديد من دول العالم في زيادة

النمو الاقتصادي والاستثمارات ووقّرت فرصًا أفضل للمجتمع ككلّ ذكورًا وإناثًا (المعاينة وآخرون، 2010).

يعتبر دعم قطاع المشروعات الصّغيرة والمتناهية الصّغر الموجّه للنساء، من أهمّ مداخل التمكين الاقتصاديّ للنساء، فقد أثبتت الدّراسات أنّ المشروعات الصّغيرة والمتناهية الصّغر هي الدّافع والمحرك الأساسيّ للنمو في الاقتصادات المحليّة، وذلك من خلال توسيع قاعدة الملكيّة للقطاع الخاصّ، وتفعيل مشاركة المرأة في الاقتصاد المحليّ، وتضييق الفجوة بين الادّخار والاستثمار، وتعزيز دعم الصادرات وإحلال الواردات. كما أنّ الاهتمام بدعم هذه المنشآت يساهم في رفع معدل دخل الفرد وتوفير السلع والخدمات للمستهلكين في السّوق المحليّ. وتشكّل المنشآت الصّغيرة والمتناهية الصّغر (التي توظف 5 عمال فأقل) النسبة الأكبر من المنشآت العاملة في فلسطين، حيث تبلغ 89% من مجموع المنشآت العاملة في القطاع الخاصّ الفلسطينيّ (الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ، 2014).

يعتبر التّمويل من أهمّ المشكلات التي تواجه المشروعات المتوسطة والصّغيرة والمتناهية الصّغر، فهو يحدّ من قدرتها على النّمو والاستمرار، ويضعف من قدرتها التّنافسيّة في الأسواق المحليّة والدوليّة. وتعتبر صناعة التّمويل الصّغير، كأحد أشكال قطاع التّمويل غير الرسمي (مثل: جمعيات الادّخار والائتمان، جمعيات التّوفير والتّسليف، التّمويل العائليّ، صناديق التّمية المحليّة، المؤسسات الماليّة التّعاونيّة)، أحد الطّرق الفعّالة للتّغلب على صعوبات التّمويل الرّسميّ (البنوك التجاريّة، شركات التّأمين، وصناديق النّقّاد، وصناديق الاستثمار، وسوق الأوراق الماليّة) وتفعيل التمكين الاقتصاديّ للنساء على أرض الواقع.

لقد أظهرت العديد من الدّراسات والمسوح أنّ تمكين النساء اقتصاديًّا من خلال اتباع سياسات تنمويّة تضع النّوع الاجتماعيّ في الحسبان، تؤدي إلى معدلات نموّ اقتصاديّ مرتفعة بالإضافة إلى ارتفاع ملحوظ في مستوى رفاهيّة الأفراد في المجتمع. ففي الدّراسة التي أجراها خندقر (1998) حول تأثير اقتراض النساء واقتراض الذّكور على متغيّرات مثل: (إنفاق الفرد على الصّحة وعلى الغذاء، الالتحاق بالمدارس، الخصوبة، الطول مقابل السنّ، مستوى رفاهة الأسرة) في

بنجلاديش، وجد خندق أن عمليات التمويل الصغير الموجّه للنساء ضعف تأثير اقتراض الرجال (البنك الدولي، 2004).

وعلى الرغم من أن عدد المؤسسات التي تزاول نشاط التمويل الصغير في السوق الفلسطيني، يبلغ 8 مؤسسات، تعمل من خلال 62 فرعاً ومكتباً، موزعة في مناطق متعدّدة من الضفة الغربية وقطاع غزة بصافي محفظتها الائتمانية 84.2 مليون دولار في 2012، وبمتوسط محفظة ائتمانية بلغت 60.9 مليون دولار للفترة من 2008 إلى 2011 (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2016). إلا أنها لم تستطع أن تقدم حلولاً جوهرية ولا حتى تجميلية لمعاناة النساء، بل على العكس ساهمت في تكريس أنماط العمل " المقبولة اجتماعياً". فما زالت أكبر مساهمة لعمل المرأة الفلسطينية في القطاع الزراعي، حيث تصل إلى 37.9% من إجمالي العاملين في الضفة الغربية، وهي نسبة أعلى من مشاركة النساء في أي قطاع آخر. كما أن مشاركتها في الاقتصاد الرّسمي، والاقتصاد العائلي غير مدفوع الأجر، وفي اقتصاد الرعاية هي مشاركات عالية، وأعلى من مشاركة الرجل الفلسطيني، ولم يطرأ تغيير ملموس على هذه الحقائق منذ قيام السلطة الفلسطينية (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014).

2.1 مشكلة الدراسة

على الرغم من انتشار مؤسسات التمويل الصغير في فلسطين خلال العقد الأخير، والتي تهدف أغلبها وتنادي بتمكين النساء اقتصادياً، عن طريق تمويل مشاريعهنّ في مختلف القطاعات، إلا أن الفجوة لا زالت كبيرة، وأثار هذا التمكين غير ملموسة على أرض الواقع، ولا زالت أرقام البطالة ونسبها بين النساء مرتفعة. فمشاركة المرأة الفلسطينية في الاقتصاد بشكل عام، وفي سوق العمل بشكل خاص، هي مشاركة ضئيلة مقارنة بالمعايير العالمية والإقليمية، بما لا يتناسب مع إمكانيات ومؤهلات النساء الفلسطينيات. ووفقاً لبيانات الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء فقد بلغ معدل البطالة بين الإناث 39.2% في عام 2015، وفي المقابل بلغ عدد فروع ومكاتب مؤسسات التمويل المتخصصة 67 فرعاً ومكتباً في نهاية الربع الرابع من عام 2014، وشكّلت

النساء نحو 44.3% من إجمالي عدد العملاء نهاية الربع الرابع من عام 2014 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2014).

وتتمحور مشكلة الدراسة : ما مدى فاعلية مؤسسات التمويل الصغير في تحقيق التمكين الاقتصادي للنساء في محافظة طولكرم، من وجهة نظر كل من مديري مؤسسات التمويل والمستفيدات؟

3.1 أسئلة الدراسة

يحاول البحث الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. هل تساهم مؤسسات التمويل الصغير فعلياً بتمكين المرأة اقتصادياً، بالصورة المقصودة من مفهوم التمكين كما عزّفته الباحثة إجرائياً، الذي تصل من خلاله المرأة إلى الاستقرار المادي وتكون قادرة على زيادة مشروعها والنجاح فيه؟
2. هل تقوم مؤسسات التمويل الصغير بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الممول للمرأة بالذات؟
3. كيف تقيم مؤسسات التمويل الصغير وعي النساء أنفسهن بعملية الاقتراض ككل؟
4. هل تساهم مؤسسات التمويل الصغير في ضمان نجاح واستمرارية المشروع الممول للنساء؟
5. ما مساهمات مؤسسات التمويل الصغير الداعمة للمرأة من حيث توفير التسهيلات، والمعاملات المصرفية الملائمة للنساء، وتيسير حصولهن على التمويل لمشاريعهن المختلفة؟
6. هل تقدم مؤسسات التمويل الصغير التدريب العملي الكافي للمقترضات، في إدارة مشاريعهن والمتابعة المستمرة لهنّ لحمايتهنّ من الفشل؟
7. ما مدى رضى المستفيدات من دعم مؤسسات التمويل الصغير في تمكين المرأة من وجهة نظر المستفيدات أنفسهنّ؟

يجب ملاحظة أنّ الأسئلة قد توزعت بين ثلاث فئات:

1. أسئلة عامّة يجيب عنها كلّ من السّادة مديري ومديرات مؤسّسات التّمويل الصّغير والمبحوثات، كما هو الحال في الأسئلة 1،4،5،6.
2. أسئلة يجيب عليها مديرو ومديرات مؤسّسات التّمويل الصّغير فقط، كما هو الحال في الأسئلة 2،3.
3. أسئلة تجيب عنها المبحوثات فقط، كما هو الحال في السّؤال رقم 7.

4.1 أهداف الدراسة

يهدف هذا البحث إلى التّعرف على البنود التّالية:

1. وصف واقع التّمويل الصّغير في فلسطين بصفة عامّة، وفي محافظة طولكرم على وجه الخصوص.
2. تفسير واقع مؤسّسات التّمويل الصّغير العاملة في طولكرم وأهدافها وبرامجها.
3. التّعرف على أهميّة المشروعات الصّغيرة كوسيلة لتحقيق التّمكن الاقتصاديّ للنّساء.
4. التّعرف على مؤشرات التّمكن الاقتصاديّ للنّساء.
5. تقييم فاعليّة مؤسّسات التّمويل الصّغير العاملة في طولكرم في تحقيق التّمكن الاقتصاديّ للنّساء.

5.1 أهمية الدراسة

1. تستمد الدّراسة أهميّتها من أهميّة القطاع الذي تمثله، حيث تشكّل النّساء في فلسطين 49% من عدد السكان في عام 2015، بينما يبلغ معدل البطالة بين النّساء 39.2% لنفس العام.

2. تتبع أهمية الدراسة من نتائج الدراسات والمسوح السابقة والتي أجمعت على أهمية التمكين الاقتصادي للنساء في تحقيق النمو والتنمية المستدامة للاقتصاد الوطني ككل.
3. تفيد هذه الدراسة الجهات المسؤولة والداعمة لمؤسسات التمويل في الاطلاع على واقع مؤسسات التمويل ومدى فاعليتها في تمكين المرأة اقتصادياً، ومعالجة اية اشكالات وتطوير هذا القطاع.
4. كون هذه الدراسة هي الدراسة الأولى _ على حد علم الباحثة _ التي تجري على مؤسسات التمويل، والتي تتناول مدى فاعليتها في تمكين المرأة اقتصادياً، وبالتالي يمكن وضع النتائج التي تم التوصل إليها أمام واضعي الخطط الاستراتيجية في مؤسسات التمويل، لمساعدتهم في معالجة الخلل إن وجد.
5. توجيه مؤسسات التمويل الصغير إلى المعوقات والتحديات التي تواجه النساء لتحقيق التمكين الاقتصادي، تبعاً لنتائج البحث التي سيتم الوصول إليها.
6. تعتبر هذه الدراسة إضافة جديدة إلى مجموعة الدراسات السابقة حول موضوع مؤسسات التمويل وتمكين المرأة في فلسطين.

6.1 مصطلحات الدراسة

سعت الدراسة لتعريف المصطلحات الآتية:

فاعلية (اصطلاحاً): عرّف (دراكر) الفاعلية بعبارة بسيطة بقوله: إنها "عمل الأشياء الصحيحة"، فالفاعلية تركز على طبيعة العمل وكذلك النتائج (العنزي، 2009).

فاعلية (إجرائياً): آثار وجود مؤسسات التمويل والخدمات التي تقدمها على الوضع، والتمكين الاقتصادي للنساء الحاصلات على تمويل مشاريعهنّ من تلك المؤسسات.

مؤسسات التمويل (اصطلاحاً): هي المؤسسات التي تقوم بإقراض الأشخاص أصحاب المشاريع الفردية والمشاريع الصغيرة، غير القادرين على الوصول إلى الخدمات والتسهيلات الائتمانية من

مصادر التّمويل الرّسمية، كالمصارف وأسواق المال، نظرًا لعدم وجود الضّمانات الكافية لدى أصحاب هذه المشاريع التي تطلبها تلك المصادر أو عدم امتلاكها للمتطلبات والشّروط الفنيّة والإداريّة الضروريّة التي تؤهلها للتّعامل مع المصارف (عبد الكريم، وآخرون، 2013).

مؤسّسات التّمويل (إجرائيًا): هي مؤسّسات ماليّة خاصّة تقوم بتقديم الخدمات التّمويليّة لجمهور المواطنين وفق أنظمة وقوانين تضعها المؤسّسة.

التّمكن الاقتصاديّ للمرأة (اصطلاحًا): تلك العمليّة التي تصبح المرأة من خلالها فريدًا أو جماعيًا واعية بالطريقة التي تؤثر من خلالها على علامات القوّة الاقتصاديّة في حياتها، فنكتسب النّقة بالنفس والقدرة على التّصدي لعدم المساواة بينها وبين الرجل (سلامي، بيه، 2013).

التّمكن الاقتصاديّ للمرأة (إجرائيًا): توفير الفرص الاقتصاديّة للمرأة والتي تشمل: التّدريب والمتابعة والمعاملات المصرفيّة والاستقلاليّة في اتّخاذ القرار الاقتصاديّ عن طريق عمليّة موضوعيّة منسّقة من قبل مؤسّسات التّمويل، لتوسيع فرص الاستخدام والتّوظيف الدّاتي والزياديّة وتشجيع العمل اللائق والمنتج وتحسين فرص الوصول للتّمويل.

7.1 حدود الدراسة

تتناول الدّراسة مدى فاعليّة مؤسّسات التّمويل، في تمكين المرأة اقتصاديًا في محافظة طولكرم وضمن الحدود الآتية:

الحدود الزمانيّة: تم اجراء هذه الدراسة خلال الفصل الدّراسيّ الثّاني لعام 2016.

الحدود المكانيّة: تقتصر الدّراسة على جميع مؤسّسات التّمويل في محافظة طولكرم المسجلة في سلطة النّقد الفلسطينيّة.

الحدود البشريّة: تقتصر الدّراسة الحاليّة على القائمين في مؤسّسات التّمويل (المدراء) وعدد من النّساء المقترضات الحاصلات على التّمويل من عام 2013_2015 بمختلف المشاريع، بغضّ النّظر عن انتهاء مدّة تسديد القرض أو عدم التّسديد، وتكون هذه المدّة كافية إذا نجحت المستفيدة

في الحصول على الهدف المرجو من القرص من وجهة نظر الباحثة وبناء على المعايير التي اعتمدت عليها لتحقيق غرض البحث.

الفصل الثاني

الإطار النظريّ والدراسات السابقة

1.2 مقدمة

مع تزايد الاهتمام الدوليّ بحقوق الإنسان، تنامت الأفكار والقيم الدّاعية إلى المساواة بين الجنسين وتوفير الضمانات التي تكفل للنساء التّمتع بقدر مناسب من الحقوق والحريّات من وجهة نظر المعاهدات الدوليّة. ويأتي تفعيل دور المرأة مع وضع الاهتمام بحقوقها والنّهوض بأوضاعها الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة في مقدّمة التّحديات التي تواجه فلسطين وباقي الدّول العربيّة، من الناحية الاجتماعيّة والاقتصاديّة والسياسيّة.

وقد أثبتت الدّراسات التّحليليّة المتعاقبة أنّ الاقتصاديّات التي يضعف فيها تمكين المرأة اقتصاديًّا، يضعف معها مؤشرات اقتصاديّة كليّة كثيرة، مثل: الإنتاجيّة والتّوسع والنّمو والتّنامية المستدامة. كما أنّ تمكين المرأة هو أنجح السّبل لتحسين الأوضاع المعيشيّة للأسر وللإقتصاد الكليّ. ففي بنجلاديش والفلبين، حيث تشكّل النساء 65% من القوى العاملة في صناعة الملابس، نجد أنّ صادرات هذه الصّناعة تمثّل قرابة 74% من إجماليّ الإيرادات بالنّقد الأجنبيّ سنويًّا.

وقد ألقى البنك الدوليّ جزئيًّا باللوم في ضعف النّمو الاقتصاديّ في المنطقة العربيّة، على تهميش المرأة التي باتت تشكّل 33% من إجماليّ من هم دون سن الثلاثين. ويخسر الإقتصاد العربيّ الكثير كلّ عام بتعطيل جزء كبير من موارده البشريّة، خاصّة ذوات التّعليم المرتفع، الأمر الذي اعتبر إهدارًا للموارد والاستثمارات البشريّة، وينعكس الأمر في صورة انخفاض معدلات التّوسع، ممّا يؤدي في نهاية الأمر إلى انتشار البطالة وتفاقم الفقر.

وتشير نتائج المسح الذي قام به البنك الدوليّ عام 2007، إلى أنّ نسبة البطالة بين النساء الأوفر حظًّا في التّعليم في العالم العربيّ أعلى من نسبة البطالة بين النساء الأقلّ حظًّا في التّعليم، كما أنّها أعلى بكثير من مثيلاتها في الدّول الغربيّة (World Bank, 2007). وفي حالة فلسطين يتعمّق الاحتلال بضيق سوق العمل، ويعود ذلك للاحتلال الإسرائيليّ والقيود المفروضة على

التوسع والتصدير، والتّحيز المجتمعيّ غير الرّشيد ضد تشغيل النّساء وسيادة فكرة إعطاء الأولويّة للرجال في سوق العمل.

وقد أثبتت الدّراسات الحديثة أنّ عمل النّساء في وظائف قياديّة في المؤسسات يؤدي إلى أداء أعلى من تلك المؤسسات التي لا توظّف النّساء في مناصب القيادة العليا. إنّ تمكين النّساء لا يعود بزيادة مستوى رفاهيّة الأسرة والمجتمع فقط، بل يعود أيضًا إلى تحسين نوعيّة الحياة ورفع مستوى الصّحة والتّعليم ومعدّلات الحياة في الدّول التي تطبّق سياسات تمكين المرأة. (World Bank, 2007)

2.2 الإطار النظري للمشاركة الاقتصادية للنساء

لا يمكن الحديث عن التّمية المستدامة في الوقت الحالي من غير الحديث عن التّمين الاقتصاديّ للنساء، ولقد أثبتت الدّراسات أنّه يؤدي بصورة مباشرة إلى زيادة الإنتاج ويدعم النمو الاقتصاديّ في المجتمع. وقد أظهرت سلسلة من الدّراسات أجراها البنك الدوليّ أنّ اتباع سياسات تمويّة تراعي النّوع الاجتماعيّ تؤدي إلى معدلات نمو اقتصاديّ مرتفعة ومستدامة، بالإضافة إلى ارتفاع ملحوظ في مستوى رفاهيّة الأفراد في المجتمع (World Bank, 2014; World Bank, 2012). وعلى الرغم من أنّ مصطلح التّمية ظهر في أعمال غالبيّة المدارس الاقتصاديّة منذ ظهور علم الاقتصاد الحديث على يد العالم آدم سميث، إلا أنّ المصطلح ظهر كفرع مستقل لعلم الاقتصاد الحديث خلال الفترة التي تلت الحرب العالميّة الثّانية.

ففي كتابه الشّهير "ثروة الأمم" أوضح سميث (Smith, 1877) فكرة "التّطور الطبيعيّ للرخاء" "natural progress of opulence" في الدّول، بينما استعمل جون ستيورات ميل مصطلح "التّقدم الاقتصاديّ" "Economic growth" (Mill, 1902). وقد ساهمت الثّورة الصّناعيّة بشكل كبير في زيادة الاهتمام بمفهوم تنمية وتعظيم رأس المال، الذي اعتبر العنصر المهمّ والفعلّ في التّقدم الصّناعيّ. وقد كان هدف الدّول في تلك المرحلة ازدياد التّصنيع وتنمية القطاع الصّناعيّ كقائد لعملية التّطور والتّمية.

واعتبرت النظرية الكلاسيكية أنّ المرأة كائن غير رشيد، ممّا يعني عدم قدرتها على الزيادة والابتكار. وقد أيد ساي (Jean Baptise Say) آراء سميث، كما دافع عن حقيقة أنّ الأجور بين الرجال والنساء يجب أن تكون مختلفة ولصالح الرجال، حيث أنّ الرجال هم معيلو النساء الحقيقيين. وقد أيد علماء المدرسة النيوكلاسيكية أمثال (Marshall & Edgeworth, Jevons) آراء سابقهم الكلاسيك، وأضاف بيجو_الذي يعتبر أبا اقتصاديات الرفاهية_ أنّ المرأة أضعف من الرجل وأقل إمكانيات، وشدد على أنّ رفاهية المجتمع تتطلب تخفيض أجور النساء عن مثيلاها من الرجال. وأكد بيجو أنّ المرأة قد تصل إلى وضع المساواة مع الرجل فقط إذا استطاعت تنمية مؤهلاتها التعليمية وخبراتها العملية لتساوي الرجل.

وحتى عام 1970، اعتبر الناتج المحلي الإجمالي (GNP) ومتوسط نصيب الفرد من الدخل، من أهم المؤشرات المستخدمة في قياس التنمية الاقتصادية Economic Development، ولقد تعرضت هذه المؤشرات للنقد العنيف بعد أزمة الطاقة، والتضخم العنيف في 1970 وما تلاهما من الركود الاقتصادي الذي ضرب العالم في الفترة من 1973 حتى 1975. وقد بدأت نظريات التنمية في التحول من القياس الكمي للعوائد الاقتصادية إلى قياس درجة الرفاهية التي يستطيع أي اقتصاد تحقيقها للأفراد (Canan, 2012).

ظهرت أول الكتابات حول الدور الاقتصادي للمرأة في الاقتصاد الحديث عام 1969، حيث اعتبرت بتسي وريبر (Betsy Warrior) أنّ أول عمل إنتاجي في العالم كان الفضل فيه للمرأة من خلال إنجاب المزيد من الأيدي العاملة، ومن خلال إنتاج الحليب للأطفال، ومن خلال توفير العمل المنزلي غير مدفوع الأجر، وإن كان لا يظهر مثل هذا العمل في قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدولة. كما أضافت أنّه لم يكن ليظهر أي نشاط اقتصادي آخر دون عمل المرأة في القطاع المنزلي.

وتعتبر أستر بوسيراب (Ester Boserup) أول من أبرز دور المرأة في التنمية الاقتصادية في عام 1970 في كتابها "دور المرأة في التنمية"، والذي يعتبر أول تفسير منهجي لأثر مساهمة النساء في الثورة الصناعية والزراعية وغيرها من التغيرات القطاعية في الاقتصاد.

منذ ذلك الحين، تمّت مراجعة النظريّات الكلاسيكيّة والنيوكلاسيكيّة في مواجهة آراء أستر الجديدة خاصّة المتعلقة بمدى رشاد المرأة لاتخاذ القرارات الاقتصاديّة السليمة.

وقد وضّحت أستر في كتابها "دور المرأة في التّمية" أنّ عدم قدرة المرأة على الاستفادة من الفرص التي تخلفها التّمية يكون بسبب عدم إدراج المرأة في خطط التّمية، وعدم تنمية قدراتها الماديّة لتتساوى مع الرجل في الفرص المتاحة له. وقد قاد الجدل الذي أحدثه كتاب أستر إلى ظهور النظريّات الاقتصاديّة النسويّة Feminist Economic Theories.

ويعرّف الاقتصاد النسويّ أنّه ذلك الفرع من علم الاقتصاد الذي يتضمن دراسة لأدوار الجنسين في الاقتصاد من منظور ليبرالي تحرّري، ومواجهة التّحيّز بين الجنسين. ويُعارض الاقتصاد النسويّ النظريّات الاقتصاديّة التقليديّة التي تتعامل مع المرأة على أنّها كائن غير مرئي، ويعمل على تحليل وتطوير مناهج وأساليب قياس اقتصاديّة تتضمّن إشراك المرأة في الحياة الاقتصاديّة. ويركّز الاقتصاد النسويّ على الموضوعات الأكثر أهميّة للنساء مثل: عوائد الرّعاية الصحيّة والتّعليم، تنمية الموارد البشريّة، تحليل عوائق سوق العمل، آليات توسيع سوق العمل. كما يعمل على توفير نماذج لجمع البيانات، ونماذج رياضيّة لقياس أثر التّمكن الاقتصاديّ للنساء، بالإضافة إلى توفير نظريّات ومداخل اقتصاديّة علميّة تفسّر أهميّة وضرورة دمج المرأة في الاقتصاد. (Canan, 2012)

وفي حين ركّز الاقتصاديون التقليديون على الأسواق، وعلى حرّيتها، وعلى محدّدات الاقتصاد الجزئيّ والكلّي، يركّز الاقتصاديون النسويون على التّفسير الشّامل للحياة الاقتصاديّة، والتي تشمل مفاهيم اجتماعيّة، كمفهوم اقتصاد الأسرة، وعلى أهميّة العلاقات والوقائع والمشاعر في تفسير الظواهر الاقتصاديّة (Peterson & Lewis, 1999).

وتعتبر نظريّة مدخل الإمكانيّات Capabilities Approach Theory للاقتصاديّ الهنديّ أمارتيا سين الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1998، إحدى النظريّات الاقتصاديّة النسويّة التي تهدف لمزيد من الدّمج للنساء في الاقتصاد، حيث ناقش أمارتيا سين أنّ إمكانيّات الأشخاص لا تحدّد بالنوع الاجتماعيّ ولكن بالقدرة على الإنجاز.

وقد حلّ مدخل الإمكانيات كنظرية اقتصادية محلّ مدخل اقتصاديات الرفاهية Welfare Economics. ونتيجة لمجموع أعمال علماء الاقتصاد النسويّ وإسهاماتهم، استخدمت الأمم المتحدة في تقريرها حول التنمية البشرية في العالم لعام 1990 ولأوّل مرّة مفهوم مؤشّر تنمية الفرد Human Development Index، الذي يتضمّن بالإضافة إلى متوسط نصيب الفرد من الدّخل، مؤشرات حول المعدل المتوقع للحياة والتّعليم بأوزان نسبيّة لقياس نوعيّة الحياة Life quality ومدى تقدم الدّول في تحقيق مفهوم التنمية المستدامة. (Peterson & Lewis, 1999)

3.2 التمكين الاقتصادي للنساء

1.3.2 تعريف التمكين الاقتصاديّ

في اللّغة العربيّة، يعرف التمكين في معجم المعاني الجامع على أنّه مصدر الفعل (مكّن) ويعني: السّعي إلى تمكينه من النّجاح؛ أي جعله مُتمكّنًا من النّجاح. وتمكين المستأجر من العين المؤجّرة يعني: تخويله السّلطة عليها إمّا بالإقامة فيها أو باستغلالها، ومكّن للشّيء أي جعل عليه سلطانًا وقدرة (معجم المعاني الجامع، 2016).

وقد عرّفت منظمة التّعاون والتنمية الاقتصاديّة (OECD, 2011) التمكين الاقتصاديّ للنساء أنّه: "قدرة النّساء على المشاركة والإسهام في تحقيق التنمية الاقتصاديّة والاستفادة منها بطريقة تدلّل على قيمة تلك المساهمات، مساهماتهم تحترم كراماتهم، وتمكّنهم من التّفاوض حول توزيع أكثر عدلاً لمنافع التنمية والنّمو".

كما عرّفت اللجنة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لغربي آسيا (الإسكوا) التمكين أنّه: "تلك العمليّة التي تصبح فيها المرأة واعية ومؤثّرة في طريقة حياتها، وأن تكتسب النّقة بالنفس، والقدرة على التّصدي لعدم المساواة بينها وبين الرّجل".

ويشير مفهوم تمكين النّساء بالمعنى الواسع إلى خلق البيئّة المناسبة حول المرأة التي من خلالها تستطيع اتّخاذ القرارات السّليمة والتي تخدم مصلحتها كفرد، وفي الوقت نفسه المجتمع ككلّ.

كما تُشير إلى رفع قدرات النساء الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية وتطويرها لضمان مساواتها مع الرجل، وجعلها أكثر ثقة في الحصول على حقوقها الطبيعية (OECD, 2011).

ويتضمن تمكين النساء خمسة مكونات أساسية، حسب التقرير الذي أعدته سكرتارية الأمم المتحدة بمساعدة صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA, 2005): إحساس النساء بأهميتهن، حقهن في تقرير مصيرهن، حقهن في القوة التي تمكنهن من الوصول إلى الموارد والإمكانيات المتاحة، حقهن في تقرير مصيرهن داخل وخارج المنزل، وقدرتهن على التأثير على خط سير القرارات الجماعية والاجتماعية في مجتمعاتهن للوصول إلى قرار سياسي واقتصادي واجتماعي أكثر عدلاً للجنسين.

ويعتبر تمكين المرأة، وتنمية قدراتها للمنافسة في مختلف أوجه الحياة، أحد المؤشرات التي تقيس تقدم الدول في تحقيق التنمية المستدامة. فعدم مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية يمثل بلا شك_ سوء استغلال واضح للموارد المتاحة في المجتمع، الأمر الذي من شأنه أن يؤخر جهود التنمية، ويشوّه مساراتها ومخرجاتها.

وقد أشارت الدراسة التي أعدها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس) إلى أنّ فلسطين تعتبر من أسوأ المناطق لرياديّات الأعمال في العالم (ماس، 2014)، حيث حازت على المرتبة 58 من بين 67 دولة من حيث ريادة النساء في المشاريع المبكرة (أقل من 42 شهرًا على التأسيس) لعام 2012، وثاني أسوأ منطقة للزيادة في المراحل المستقرة للمشاريع (أكثر من 42 شهرًا على التأسيس) لنفس العام. وبلغ معدل النشاط الرياديّ في المراحل المبكرة للنساء في فلسطين نحو 3.4% فقط مقارنة مع 16% للذكور لنفس العام. (ماس، 2014)

2.3.2 مستويات تمكين النساء

يعتبر تحقيق التمكين سلسلة مترابطة من الإجراءات والسياسات التي تعمل على خلق البيئة المناسبة لتحقيق مفهوم التمكين اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً. وهناك خمسة مستويات للتمكين، هي:

المستوى الأول: الخدمات الأساسية

وهو يتضمّن إمكانية وصول المرأة لبعض الخدمات الأساسية مثل: الحصول على التعليم والخدمات الصحيّة، بالإضافة إلى القدرة على الوصول إلى مستوى ملائم من الأمن الغذائيّ وقدر لائق من الدّخل.

المستوى الثاني: سهولة الحصول على الموارد

أوضحت جميع الدّراسات والمسوح أنّ أهمّ عقبة تواجه تفعيل التمكين الاقتصاديّ للنساء هي: محدوديّة قدرتهم على الوصول إلى الموارد ووسائل الإنتاج (مثل: الأرض، المواد الخام، خدمات التّمويل والتّسويق)، ممّا يُعيق في مقدرة النساء على دخول سوق العمل والمنافسة فيه، ممّا يؤدي إلى تقليل مستوى إنتاجيّة النساء مقارنة بالرجال.

هذا وتعتبر متغيّرات المستوى الأول والثاني متغيّرات هيكلية خاصّة ببنية سوق العمل وطبيعة العادات والتقاليد السائدة في المجتمع.

المستوى الثالث: عمليّة الإدراك والوعي

حيث يجب أن تكون النساء على وعي تام بالحقوق التي يجب أن تحصل عليها وحقّها في المشاركة في مختلف مجالات الحياة، ومحاولة تغيير الأفكار والمعتقدات السابقة في حرمان المرأة من التّمتع بحقوقها وإمكانياتها.

المستوى الرابع: المشاركة

وهي أن تكون المرأة مشاركة في عملية تحديد الاحتياجات الخاصة بها ورصدها، وتحديد الفجوات، بالإضافة إلى المشاركة الفاعلة في عمليات صنع القرار بنسبة وحجم تمثيلها في المجتمع.

المستوى الخامس: التحكم

وتعني توازن القوى بين النساء والرجال، بحيث لا يطغى دور أحدهم على الآخر، وحتى لا تبرز مشكلة جديدة تزيد من عدم المساواة مرة أخرى بين النساء والرجال بشكل غير مباشر، كتحكم الزوج أو الأب في الزوجة أو الابنة العاملة والسيطرة على عملها وعائد عملها (العاجز، 2008).

3.3.2: معوقات تمكين المرأة

يوجد العديد من العوامل التي تعمل على إعاقة جهود التمكين الاقتصادي للنساء، وتختلف هذه العوامل باختلاف المجتمعات ومع اختلاف الفترة الزمنية، ولعل من أهمها:

العوامل الاجتماعية

يقوم المجتمع بتقييد المساحة المسموح للمرأة التحرك فيها بنظرته الضيقة، ولا يضمن لها الحرية الكافية للتخطيط لمستقبلها بشكل حيادي، ويقلص دورها في التنمية سواء كانت الاجتماعية أو الإدارية أو الثقافية أو السياسية (كاظم، 2016).

وتوجد العديد من المعوقات والصعوبات ذات المضمون الاجتماعي، التي تعرقل انطلاق دور المرأة المساند والمكمل لدور الرجل في مجالات الحياة كافة. كما يشجع المجتمع فكرة وجود مهن تتناسب وطبيعة عمل المرأة، مثل: مهن الخياطة، والتعليم والتربية والتدريب. بينما هناك أعمال لا يجوز للمرأة العمل بها، وذلك لأنها تتعارض مع طبيعتها ومع التقاليد الاجتماعية الموروثة. كما وتوجد حالة من انعدام الثقة بقدرة المرأة على إدارة المشاريع بشكل ناجح، وانعكس

ذلك على صعوبة حصول المرأة على التمويل اللازم لإنشاء مشروعها الخاص من مؤسسات التمويل والبنوك التجارية.

العوامل الاقتصادية والسياسية والهيكلية

يكتسب دور الحكومات أهمية خاصة في إقرار السياسات المتعلقة بخصوص المرأة، والمشاركة بين الرجال والنساء، وإزالة العقبات القانونية التي تميز ضد المرأة. كما يشكل ضعف فاعلية المنظمات النسائية عقبة إضافية تحول دون دعم التوجه نحو التمكين الاقتصادي للنساء، ويمكن إرجاع ذلك إلى ما يأتي:

- قلة الموارد المالية، والدعم الذي تلقاه هذه المنظمات قليل جداً، وهذا يستلزم بناء استراتيجية مستمرة لتوفير الدعم والتمويل الذاتي والوطني لهذه المنظمات.

- قلة البيانات والإحصاءات المتوفرة حول السيدات المشاركات في الاقتصاد وطبيعة مشاركتهن وطبيعة احتياجاتهن.

- أوجدت الأزمات الاقتصادية التي يعاني منها العالم ككلّ المزيد من العوائق، مثل: انخفاض الطلب على الصادرات وتباطؤ التدفق النقدي.

- الوضع الاقتصادي الصعب الذي تعاني منه فلسطين والمربوط بالوضع السياسي غير المستقر.

- غياب استراتيجية تمكين شاملة، وضعف الوعي بأهمية التمكين ومفهومه الحقيقي لدى هذه المنظمات وأجهزتها التنفيذية، والقدرة على التوجه إلى جميع الشرائح النسائية والقواعد الشعبية خصوصاً المرأة الريفية.

- ضعف عملية بناء قدرات المنظمات النسائية، وتحويلها إلى مؤسسات فاعلة ذات قيادات مؤهلة ومدربة.

- الافتقار إلى التفاعل والتواصل وتبادل الخبرات مع الأطراف المختلفة ذات الخبرات والإمكانيات. (كاظم، 2016)

العوامل الشخصية

المعوقات الشخصية هي تلك المرتبطة بالمرأة نفسها، وتتضمن ضعف قدرة المرأة على تنظيم الوقت، والخوف من الفشل، وكذلك خوف النساء من تحمل المسؤوليات الاجتماعية، وعدولهن عن القيام بمهام تتطلب الخروج من البيت والبقاء خارجة مدة طويلة، وعدم الرغبة في الانضمام إلى المؤسسات الاجتماعية.

على الرغم من اتفاق الباحثين على أن هناك معوقات للمشاركة الفعالة للمرأة في أنشطة المجتمع المختلفة، وأن تلك المعوقات دائماً ترتبط بعوامل اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية، إلا أن هناك معوقات شخصية لدى المرأة وتصوراتها حول قدراتها وأدوارها، وهو ما يحول دون أن تستفيد من الفرص المتاحة أمامها للمشاركة الرسمية واكتساب الأدوار والمكانة القيادية ليست فقط التطوعية وإنما أيضاً الرسمية. فعلى الرغم مما أتاحتها القوانين والتشريعات من فرص المشاركة إلا أن المرأة لم تستفد منها على قدر توفرها، وهو يؤكد على فكرة التمكين والمساعدة الذاتية للحصول على تلك الفرص. (كاظم، 2016)

4.3.2: مؤشرات التمكين الاقتصادي للنساء

تحاول غالبية دول العالم الانضمام إلى الجهود العالمية لتمكين النساء، وزيادة دورهن الاجتماعي، والسياسي، والاقتصادي، بشتى الطرق والوسائل. ومن أجل التأكد من تحقيق التمكين، تبنت العديد من المؤسسات حول العالم معايير ومقاييس مختلفة لقياس التمكين، حسب هدف كل مؤسسة وحسب اتجاه نشاطها.

مؤشرات التمكين الاقتصادي الدولية

أعتبرت الوكالة الكندية الدولية للتنمية (CIDA, 1997) السبابة إلى تقديم مؤشرات التمكين الاقتصادي للنساء، حيث قامت بنشر وتبني سبعة مؤشرات كمية للتمكين الاقتصادي للنساء في عام 1997. وقد تبنت منظمة العمل الدولية (ILO, 2015) نفس المؤشرات، وقامت

بدعمها ونشرها على مستوى العالم في عام 2015. وقد كانت مؤشرات قياس التمكين الاقتصادي للنساء على النحو التالي:

1- التغير في معدلات مشاركة النساء/الرجال في قوة العمل حسب الوزن النسبي لكل منهما في التركيبة السكانية.

2- التغير في الوقت المخصّص من قبل كل من الرجال والنساء في الأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر وفي رعاية الأطفال.

3- معدل التغير في الأجور بين النساء والرجال.

4- التغير في نسب الملكية والحياسة بين الرجال والنساء (أراضٍ-بيوت-أغنام- ومصادر دخل).

5- متوسط نفقات الأسر رجال/نساء الموجهة إلى التعليم والصحة.

6- قدرة النساء على القيام بعمليات الشراء (لمواد وخامات أولية أو لأصول ثابتة) بحرية واستقلالية.

7- نسبة التمويل المتاح والخدمات المصرفية وخدمات الدعم الفني المقدمة للنساء/ للرجال من خلال القطاع الحكومي أو القطاع غير الحكومي. (ILO,2015)

وفي مصر، أشار المجلس القومي للمرأة في تقريره الأول عام 2001 إلى مؤشرات التمكين الاقتصادي الكمية، وهي (سالم، 2013):

1- زيادة الأنشطة والمشروعات التي تساعد في زيادة توليد الدخل للمرأة.

2- زيادة فرص المرأة في الحصول على دخل خاص بها.

3- زيادة وتحسين مهارات المرأة ومعارفها التي تمكّنها من المنافسة في سوق العمل.

4- زيادة مشاركة المرأة في تنظيم وإدارة المشروعات.

- 5- المساواة النوعية في الأجور والرواتب عن نفس العمل وبنفس الكفاءة.
 - 6- تزايد أعداد العاملات في مشروعات القطاع الخاص والعام والأجهزة الإدارية المختلفة.
 - 7- قدرة المرأة على التصرف في دخلها الخاص بها.
 - 8- زيادة فرص المرأة في الحصول على تسهيلات ائتمانية، وذلك للحصول على قروض، وبالتالي الحصول على دخل خاص بها.
- وقد اعتمدت د. نشوى ثابت، خبيرة تمكين المرأة في منظمة المرأة العربية، (سالم، 2013) على مجموعة من المؤشرات الكيفية (ذات الأبعاد الاجتماعية والسلوكية) في التمكين الاقتصادي للمرأة وهي:

- 1- القدرة على الاعتماد على الذات.
- 2- القدرة على اتخاذ القرار الاقتصادي.
- 3- حصولها على الموارد الاقتصادية في الأسرة والتحكم فيها.
- 4- الاستقلال والأمان الاقتصادي.
- 5- إتاحة الفرصة والخيارات والتحكم فيها.
- 6- درجة الوعي الاقتصادي.
- 7- مدى إدراك التمكين.

مؤشرات النوع الاجتماعي في فلسطين حسب دليل التنمية البشرية لعام 1999

تضمن تقرير التنمية البشرية في فلسطين للعام 1998-1999، والذي أعدّه برنامج دراسات التنمية التابع لجامعة بيرزيت، دليلاً للتنمية البشرية مرتبطاً بالنوع الاجتماعي موضعاً درجة التفاوت بين النساء والرجال (سعيد وعبد المجيد، 2001).

جدول (1): مؤشرات النوع الاجتماعي حسب أدلة التنمية البشرية في فلسطين للعام 1999-1998.

المؤشر	السنة	نساء	رجال	الفجوة%
معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	1997	\$385.5	\$4127.9	9.3 (-90.7)
العمر المتوقع عند الولادة	1997	73.1 سنة	69.9 سنة	104.6 (+4.6)
معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين	1997	79%	91.9%	86.0 (-14)
معدل القيد والالتحاق بكافة مراحل التعليم	1997-1998	72.2%	72.5%	99.5 (-0.5)
الإدارة العليا والمديرون	1997	13.6%	86.4%	15.7 (-84.3)
المتخصصون والفنيون	1997	27.9%	72.1%	38.7 (-61.3)
التمثيل البرلماني	1997	5.7%	94.3%	6.0 (-94)
الدخل المكتسب من الأجور	1997	8.3%	91.7%	9.0 (-91)
دليل التنمية البشرية المرتبط بالنوع الاجتماعي			0.638	
دليل التمكين			0.290	

وقد قدر تقرير التنمية البشرية الفلسطيني الدليل المرتبط بالنوع الاجتماعي على أنه (0.638). وفي سنة احتساب الدليل كانت فلسطين في المرتبة 95 من بين دول العالم التي يتوقّر لديها هذا الدليل وهي 144 دولة. وقد تمّ تقدير دليل التمكين، والذي يقيس تمكين الرجال والنساء في المجالات السياسية والاقتصادية ب (0.29).

كما يلاحظ من الجدول السابق فقد تمّ حساب الفجوة الجندريّة كحاصل لتقسيم نسبة النساء على نسبة الرجال لكلّ مؤشر ثمّ طرحها من 100%. والفجوة تدلّ على مقدار الجهد اللازم للوصول إلى المساواة، وبالتالي كلما زادت الفجوة (-) سلبيًا، كلما زادت درجة عدم المساواة.

4.2 أهمية المشاريع الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي للنساء

1.4.2 أهمية المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الحديث

تعتبر الدراسات الحديثة أنّ للمنشآت المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر دورًا هامًا في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حدّ سواء، فقد أشارت دراسة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام (2009) إلى أهمية هذا القطاع في تحقيق النمو الاقتصادي للدول المتطورة والنامية على حدّ سواء، فهي تشكّل حوالي 90% من المنشآت الاقتصادية في معظم الدول المتقدمة، إضافة إلى أنّها مسؤولة عن خلق فرص عمل بحوالي 50% من إجمالي القوى العاملة في الدول المتقدمة، وأكثر من 90% في الدول المتقدمة والنامية معًا (OECD, 2009). كما تساهم هذه المنشآت في تشغيل أكثر من 60% من قوة العمل الصناعيّة في (76) دولة متقدمة ونامية شملتها الدراسة، وتساهم هذه المنشآت بحوالي 60% من الناتج المحليّ، و70% من التوظيف في منطقة اليورو.

تشكّل المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر النسبة الأكبر من المنشآت العاملة في فلسطين، حيث تشكّل حوالي 99% من إجمالي عدد المنشآت. وقد أظهرت نتائج المسوحات التي نفّذها الجهاز المركزي للإحصاء، أنّ 97% من تلك المنشآت توظّف أقل من 9 عمال، بينما 99% من هذه المنشآت توظّف أقل من 20 عاملاً. كما أنّ هذه توظّف ما يقارب 80% من مجموع قوة العمل في القطاع الخاصّ. (الجهاز المركزي الفلسطيني للإحصاء، 2012)

وفي الدراسة التي قامت بها هيئة المعونة الأمريكيّة حول واقع التمويل الصغير في الضفة الغربية وقطاع غزة عام 2008، تبين أنّ 45% من هذه المنشآت تقع في القطاع غير المنظم، وتوظّف حوالي 28% من قوة العمل في القطاع الخاصّ، وتضيف حوالي 8% للناتج المحليّ الإجمالي (USAID, 2008).

وتكتسب هذه المنشآت أهمية خاصة في الاقتصاديات الناشئة والاقتصاديات التي تعاني من صعوبات اقتصادية، مثل: ارتفاع معدلات البطالة والفقر، وسوء توزيع الثروة والدخل، وتدني مستوى الخدمات الاجتماعية الأساسية، كما هو الحال بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني.

وبالرغم من أهمية هذه المنشآت في الاقتصاديات المختلفة، إلا أنها ما زالت تعاني من مشاكل وتحديات عديدة أبرزها: ضعف قدرتها على النمو والاستمرار الناتج عن المشاكل المتعلقة بقلة فرص التمويل، وارتفاع أعبائه، وصعوبة الوصول إليه في الوقت المناسب. وبالتالي فإن استمرار هذه المنشآت في عملها وتعزيز قدرتها على الصمود والتطور يكتسبان أهمية خاصة للاقتصاد الفلسطيني، في ظل ما يعانيه من صعوبات وتحديات من أهمها: معدلات البطالة والفقر غير المسبوقة. (USAID,2008).

2.4.2 واقع تمويل المشروعات الصغيرة في العالم العربي

أوضحت دراسة لاتحاد المصارف العربية، نشرت عام (2011)، أن غالبية مؤسسات الأعمال في المنطقة العربية إما مشروعات متناهية الصغر، أو صغيرة، أو متوسطة الحجم. ويقدر عددها ما بين 19 إلى 23 مليون مؤسسة (رسمية وغير رسمية)، وتشمل ما بين 80 إلى 90% من إجمالي الأعمال في معظم البلدان العربية. وتُعاني المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في الدول العربية من مشكلة التمويل أكثر من نظيراتها في باقي أجزاء العالم، حيث أشارت الدراسات إلى أن 20% فقط من هذه المنشآت تستفيد من التسهيلات الائتمانية المصرفية، وهذه النسبة الأقل بين جميع مناطق العالم، وأن 10% من استثماراتها ممولة من خلال هذه البنوك، وهي أقل من تلك السائدة في معظم أجزاء العالم. (اتحاد المصارف العربية، 2011)

وفي دراسة إحصائية ميدانية مشتركة بين اتحاد المصارف العربية بالتعاون مع البنك الدولي، حول تمويل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، وقد نشرت نتائجها خلال العام 2011، وشملت العينة المدروسة 139 مصرفاً عربياً في 16 دولة عربية، توصلت إلى أن:

أولاً: تبلغ حصة القروض المقدّمة لقطاع المشروعات الصّغيرة والمتوسّطة حوالي 8% فقط من مجموع القروض المقدّمة من القطاع المصرفي العربيّ.

ثانياً: تفاوتت هذه النّسبة بين المصارف الخليجيّة (حيث بلغت هذه النّسبة لديها 2%)، والمصارف غير الخليجيّة (بلغت حوالي 13%).

ثالثاً: تلعب المصارف العربيّة الحكوميّة دوراً مساوياً تقريباً للمصارف المملوكة من القطاع الخاصّ، حيث بلغ متوسّط هذه النّسبة 9% من مجمل القروض الممنوحة من المصارف الحكوميّة.

رابعاً: تتفاوت نسبة الإقراض للمشروعات الصّغيرة والمتوسّطة من مجمل الإقراض بشكل كبير بين القطاعات المصرفيّة العربيّة، وفيما يلي نسبة بعض الدّول العربيّة: 0.5% في قطر، 1% في البحرين، 4% في الإمارات العربيّة المتّحدة، 5% في مصر، 10% في الأردن وفلسطين، 16% في لبنان.

تظهر البيانات الاهتمام غير الكافي الذي توليه البنوك العربيّة لقطاع حيويّ جدّاً، الذي يمكن أن يساهم في خلق فرص العمل وتعزيز التّنمية الاقتصادية الحقيقيّة، عدا عن أنّه يشكّل فرصة استثماريّة وتمويليّة ضخمة للمصارف العربيّة، في حين أنّه من المتوقّع أن تبلغ إيرادات المصارف من الخدمات المصرفيّة للمشروعات الصّغيرة والمتوسّطة حوالي 15 مليار دولار خلال عام 2015، حسب دراسة اتّحاد المصارف العربيّة. (اتّحاد المصارف العربيّة، 2011)

وفى تقرير لمؤسسة التّمويل الدّوليّة (IFC) صدر عام 2009، اتّضح وجود ما بين 1.9- 2.3 مليون منشأة صغيرة ومتوسّطة ومتناهيّة الصّغر، مسجّلة رسمياً في منطقة الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا، 21% منها فقط حاصلة على قروض من المصارف. وذلك على الرّغم من أنّ حوالي 74% من المؤسّسات الصّغيرة والمتوسّطة تلك لديها حسابات مصرفيّة في البنوك، مما يدلّ على أنّ تلك المصارف تتولّى إدارة أموال تلك المشروعات ولكّنها تحجم عن إقراضها. وتبلغ فجوة التّمويل ما بين 110 و 140 مليار دولار. كما وتشير الإحصاءات أنّ ما بين 365 و 445 مليون مشروع في الأسواق الناشئة تتعرّض لقيود ائتمانيّة.

ويتراوح إجمالي حجم الطلب على القروض التي تحتاجها المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الرسمية وغير الرسمية في الأسواق الناشئة والتي لا يتم تلبيتها بين 2.1-2.5 تريليون دولار. وقد قامت العديد من الدول العربية بتأسيس صناديق تمويل خاصة لدعم وتمويل وتطوير المشروعات الصغيرة. (اتحاد المصارف العربية، 2011)

3.4.2 واقع تمويل المشروعات الصغيرة في فلسطين

بيّنت نتائج الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2014 أنّ عدد المنشآت العاملة في القطاع الخاصّ الفلسطينيّ بلغت نحو 131,618 منشأة، تشكّل ما نسبته 90.6% من المجموع الكليّ للمنشآت الاقتصادية في فلسطين. وقد شكّلت المشروعات الصغيرة (التي توظّف 5 عمال فأقل) 89% من مجموع المنشآت العاملة في القطاع الخاصّ الفلسطينيّ (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطينيّ، 2014)، الأمر الذي يوضّح أهميّة المشروعات الصغيرة لهيكل الاقتصاد الفلسطينيّ وأهميّة التصدّي للمشكلات التي يواجهها.

ومن جهة أخرى، فقد أوضحت دراسة كلّ من وزارة الاقتصاد الوطنيّ ومعهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينيّ (ماس) أنّ 80% من المنشآت الخاصة في فلسطين تعتمد على المدخرات الشخصية لتغطية تكاليف التّمويل اللازمة لها، حيث يغيب دور التّمويل المصرفيّ في أغلب الحالات، فغالبًا ما يكون تمويلًا متوسّط الأجل، ويرجع ذلك إلى الضّعف القائم في بنية الاقتصاد الفلسطينيّ والمرتبب بدرجة عالية من المخاطر، إضافة إلى غياب دور الحكومة في توفير برامج ضمان القروض التي يمكن أن تساهم في حلّ جزء من المشكلة (وزارة الاقتصاد الوطنيّ، 2010)، (ماس، 2009).

ويقدر إجمالي الطلب على القروض في فلسطين بحوالي 80 مليون دولار أمريكيّ، يتمّ توفير 40 مليون دولار فقط منها من خلال السّوق الائتمانيّ الفلسطينيّ، ويتمّ توفير نحو 30 مليون عبر منظّمات أهليّة غير ربحيّة من خلال برامج تمولّها الدّول المانحة والمؤسّسات الدوليّة العاملة في فلسطين (ماس، 2009).

وفي ظلّ عدم وجود صناديق حكوميّة خاصّة بتمويل ودعم هذه المشروعات، يعدّ وجود مؤسسات التمويل الصّغير بديلاً عن التمويل المصرفيّ ومصدرًا أساسياً لدفع عجلة النموّ إلى الأمام، وذلك من خلال مساهمتها في خلق عدد كبير من فرص العمل، كما أنّها هي المسؤولة عن توليد دخل للكثير من الأسر والأفراد الفلسطينيين، خاصّة الفئات المهمّشة منهم في كلّ من الضّفة الغربيّة وقطاع غزة.

5.2 نشأة وتطور مؤسسات التمويل الصّغير

يهدف التمويل الصّغير إلى توفير الخدمات الماليّة الأساسيّة مثل: الائتمان والادخار والتأمين للعملاء من ذوي الدّخول المنخفضة أو معدومي الدّخل من الرّواد والمبتكرين والذين ليس لديهم فرص للتمتع بالخدمات المصرفيّة التقليديّة. ويجمع غالبيّة الاقصاديين وخبراء التّمية الاجتماعيّة على أهميّة نظام التمويل الصّغير في مكافحة الفقر، خاصّة وسط شرائح الفقراء النّاشطين، وتحقيق التّمكن الاقتصاديّ للنساء، ويستشهد هؤلاء بالنّجاح الذي حقّقه التمويل الصّغير في دول جنوب شرق آسيا وفي دول أمريكا اللاتينيّة. (Onyango, 2011)

1.5.2 تاريخ ونشأة مؤسسات التمويل الصّغير في العالم

يرصد تاريخ الفكر الاقتصاديّ ظهور نظام التمويل الصّغير في صورته الأولى منذ عقود طويلة، فقد كانت نوادي الادخار والتّسليف وجماعاتها هي أوّل صور هذا النّظام انتشاراً على مستوى العالم منذ ظهور التّداول النقديّ، كما تشير ماري كويل في دراستها (Griffin, 2008)، (Onyango, 2011).

وقد ظهرت أوّل كتابات توضّح مزايا التمويل الصّغير في منتصف القرن الثّامن عشر، على يد الكاتب الأمريكيّ ليسندر سبونر، والذي شرح مزايا التمويل الصّغير للرياديين والمزارعين، وأهمّيته كوسيلة للخروج من براثن الفقر.

أمّا أوّل تعامل بمفهوم التمويل الصّغير فقد ظهر في أوروبا في القرن الثّامن عشر، حين نظم فريدريك رايفيسين (Fredrick W. Raiffeissen) المزارعين الفقراء في جمعيّات للتّوفير

والتسليف. تلاه جوناثان سويفت (Jonathan swift) الذي أنشأ نظام صندوق القروض الأيرلندية والتي تقدم قروضاً للمزارعين الفقراء الذين ليس لديهم ضمانات مالية كافية للتعامل مع النظام الرسمي. وفي أمريكا الجنوبية، قام طالب القانون جوزيف بلاتشفورد عام 1961، بإنشاء برنامج التطوير المجتمعي المعروف باسم ACCION لمساعدة الفقراء على تأسيس مشروعاتهم الخاصة، والذي انتشر بسرعة في جميع أنحاء أمريكا الجنوبية. (Onyango, 2011).

وتعتبر أول تجربة حقيقية للتمويل الصغير في العصر الحديث هي التي قام بها دكتور محمد يونس في بنجلاديش، حيث قام بإنشاء بنك غرامين (باللغة المحلية: بنك القرية) سنة 1976، بعد المجاعة الكبيرة التي عرفتها البلاد في سنة 1974. وقد نال دكتور محمد يونس على جائزة نوبل للسلام في 2006 على جهوده في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في المجتمعات النامية، ويُعتبر محمد يونس أبا التمويل الصغير (Griffin, 2008)، (Onyango, 2011).

اهتم بنك غرامين بتمويل الفقراء، وخاصة النساء، باعتبارهم مهمشين في المجتمع، فقد بلغت نسبة النساء من مجموع التمولات الممنوحة من طرف هذا البنك نسبة 95%. اعتمد محمد يونس على محاور أساسية تختلف تمامًا عن مؤشرات التنمية المتداولة بين دول العالم، حيث رأى أن التوظيف الذاتي للفقراء هو المحرك الأساسي لعجلة التنمية في أي مجتمع، ولتحسين مستوى الأسرة الفقيرة يجب تحسين وضع النساء داخل هذه الأسر، من خلال تطوير مفهوم الأعمال المنزلية وتفعيل قدرتهن على العمل المنتج في المنزل.

وقد شجع نجاح تجربة بنك غرامين على انتشار فكر التمويل الصغير في باقي الدول الأخرى كأمريكا اللاتينية التي أنشأت بنك القرية (village bank)، ثم ظهر في بوليفيا عن طريق بنك سول، وفي إندونيسيا من طريق بنك راكيات، وقد قامت كثير من الدول بإنشاء مؤسسات التمويل الأصغر وحتى في الدول الغنية كالولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا، وغيرها من الدول الأخرى. (United Nations, 2005).

ونظرًا للتجارب الناجحة حول العالم في مجال تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة لفئات المجتمع الأكثر تهميشًا من خلال التمويل الصغير والمتناهي الصغر، فقد أعلنت الجمعية العامة

للأمم المتحدة من خلال قمة العالم المنعقدة في أيلول 2005، أن العام 2005 هو العام العالمي للتمويل الصغير، لمنح المزيد من الدعم لقطاع التمويل الصغير في دعم الأفراد ذوي الدخل المحدود في تنمية مواردهم المالية وإثراء القطاع الاقتصادي في دولهم (United Nations, 2005).

2.5.2 نشأة مؤسسات التمويل الصغير في فلسطين

تُعتبر المؤسسة المالية الفلسطينية حديثة العهد نسبيًا، حيث استأنفت أعمالها في عام 1993، بعد أن أغلقت سلطات الاحتلال البنوك العاملة في فلسطين وقطاع غزة كافة عام 1967، واستمر الإغلاق حتى توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993. وفي عام 1994 تمّ السماح للبنوك بإعادة فتح فروعها، وانتشار بنوك جديدة، وتمّ إنشاء سلطة النقد الفلسطينية.

بدأت أنشطة التمويل الرسمي وغير الرسمي بالانتشار في منتصف التسعينات استجابة لحاجة سوق المال الفلسطيني لمثل هذه الخدمات المالية، وكان التركيز الأكبر لهذه الأنشطة في تمويل المشاريع الكبيرة، مع الاهتمام الطفيف بتمويل المشاريع الصغيرة، لرغبة السلطة الفلسطينية الوليدة في تنفيذ مشروعات خدمية أساسية كبيرة.

ومن المعروف أنّ البنوك التجارية والإسلامية تتولّى التمويل الرسمي، الذي يتولّى تمويل المشاريع الكبيرة والمتوسطة، ويستلزم ضرورة توفير ضمانات وكفالات بنكية قوية. بينما تتولّى مؤسسات الإقراض والتمويل الصغير التمويل غير الرسمي، الذي يستهدف القطاعات الصغيرة والأشخاص غير القادرين على التعامل مع البنوك بهدف اجتماعي وهو مكافحة الفقر (الصفدي والفليت، 2012).

تصنف مؤسسات التمويل الصغير المتخصصة العاملة في فلسطين على أنها مؤسسات مالية معظمها غير ربحية، تهدف إلى المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية، والحدّ من الفقر والبطالة في المجتمع. ويوفّر هذا القطاع خدمات مالية أساسية لشريحة واسعة من المجتمع، مقابل ضمانات وشروط ائتمان ميسرة لتتوافق مع المقدرة الاقتصادية البسيطة لهذه الشرائح. وتتبع

مؤسسات التمويل الصغير المتخصصة لإشراف صندوق النقد الفلسطيني ورقابته منذ عام 2011، بهدف الحفاظ على سلامة أعمال هذه المؤسسات وفعاليتها، ولضمان استقرار النظام المالي في فلسطين. (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2016)

رغبة من مؤسسات التمويل الصغير في فلسطين بتحقيق وفورات الحجم وتوحيد جهودها واستهداف أكبر قطاع من المستفيدين، عمدت 9 مؤسسات تمويل صغير إلى إنشاء مظلة عامة تضم جميع مؤسسات التمويل الصغير في فلسطين، فقد تم تأسيس الشبكة الفلسطينية للإقراض والتمويل المتناهي الصغر (شراكة). وتعتبر الشبكة مؤسسة غير حكومية، لا تهدف إلى الربح، مسجلة لدى وزارة الداخلية. وتعتبر مؤسسات: أصالة، أكاد، فاتن، دائرة التمويل الصغير، أنيرا، الإغاثة الزراعية، CHF، PDF والشبان المسيحيين من الأعضاء المؤسسين للشبكة.

بلغ عدد المؤسسات التي تزاوّل نشاط التمويل الصغير المتخصص، والأعضاء في الشبكة الفلسطينية للتمويل الصغير والمتناهي الصغر (شراكة) 8 مؤسسات، تعمل من خلال 62 فرعاً ومكتباً، موزعة في مناطق متعددة من الضفة الغربية وقطاع غزة في عام 2012، بصافي محفظة ائتمانية بلغت 84.2 مليون دولار، موزعة على مختلف القطاعات الاقتصادية ذات العلاقة بطبيعة عمل هذه المؤسسات وأهدافها؛ حيث سيطر قطاع التجارة والخدمات على نحو 38.5% من قيمة القروض الممنوحة، وتلاه قطاع الاستهلاك بنسبة 31.3%، ثم قطاع الزراعة بنسبة 20.2%، وقطاع الصناعة والحرف بنسبة 10% (مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2016).

3.5.2 مؤسسات التمويل الصغير العاملة في طولكرم وأهدافها

يبلغ عدد مؤسسات التمويل الصغير العاملة في محافظة طولكرم سبع مؤسسات شملتها جميعها الدراسة الإحصائية، وهي:

الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال (أصالة)

الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال "أصالة": هي مؤسسة أهلية فلسطينية، بدأت عملها عام 1997 باسم "مركز المشاريع النسوية"، ثم سُجّلت باسمها الحالي في عام 2001.

أنشئت الجمعية لتقديم خدمات تساعد النساء المهمّشات وتغيير حياتهنّ ووضعهنّ الاجتماعيّ، من خلال مشاركة ناجحة في الأنشطة الاقتصادية، ومن أجل المساواة في الحقوق وفرص الوصول إلى الموارد والمؤسّسات.

بدأت أصالة منذ تأسيسها، بتقديم القروض للمشاريع الصّغيرة للنساء الفلسطينيات المهمّشات. وبعد ذلك، قدمت أصالة ما يزيد عن 30000 قرض بقيمة أكثر من 35 مليون دولار أمريكيّ لصاحبات الأعمال الفلسطينيات، من خلال 9 مكاتب ميدانية في جميع أنحاء الضّفة وقطاع غزة.

وتهدف الجمعية إلى المساهمة في تمكين المرأة في المجتمع الفلسطينيّ وتعزيز دورها ودعم مكانتها، من خلال تشجيع مشاركتها بالنّشاطات الاقتصادية، والوصول إلى الاستقرار الاقتصاديّ عن طريق تمويل المشاريع المدرة للدّخل، وتقديم خدمات التّدريب والاستشارة للنساء باستمرار، بالإضافة إلى تدريب المقترضات على تسجيل الحسابات، ومسك الدفاتر الماليّة، ومهارات التّسويق قبل صرف القرض، وكيفية تنفيذ دراسة الجدوى، والتّدقّق النقديّ، كمهارات أساسية تساعد النساء على إدارة مشاريعهنّ ماليّاً (الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال، 2016).

الفلسطينيّة للإقراض والتّمنية (فاتن)

مؤسّسة غير هادفة للربح، تأسّست عام 1999، تعمل على تقديم خدمات ماليّة متنوعة، تلبي احتياجات الفلسطينيين الأفراد والنّشطاء اقتصاديًّا من ذوي الدّخل المحدود والمتوسّط، حيث تقوم بتقديم قروض بالتمويل التجاريّ والإسلاميّ.

وتعتبر مؤسّسة فاتن هي المؤسّسة الأولى في فلسطين التي باشرت العمل في مجال التّمول الصّغير، بهدف التّمكن الاقتصاديّ للعائلات الفقيرة في المناطق البعيدة والمهمّشة، وخلق فرص عمل جديدة. ركزت مؤسّسة فاتن عملها على النساء، وعملت جاهدة لتحقيق التّمكن

الاقتصاديّ لهنّ، عن طريق تمويل المشاريع الإنتاجيّة المدرة للدخل الخاصّة بهنّ (الفلسطينيّة للإقراض والتنمية، 2016).

قامت مؤسّسة فاتن بالتوجّه نحو إنشاء صناديق متخصصة، لدعم أنشطتها التّموليّة حيث أنشأت:

- **صندوق التكافل الاجتماعيّ** عام 2012، برأس مال قدرة 100 ألف دولار، بهدف حماية رأس مال المؤسّسة، وتسديد مبالغ القروض في حالات الضّروة القصوى كحالات وفاة المقترض، أو العجز الكليّ الذي قد يُصيب المقترض في الحوادث الخطيرة، أو الإصابة بالأمراض الخطيرة كالسرطان، أو فيحالة تدمير المشروع من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيليّ.
- **صندوق التّدريب** بهدف تمكين وتنمية وتطوير مهارات المقترضين والمقترضات، وخاصّة أصحاب وصاحبات المشاريع الصّغيرة والمتناهية الصّغر في مجالات الإدارة، والمحاسبة والتّسويق، وآلية استخدام الحاسوب، وذلك عبر ترشيحهم لدورات تدريبيّة وعلى نفقة مؤسّسة فاتن، وحسب حاجة المقترض.
- **صندوق التّأمين الصّحيّ** بهدف تعزيز الوعي الصّحيّ والحماية الصّحيّة المجتمعيّة لمقترضى فاتن، وتشجيع سكان الأرياف والمزارعين وأصحاب المهن الحرّة على خلق التّوعية الصّحيّة، وتحفيز المقترضين على الالتزام بالسّداد.
- **صندوق التّوفير** بهدف توعية المواطن الفلسطينيّ وخاصّة الفقراء ومحدودي الدّخل والنّشيطين اقتصادياً بضرورة التّوفير الشّهري، ومساعدتهم وتحفيزهم على ضرورة فتح حساب بنكيّ لهم أو لأبنائهم، وتشجيع التّوفير الصّغير للوصول إلى ثقافة الاشتمال (الاندماج) الماليّ، وكذلك تشجيع أبناء المقترضين على التّوفير.
- **صندوق التّعليم** بهدف توفير منح طلابيّة لأبناء وبنات المقترضين والمقترضات، من أجل استكمال تعليمهم الجامعيّ.

دائرة التمويل الصغير في وكالة الغوث (الأونروا)

تأسست دائرة التمويل الصغير التابعة للأونروا في عام 1991 في غزة، استجابة إلى ظروف عودة آلاف العمال الفلسطينيين، الذين كانوا يعملون في مناطق الدّاخل المحتل وفي خارج فلسطين، ومن ثمّ انتقل نشاط الدائرة ليغطي كافة مناطق الضّفة الغربيّة وقطاع غزة. توسعت الدائرة في عملها لتشمل مناطق اللاجئين الفلسطينيين في الأردن وسوريا في عامي 2002 و2003، فبلغت 417 ألف قرض في المناطق الأربعة، بقيمة وصلت إلى 403 مليون دولار، وكانت حصّة غزة من هذه المبالغ 115 ألف قرض، بمبلغ حوالي 150 مليون دولار.

ولا تقتصر القروض التي تقدّمها دائرة التمويل الصغير إلى قروض لتمويل مشاريع، بل تمتدّ لتشمل القروض السّكنيّة والقروض التّقديّة وغيرها من أشكال القروض.

وقد أصبحت الدائرة في سنة 2008 أكبر جهة مقدّمة لخدمات التمويل في الأراضي الفلسطينيّة المحتلّة، وفي عام 2010 استحدثت الدائرة التمويل الخاصّ بإلالمشاريع التّسويّة المنزليّة، وإلى مشاريع الشباب في سنة 2012. ويعدّ قرض "مبادرتي" الموجّه لرواد الأعمال الشّباب أوّل منتج للتمويل الصغير من نوعه في المنطقة. وتعتبر دائرة التمويل الصغير التابعة للأونروا من أهمّ عناوين التمويل الصغير في العالم العربيّ. (دائرة التمويل الصغير، 2016)

شركة أكاد للتمويل والتّمنية (أكاد)

تعتبر شركة أكاد للتمويل والتّمنية مؤسّسة تابعة للمركز العربيّ للتّطوير الزراعيّ. ففي عام 1993 تم تحويل الشركة الزراعيّة المتّحدة في مدينة أريحا ورام الله (والتي تأسست عام 1988 بغرض بناء القدرات الاقتصاديّة لصغار المزارعين الذين كانوا يواجهون مخاطر الانهيار في الانتفاضة الفلسطينيّة الأولى عبر التمويل العينيّ) إلى مؤسّسة تنمويّة أهليّة غير هادفة للربح في مدينة القدس باسم المركز العربيّ للتّطوير الزراعيّ، كمركز متخصصّ في تمويل المشاريع الصّغيرة. وحدد المركز أهدافه العريضة في تنمية وتطوير القطاع الزراعيّ ومساعدة صغار

المزارعين من خلال التّمويل والتّسويق والدّعم الفني. وفي عام 1996 تمّ افتتاح فرع للمركز في قطاع غزة.

وفي عام 2000، تمّ تأسيس دائرتين شبه منفصلتين هما: دائرة التّمويل، ودائرة المشاريع والخدمات المساندة. وفي عام 2003 تمّ توسيع مجال التّمويل من القطاع الزراعيّ إلى التّمويل الرّيفي، وبجانب ذلك تنويع المشاريع لتشمل إضافة إلى المشاريع الزراعيّة مشاريع الخدمات والمشاريع التجاريّة، مع التّركيز على النّساء والمرأة الرّيفيّة. وفي مجال الخدمات المساندة جرى توسيع هذه الخدمات لتشمل البنية التّحتيّة، المياه، المؤسّسات القاعدية والجمعيات التعاونيّة في المناطق الرّيفيّة المهمّشة. وجرى توسيع خدمات المركز جغرافياً، وفتح فروع في كافة محافظات الضّفة الغربيّة، إضافة إلى فرع في مدينة غزة.

بعد صدور قانون شركات الإقراض المتخصّصة عام 2003، قام المركز العربيّ للتّطوير الزراعيّ بتأسيس شركة أكاد للتّمويل والتّتمية برأسمال 5,35 مليون دولار وتملك 56% من أسهمها، إضافة إلى: بنك الاستثمار الأوروبيّ، مؤسّسة غرامين في فرنسا، مؤسّسة SIDI الفرنسيّة، وشركة تريل جم الهولنديّة. تحصر الشّركة نشاطها في مجال التّمويل الصّغير والمتاھي الصّغر ذي البعد الاجتماعيّ، وتستهدف المناطق الرّيفيّة المهمّشة وفقراء المزارعين والنّساء المنتجات. وتشير الخطّة الخماسيّة لشركة أكاد للتّمويل إلى تمويل أكثر من 10 آلاف مشروع حتّى عام 2018، بقيمة إجماليّة قدرها 45 مليون دولار، وستبلغ نسبة النّساء المستفيدات من هذا التّمويل أكثر من 70% (المركز العربيّ للتّطوير الزراعيّ، 2016).

شركة ريف للتّمويل (ريف)

هي شركة فلسطينيّة مساهمة خاصّة غير ربحيّة، تأسّست في عام 2007 لتقديم الخدمات الماليّة المتنوعة والمستدامة للمشاريع الصّغيرة في المناطق الرّيفيّة، وخدمة الفئات المحتاجة من المزارعين والمزارعات من الشّباب، وتقديم خدمات ماليّة عالية الجودة ومستمرّة، مع الجمعيات والأفراد المحتاجين في المناطق الرّيفيّة، معتمدة على فريق كفؤ ومدرب، وتسعى لدمج الفقراء ومحدودي الدّخل في خدمات التّمويل الصّغير لتعزيز دورهم في التّتمية الشّاملة.

وتتميز الشركة بأنها المؤسسة المالية الوحيدة التي تركز 100% من عملها في المناطق الريفية الفلسطينية، بالإضافة إلى أنها المؤسسة المالية الأولى في منح القروض العينية فقط عند استهدافها شتى القطاعات الاقتصادية.

وتهدف المؤسسة إلى تشجيع الاستثمار المُجدي والهادف، وزيادة الطاقة الإنتاجية من خلال تمويل مشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم، وذلك بما يُمكن الاقتصاد الفلسطيني من زيادة الاعتماد بشكل أكبر على الإنتاج المحلي، للحدّ من مشكلة البطالة، والمساهمة في خلق المزيد من فرص العمل، ودعم المشروعات الواقعة خارج المدن والقرى الفلسطينية، وذلك تماشيًا مع هدف خلق تنمية متوازنة في فلسطين كافة. بالإضافة إلى العمل على زيادة وتفعيل دور المرأة ومساهمتها في المجال الاقتصادي والاجتماعي، من خلال التوجّه نحو دعم وتشجيع المشروعات التي تملكها أو تديرها.

وبلغ حجم تمويلات الشركة منذ عام 2008 حتى نهاية 2012، 19 مليون دولار أمريكي، من خلال تقديم ما يزيد عن 2800 قرض في الضفة الغربية وقطاع غزة (ريف، 2016).

صندوق المرأة (بكدار)

يُعتبر صندوق المرأة أحد برامج المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار "بكدار" والذي أنشئ عام 2010، بهدف تحسين الاقتصاد الفلسطيني وتطويره، من خلال تمكين المرأة الفلسطينية من المشاركة في العملية الإنتاجية وزيادة قدرتها على العطاء، من خلال تمويل مشروعها بضمانات تتناسب مع قدرتها، عن طريق تمويلها لبدء مشاريع صغيرة أو تطوير مشاريع قائمة أساسًا، سواء كانت فردية أو جماعية.

ويعتمد الصندوق على عدّة برامج لتمويل المرأة في مشاريعها الصغيرة، بشكل فردي أو جماعي بين عدّة نساء، ويقدم الصندوق التمويل لمشاريع القطاعات الاقتصادية قاطبة؛ من زراعة وصناعة وتجارة وخدمات عامة. كما يحرص الصندوق على متابعة المشاريع التي يمولها بين الفترة والأخرى، لرفع تقارير وتوصيات حول النتائج التي خرجت بها، مما يؤدي دومًا إلى تحسين خدماته وخطته. ويعتبر الهدف الأساسي للصندوق هو تحويل الأسرة الفلسطينية من وحدة استهلاكية إلى وحدة إنتاجية.

فيتاس فلسطين للإقراض (فيتاس)

تأسست فيتاس في عام 2014، وهي تعتبر امتداداً لبرنامج ريادة للإقراض والخدمات المالية، والذي تأسس في عام 1995 كأحد أهم البرامج المتخصصة لمؤسسة مجتمعات عالمية (CHF سابقاً)، وذلك في مجال تقديم القروض السكنية وقروض تطوير المشاريع الصغيرة في فلسطين.

تسعى شركة فيتاس فلسطين إلى تمكين جميع الأشخاص الذين لديهم الرغبة والقدرة على تحسين حياتهم من الحصول على الخدمات المالية التي يحتاجونها، لمساعدتهم على إظهار قدراتهم الكامنة، ليصبحوا مشاركين فاعلين في الحياة الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعاتهم. كما وتسعى إلى توفير المنتجات والخدمات المالية التي تلبي احتياجات عملائها، وتعزز التنمية الطويلة الأمد للأفراد والشركات والأسر والمجتمعات التي يعيشون فيها.

عملت المؤسسة منذ تأسيسها على صرف ما يزيد عن (33,500) قرض بقيمة (\$144.3) مليون دولار. كما وقد ساهمت في تحسين سكن حوالي (21,300) عائلة، وتطوير ما يقارب (10,350) مشروعاً حتى عام 2016 (فيتاس فلسطين، 2016).

6.2 الدراسات السابقة

1.6.2 الدراسات العربية

دراسة (سلامي، بيه، 2013)، بعنوان: "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى فاعلية ومساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تمكين المرأة اقتصادياً، بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات، تم ترجمتها إلى أسئلة في شكل استبيان، وزع على مجموعة من صاحبات مؤسسات صغيرة ومتوسطة في مختلف القطاعات الاقتصادية بولاية ورقلة الجزائرية، وكانت عينة الدراسة عبارة عن عينة عشوائية من صاحبات تلك المشاريع، وقامت الباحثة بمعالجة 123 استبياناً. وتوصلت الدراسة إلى أنّ المرأة تستطيع أن تنشط في مجال المؤسسات الصغيرة، إلا أنّها ما زالت تعاني من قصور في مستوى الجانب التسويقي

والمشاكل الإدارية والقانونية. وأوصت الدراسة أن على الجهات المعنية بقضايا المرأة زيادة توعية المرأة حول خيارات التمويل المناسبة، وكذلك تخصيص برامج إرشادية حول القروض وفرص الاستفادة منها، وأوصت الدراسة المختصين بإجراء البحوث على أوضاع المرأة الاقتصادية، والابتعاد عن البيانات الإحصائية المضللة، والتركيز على الدراسات الميدانية التي غالباً ما تكون أقرب للواقع.

وقد أوضحت الدراسة أهمية البيانات الإحصائية السليمة للمساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والتمويلية السليمة، بالإضافة إلى زيادة وعي النساء بالفرص المتوفرة في مختلف القطاعات الاقتصادية

دراسة (قدومي، 2010)، بعنوان: "تمويل المشروعات الصغيرة في الأردن: المعوقات والتحديات"

هدف البحث الى تقديم بعض الحلول التي تساعد في معالجة مشكلة تمويل المشروعات الصغيرة، خاصة في الدول النامية، مع التعرف على أهم الأسباب التي تواجه الأفراد (أصحاب المشاريع) في تمويل مشاريعهم الصغيرة. واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، حيث قام الباحث بدراسة ميدانية على عينة من أصحاب هذه المشاريع، حيث تم تحليل (568) استبانة، ومن خلال التحليل تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها: عدم كفاية مبلغ التمويل من قبل مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة، فضلاً عن قيام هذه المؤسسات الممولة بالتشدد في طلب الضمانات مقابل الموافقة على القرض، كما أن ارتفاع معدلات فائدة القروض كان أحد أهم المعوقات التي واجهت أصحاب المشاريع عينة الدراسة. وأوصت الدراسة بضرورة قيام البنوك التجارية بتأسيس صندوق خاص لتمويل المشاريع الصغيرة وبمعدل فائدة منخفض.

وقد توافقت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية، حيث أوضحت المبحوثات في الدراسة الحالية أن عدم كفاية مبلغ القرض كان من ضمن المعوقات التي واجهت المقترضات، وإن اختلفت الدراسة الحالية مع الدراسة السابقة في التشدد في طلب الضمانات مقابل الموافقة على القرض، حيث أقرت المبحوثات في الدراسة الحالية بوجود تسهيلات في التمويل لمشروعات النساء.

دراسة (الشّايب، 2010)، بعنوان: "أثر تمويل المشروعات المتناهية الصّغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة (دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر)"

هدفت هذه الدّراسة إلى إظهار أثر تمويل المشروعات المتناهية الصّغر على مستوى معيشة الطبقات الفقيرة في المجتمع، حيث أنّ ظهور أثر إيجابيّ على مستوى معيشة الفئة المستهدفة من جراء تمويل مشروعاتهم سوف يدعم المؤسّسات العاملة في هذه الصّناعة، لأنّ الهدف الرّئيسيّ من وراء عمل هذه المؤسّسات هو هدف اجتماعيّ وتنمويّ. وتضمن منهج البحث الدّراسات النّظريّة والدّراسة الميدانيّة، حيث تمثّل مجتمع الدّراسة من جميع المستفيدين من تمويل المشروعات المتناهية الصّغر في جمهوريّة مصر العربيّة، واستخدم الباحث عينّة عشوائيّة من عميلات التضامن للتمويل الأصغر/ فرع بنها.

ومن أهمّ النّتائج التي توصل إليها الباحث أنّ تمويل المشروعات المتناهية الصّغر يساعد على زيادة دخل الفئات الفقيرة، وتحسين المستوى الصّحيّ، بالرغم من وجود علاقة عكسيّة بين تمويل المشروعات المتناهية وبين المستوى التّعليميّ ومستوى السّكن. ومن أهمّ توصيات الباحث: يجب النّظر في أسعار الفائدة العاليّة على القروض الممنوحة لعملاء التّمول الأصغر، حتّى لا تصبح هذه القروض سببًا في زيادة الإفقار، بدلاً من كونها مساعدة للخروج من دائرة الفقر، فمعظم مؤسّسات التّمول الأصغر تهتمّ بقياس الأداء الماليّ على حساب الأداء الاجتماعيّ.

توافقت نتائج دراسة الشّايب مع نتائج الدّراسة الحاليّة، من حيث أنّ تمويل المشروعات المتناهية الصّغر يساعد على زيادة دخل الفئات الفقيرة، وتحسين المستوى الصّحيّ، بالإضافة إلى وجود علاقة عكسيّة بين تمويل المشروعات المتناهية وبين المستوى التّعليميّ للمقترضة.

دراسة (الدّماغ، 2010)، بعنوان: "دور التّمول في تنمية المشاريع الصّغيرة: دراسة تطبيقية على المشاريع النّسائيّة الممولة من مؤسّسات الإقراض في قطاع غزة"

تمثّلت مشكلة الدّراسة في دراسة وتحليل دور التّمول المقدم من مؤسّسات الإقراض للفترة بين 1995-2008، في تنمية المشروعات النّسائيّة الصّغيرة في قطاع غزة ومدى اختلاف دور

التّمويل بين مؤسّسات الإقراض، وأثر هذا الاختلاف على المؤشّرات الاقتصادية الخاصّة بالمشاريع. وقد تمّ تطبيق الدّراسة على عيّنة عشوائية بلغت 120 مشروعاً نساءً مختاراً من قبل ثلاث مؤسّسات إقراض، اختيرت بناءً على عدد المشاريع الممولة من قبلها، وقد تمّ توزيع استبانة الدّراسة على صاحبات هذه المشاريع.

وتمّ تحليل مدخلات هذه الاستبانة بتناول أهمّ المتغيّرات المؤثّرة في العمليّة التّمويلية ضمن نموذج قياسي تمّ التّوصّل إليه بعد تقدير الدّالة العامّة اللوغاريتميّة المحوّلة لإعطاء التّموذج النهائي. وبناءً على نتيجة التّحليل، تمّ قبول كلّ من نسبة التّمويل الدّاتي من رأس المال المستثمر ومتوسّط الدّخل الشّهري للمشروع، كمتغيّرين مستقلّين يؤثّران على نسبة التّمويل المقدم من مؤسّسة الإقراض كمتغيّر تابع.

ولقد توصلت الدّراسة إلى مجموعة من النتائج، من أهمّها أنّه لا يوجد ارتباط بين رأس المال المستثمر للمشروع وبين ارتفاع متوسّط الدّخل الشّهري للمشروع وانخفاضه. كما توصلت الدّراسة إلى أنّ رأس المال المستثمر في المشروع يتناقص بارتفاع سعر الفائدة المحدّد من قبل مؤسّسة الإقراض.

وخرجت الدّراسة بمجموعة من التّوصيات من أهمّها ضرورة إنشاء حاضنات أعمال من خلال استراتيجية مبنية تضمّ جميع الأطراف ذات العلاقة، تعمل على تقديم التّدريب والمعلومات والتأهيل لإدارة المشاريع وإقامتها، بالإضافة إلى تقديم الدّعم الماليّ والإقراضي. كما أوصت بضرورة إعادة صياغة آليات تقديم القروض، من حيث مبلغ القرض والضّمان ونسبة الفائدة والدّعم الفنيّ للمشاريع، بما يتناسب مع الوضع الاقتصاديّ في فلسطين.

دراسة (مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتّوثيق، 2009)، بعنوان: "تقييم الأثر الاقتصاديّ والاجتماعيّ للقروض المتناهية الصّغر على المرأة الفلسطينية"

يتمثّل الهدف الرّئيسيّ لهذه الدّراسة في تقييم الأثر الاقتصاديّ والاجتماعيّ للقروض المتناهية الصّغر على المرأة الفلسطينية بمستويات ونواح متعدّدة تتعلق بالتمكين الاقتصاديّ

والاجتماعي. ولقد اعتمدت الدراسة منهجية "التقييم السريع بالمشاركة"، وشملت العديد من قرى ومدن ومخيمات شمال ووسط وجنوب الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية. بينما اقتصر العمل في غزة على عقد المجموعات المركزة مع النساء، والمجموعات المقارنة، وإجراء المقابلات مع مؤسسات الإقراض فقط، وبعض العاملات الميدانيات. حيث تمّ الاتصال بـ 304 امرأة، ودراسة 94 امرأة ذات علاقة من الضفة الغربية، وعقد مجموعات مركزة مع 37 امرأة من غزة، وزيارة 139 مشروعاً في مواقع مختلفة في الضفة، وتعبئة 139 استمارة اقتصادية، وإجراء 103 مقابلة منها مع مؤسسات الإقراض، وعاملات ميدانيات لمؤسسات إقراض، ومع مؤسسات مجتمعية ونسوية واقتصادية. كما تمّ دراسة 20 مجموعة مركزة مع نساء وعائلاتهم. وقد خلصت الدراسة إلى أنّ القروض المتناهية الصغر وصلت للنساء الفقيرات، واستطاعت إتاحة الفرص أمامهنّ لتطوير وضعهنّ الاقتصادي.

ومن أهمّ التوصيات، دعوة مؤسسات الإقراض إلى تطوير رؤيتها الاجتماعية تجاه التمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء، وتوحيد المفاهيم باتجاه أهمية الدور الاقتصادي والاجتماعي للنساء.

لقد اتفقت كلّ من الدراسة السابقة والدراسة الحالية في أثر القرض الإيجابي على تطوير الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة الفلسطينية المقترضة. وقد اختلفت الدراستان؛ فالدراسة السابقة قد سعت إلى تقييم فاعلية القرض، وليس فاعلية مؤسسات الإقراض كما هو الحال في الدراسة الحالية. كما أنّ الدراسة السابقة لم تتطرق إلى موضوع التمكين الاقتصادي المتحقق والنتائج عن الحصول على القرض، بعكس الدراسة الحالية.

دراسة (الرياشي، 2008)، بعنوان: "مدى فاعلية القروض في تطوير المشاريع الصغيرة في الأردن"

هدفت الدراسة إلى بيان مدى فاعلية القروض في تطوّر المشاريع الصغيرة في الأردن من حيث أشكال القروض، وطبيعة تلك المشاريع، والمشكلات التي تواجهها. وتكوّن مجتمع الدراسة من جميع الأفراد الذين استفادوا من القروض الممنوحة من جهات مختلفة، والبالغ عددهم (10883) مستفيداً ومستفيدة، واستخدم الباحث الاستبانة المكوّنة من (49) فقرة. وقد أشارت نتائج الدراسة إلى

أن القروض ذات فعالية كبيرة في تطوير المشاريع الصغيرة في الأردن. ومن أبرز التوصيات: العمل على أن تكون شروط القروض ميسرة ومناسبة وسهلة حسب نوع القطاع الاقتصادي الذي يعمل فيه المستفيد، والعمل على دراسة السوق لمعرفة احتياجاته قبل البدء بالمشروع الاقتصادي.

وقد تقاطعت الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في التوصية بأهمية القيام بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات المراد تمويلها، لضمان فاعلية المشروع في تحقيق الأهداف التنموية للقطاع الممول.

2.6.2 الدراسات الأجنبية

دراسة (Kabeeret Al.,2011) بعنوان: "هل يعتبر عمل المرأة المأجور أحد طرق تمكين النساء: نتائج تجريبية من بنجلاديش"

هدفت الدراسة إلى فحص الجدل القائم حول أهمية عمل المرأة المأجور في دعم مكانتها في الأسرة والمجتمع، وبتمكينها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وقد استخدمت الدراسة كلاً من المنهج الكمي والكيفي للوصول إلى النتائج. فقد قام الباحثون بفحص الأدبيات السابقة ذات العلاقة وتنفيذ كل منها، بالإضافة إلى تصميم استمارة مسح للمنطقة المستهدفة في بنجلاديش. وأخيراً إلى عمل مقابلات نوعية مع الأطراف ذات العلاقة، لفحص أثر العمل المأجور على مختلف مؤشرات تمكين المرأة، بدءاً من تحولات في عمليات صنع القرار داخل الأسرة إلى مشاركة النساء في الحياة العامة. وقد خلصت الدراسة إلى أن أشكال العمل المنتظم، والذي يوفر دخلاً مستقلاً يعتبر الأساس لأي رغبة في تمكين النساء، وفي ذات الوقت يؤدي إلى زيادة فرصة المرأة في التمكين. وقد عرضت الدراسة مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى تفعيل تمكين المرأة في بنجلاديش، منها: التعليم النوعي والخبرات المكتسبة، رفع وعي المجتمع بحقوق النساء وبدور النساء في التغيير، دعم الأسرة، الحصول على التمويل اللازم لتوسيع فرص النساء الاقتصادية وتوفير فرص استثمارية دائمة.

وترتبط الدراسة السابقة بالدراسة الحالية في سعي الدراساتين لتوضيح أثر العمل المأجور على تمكين النساء. وقد اعتمدت كلا الدراساتين استخدام أسلوب البحث المختلط، من خلال استخدام أسلوب المسح في الأولى، والاستبيان في الثانية، واعتماد المقابلات مع الأشخاص ذوي العلاقة في الدراساتين، لتغطية كافة مصادر المعلومات المحتملة.

دراسة. (Crépon et Al.2014). بعنوان: "تقدير تأثير برامج التمويل الصغير على حياة المقترضين: نتائج من المغرب"

هدفت الدراسة إلى قياس أثر برامج التمويل الصغير على زيادة معدل الاستهلاك للمنطقة المستهدفة، من خلال زيادة ربحية المشروعات الممولة. وعرضت الدراسة نتائج تقييم العينات العشوائية لأحد برامج التمويل الصغير في المغرب، والتي بدأت نشاطها عام 2006 في إحدى المناطق الريفية، التي لم يسبق لأي مؤسسة تمويل العمل فيها أو استهدافها، وكانت هذه المؤسسة الوحيدة التي تعمل في المنطقة خلال فترة التقييم. وتم تقسيم المنطقة إلى: منطقة مستهدفة، ومنطقة قياسية. حيث حصلت 13% من الأسر في المنطقة المستهدفة على تمويل صغير، بينما لم تحصل أية أسرة من المنطقة القياسية على أي تمويل. وقد أدى التمويل إلى ارتفاع كبير في الاستثمار في الأصول المستخدمة في أنشطة التشغيل الذاتي (خاصة تربية الحيوانات والزراعة)، وزيادة في الأرباح المتحققة للمشاريع. ولكن من جهة أخرى لم يؤد زيادة ربح المشروعات الممولة إلى انتشار أثر الأرباح على العاملين والمجتمع المحيط بهم؛ لانخفاض أجور العمالة المؤقتة، الأمر الذي لم يؤد إلى زيادة معدل الاستهلاك للمنطقة ككل. وقد خلصت الدراسة بعد عامين من البحث إلى أن التمويل الصغير أدى إلى زيادة أرباح المؤسسات المقترضة، التي تعتمد على التشغيل الذاتي، وتم رفض فرضية الدراسة أن التمويل الصغير يمكن أن يؤدي لزيادة الاستهلاك للمنطقة المستهدفة بنسبة 10%.

وتتقاطع الدراسة السابقة مع الدراسة الحالية في أن تحليل العينات أدى إلى استنتاج أن التمويل الصغير ساعد على زيادة ربحية المشروعات الممولة، من خلال مؤسسات التمويل الصغير، إلا أن البحث الحالي لم يكن معنياً بدراسة أثر التمويل على الاستهلاك.

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

يتضمن هذا الفصل شرحاً للطريقة والإجراءات التي اتبعتها الباحثة في تحديد مجتمع الدراسة وعينة الدراسة، وكيفية بناء أداة الدراسة وخطوات التحقق من ملاءمتها وصدقها وثباتها، إضافة إلى وصف إجراءات الدراسة والطرق الإحصائية التي اتبعتها الباحثة في تحليل البيانات وصولاً للنتائج.

1.3 منهج الدراسة

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي المتعدد المنهجيات Descriptive Multimethod Research، وذلك لملائمته لطبيعة الدراسة. ويعرّف المنهج الوصفي التحليلي أنه: المنهج الذي يهدف لدراسة العلاقات بين متغيرات ظاهرة معينة، ويعبر عنها بعد ذلك تعبيراً كمياً وكيفياً، بحيث يؤدي ذلك التعبير إلى التحقق من طبيعة العلاقات والوصول إلى فهم أعمق لها، بالإضافة إلى الوصول إلى استنتاجات وتعميمات تساعد في تفسير الظاهرة والتنبؤ بمتغيراتها.

وقد بدأت الباحثة دراستها باستخدام منهج التحليل التاريخي للأدبيات والدراسات المنشورة والبيانات الثانوية المتوفرة في مجال التمكين الاقتصادي للنساء، بالإضافة إلى تلك المتعلقة بتحديد فاعلية مؤسسات التمويل الصغيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي للنساء في فلسطين، من أجل تحديد الإطار المفاهيمي والمرجعي للدراسة. وقد تمثلت البيانات الثانوية في البيانات والإحصاءات المنشورة من قبل جهات ومؤسسات رسمية وغير رسمية حول قطاع التمويل الصغير، خاصة تلك الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بالإضافة إلى نشرات مؤسسات التمويل الصغير العاملة في فلسطين والدراسات العلمية المنشورة في ذات المجال.

في المنهج الوصفي التحليلي المتعدد المنهجيات يتم الدمج بين الأسلوب الكمي والكيفي لجمع وتحليل البيانات، وذلك لمنح النموذج المزيد من القوة التنبؤية والتفسيرية. حيث لجأت الباحثة

إلى أسلوب المقابلات المعمّقة كأحد أساليب المنهج الكيفي، والاستبيان كأحد أساليب المنهج الكمي.

وقد قامت الباحثة بإجراء مقابلات معمّقة In depth interviews مع مديري مؤسسات التمويل الصّغير العاملة في محافظة طولكرم، وعددها سبع مؤسسات، وهي: ريف للتمويل-ريف، دائرة التمويل الصّغير -الأونروا، الفلسطينية للإقراض والتنمية -فاتن، شركة أكاد للتمويل والتنمية - أكاد، الجمعية الفلسطينية لصاحبات الأعمال-أصالة، شركة فيتاس فلسطين للإقراض - فيتاس، صندوق المرأة-بكدار. وقد تمّ التعرف على مؤسسات التمويل الصّغير العاملة في طولكرم من خلال خبرة الباحثة الميدانية، بالإضافة إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء.

وتمّ تحليل نتائج المقابلات. كما قامت الباحثة بتصميم استمارة بحثية Questionnaire، عرضت على التّحكيم قبل إجازتها واستخدامها على عينة الدّراسة، والبالغ عددها 118 مبحوثة.

2.3 مجتمع الدراسة

تشكّل مجتمع الدّراسة من جميع النّساء المقترضات من مؤسسات التمويل الصّغير في محافظة طولكرم خلال العام 2015-2016، وقد بلغ عددهن (2133) وفقاً لإحصاءات مؤسسات التمويل الصّغير المذكورة وذلك في تموز 2016. بالإضافة إلى السّادة مديرو مؤسسات التمويل الصّغير العاملة في طولكرم ومديراتها، وعددهم سبعة.

3.3 عينة الدراسة

نظراً لطبيعة مؤسسات التمويل الصّغير العاملة في محافظة طولكرم، فقد تمّ اختيار عينة عشوائية طبقية غير متناسبة بلغ حجمها 118 مقترضة بما يمثل (5.5%) من مجتمع الدّراسة. وقد تباين نوع العينة بين المؤسسات حسب ما ارتأت كلّ مؤسسة ملائمة للإجراءات المتّبعة فيها. وعلى الرغم من أنّ الباحثة كانت قد حدّدت نسبة كلّ مؤسسة من حيث حجم العينة بما يتناسب مع حجم محافظة الإقراض لديها، إلا أنّ عاملين تحكما في نسبة تمثيل كلّ مؤسسة في عينة الدّراسة:

1. مدى تقبل مؤسسة الإقراض للاشتراك في البحث، ومدى تعاونها في تعبئة الاستبيانات.

2. رغبة المقترضات في المشاركة في الاستبيان.

جدول (2): توزيع العينة على مؤسسات التمويل الصّغير العاملة في محافظة طولكرم وحجم العينة ونوعها.

اسم المؤسسة	عدد المستفيدين في تموز 2016	حجم العينة	نوع العينة
أكاد	413	29	عشوائية
فيتاس	182	11	مقصودة
فاتن	118	10	مقصودة
ريف	8	8	مقصودة
بكدار	100	10	عشوائية
أصالة	400	10	مقصودة
الأونروا	912	40	عشوائية
مجموع	2133	118	

يوضّح جدول (2) توزيع العينة على مؤسسات التمويل الصّغير العاملة في محافظة

طولكرم.

4.3 أداة الدراسة

استخدمت الباحثة المنهج الوصفيّ التحليليّ المتعدّد المنهجيات، والذي يتمّ فيه الدّمج بين الأسلوب الكميّ والأسلوب الكيفيّ، لجمع وتحليل البيانات، وذلك لمنح النموذج المزيد من القوة التنبؤيّة والتفسيرية. حيث لجأت الباحثة إلى أسلوب المقابلات المعمّقة، كأحد أساليب المنهج الكيفيّ والاستبيان كأحد أساليب المنهج الكميّ.

وقد قامت الباحثة بتصميم استمارة أسئلة المقابلة والمكونة من 23 سؤالاً مفتوحاً (ملحق 2)، والمخصّصة لقياس مدى فاعلية مؤسسات التمويل الصّغير في تمكين المرأة اقتصادياً في محافظة طولكرم من وجهة نظر مديري مؤسسات الإقراض، وقد تمّ تحديد موعد مسبق مع مديري مؤسسات

التّمويل الصّغير، وقامت الباحثة بزيارتهم وتوجيه الأسئلة إليهم، ثمّ تجميع الإجابات، وتحليلها كما سيظهر في الفصل الرّابع.

كما قامت الباحثة بتصميم استبيان مكون من 32 سؤالاً مغلقاً (ملحق 1)، موزع على 4 مجالات، هي: مجال تقييم وجهة نظر المبحوثات حول آليات الحصول على قرض لتمويل مشروع صغير، مجال مدى رضى المستفيدات على الخدمات المقدّمة من مؤسّسة الإقراض لتمكين المرأة اقتصادياً، مجال الخدمات المقدّمة من مؤسّسات التّمويل الصّغير لتدريب المستفيدات نظرياً وعملياً ومتابعة تقدم المشروع، ومجال مدى مساهمة مؤسّسات التّمويل الصّغير في التمكين الفعلي للنساء المستفيدات من القروض، وذلك لقياس مدى فاعليّة مؤسّسات التّمويل الصّغير في تمكين المرأة اقتصادياً في محافظة طولكرم من وجهة نظر المستفيدات.

5.3 صدق أداة الدراسة

صدق أداة الدّراسة يعني أن تؤدي وتقيس أسئلة الاستبانة ما وضعت لقياسه فعلاً، كما ويقصد بها وضوح الاستبانة وفقراتها ومفرداتها وكونها مفهومة لمن سوف تشملهم الاستبانة، وكذلك تكون صالحة للتّحليل الإحصائيّ، وللتأكد من صدق الاستبانة قامت الباحثة باستخدام طريقتي الصدق الظّاهريّ للأداة، بالإضافة إلى ثبات الأداة.

وللتأكد من الصدق الظّاهريّ للأداة، فقد عُرضت الاستبانة واستمارة الأسئلة على مجموعة من المحكمين المختصين في مجالات التّمويل الصّغير وتمكين المرأة، وعددهم (6) (ملحق 4)، لإبداء الرأى في صياغة الفقرات ومدى مناسبتها للمجال الذي وضعت له، ومدى تغطيتها للمتغيّرات موضوع البحث وقدرتها على قياس المقصود من قياسه. وقد تمّ اعتماد آراء المحكمين، وتمّ تعديل الاستبانة واستمارة الأسئلة الخاصّة بمديري ومديرات مؤسّسات التّمويل الصّغير، كما هو واضح في صورهم الأخيرة، وبذلك تحقّق الصدق الظّاهريّ للأداة.

6.3 ثبات أداة الدراسة

ثبات أداء الدّراسة أو ما يُسمّى بالاتّساق الدّاخلِيّ لأداة الدّراسة هو: أن تكون كلّ فقرة من الاستبانة متنسقة مع المجال الذي تنتمي إليه الفقرة. وقد قامت الباحثة باستخدام حساب معاملات

الارتباط بين كل فقرة من الفقرات في الاستبانة، عن طريق استخدام معامل Cronbach's Alpha، والذي بلغ 0.75، وهو معامل ثبات مرتفع ويّفي بأغراض البحث العلمي.

7.3 إجراءات الدراسة

تمّ إجراء الدّراسة وفقاً للخطوات التّالية:

- 1- اعتماد أدواتي الدّراسة: استمارة أسئلة المقابلات والاستبيان بصورتها النهائيّة.
- 2- تحديد المبحوثات من السيّدات المستفيدات من قروض مؤسّسات الإقراض، كما هو موضّح في جدول (2).
- 3- من أجل جمع البيانات باستخدام استمارة أسئلة المقابلات: تمّ الاتّصال بالسّادة مديري مؤسّسات التّمويل الصّغير لتحديد موعد معهم، والحصول على الموافقات اللازمة من أجل إجراء المقابلات المعمّقة، وقد تمّ إجراء المقابلة في جوّ ودّي وغير رسميّ. وتمّ تسجيل الحوار باستخدام المسجّل، وتمّ تفرّغ البيانات لاحقاً، وتحليلها وصولاً للنتائج.
- 4- من أجل جمع البيانات باستخدام الاستبيان: تمّ الاتّصال بمسؤولي مؤسّسة الإقراض للحصول على بيانات العيّنة المقدّمة من كلّ مؤسّسة ونوعها، وقد تمّ إرسال الاستبيان بالبريد الإلكترونيّ. وتمّ مناقشة الاستبيان وبنوده مع موظفي الإقراض المسؤولين عن جمع البيانات، والذين تمّ انتدابهم من مؤسّساتهم، وتوضيح كلّ التفاصيل المتعلّقة به. كما تمّ الحصول على الكشوف التي تتضمّن بيانات العيّنة وحجمها من كلّ مؤسّسة.
- 5- قام موظفو الإقراض بشرح الأسئلة وتعبئة الاستبيان مع المقترضات، كلّ حسب مؤسّسته. وتمّ استرجاع الاستبيان خلال المهلة المحدّدة، وقدرها شهر بحد أقصى، ووفقاً للأعداد المتّفق عليها.
- 6- تمّ مراجعة الاستبيان، ووضع الأكواد codes، والتأكد من تنقية البيانات، وتمّ إدخال بيانات الاستبيان إلى الحاسب الآلي ومعالجتها إحصائيّاً، باستخدام برنامج الرزم الإحصائيّة للعلوم الاجتماعيّة SPSS.

7- تمّ استخراج النتائج، ووصفها وطرحها كما هي، ثمّ تحليلها ومناقشتها، ومقارنتها مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة، وتمّ اقتراح التوصيات المناسبة.

8.3 المعالجات الإحصائية

بعد تفريغ إجابات أفراد العينة، تمّ ترميزها وإدخالها إلى الحاسوب، وبالتالي تمّت معالجتها إحصائياً باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، حيث تمّ استخدام:

1- التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسّطات الحسابية، والانحرافات المعياريّة، بالإضافة إلى متوسّط درجات الاستجابة، لتقدير الأوزان النسبية لفقرات الاستبانة ومجالاتها.

2- معادلة ألفا-كرونباخ (Chronbach's Alfa)، لحساب الاتساق الداخليّ لفقرات أداة الدراسة.

الفصل الرابع نتائج الدراسة

1.4 مقدمة

هدفت الدراسة إلى قياس فاعلية مؤسسات التمويل الصغير في تمكين المرأة اقتصادياً في محافظة طولكرم من وجهة نظر مديري المؤسسات والمستفيدات، وقد قامت الباحثة بإعداد الاستبانة وتوزيعها على العينة المحددة من المستفيدات، وبعد جمع البيانات وتنقيتها ووضع الأكواد Codes قامت بتحليلها باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

كما قامت الباحثة بإعداد الأسئلة التي سيتم توجيهها إلى السادة مديري مؤسسات التمويل الصغير المسؤولة، حول تقديم قروض لفئات العينة المحددة، وتم فحص الأسئلة، والتأكد من مطابقتها لموضوع البحث، ثم تحليلها، واستخراج المؤشرات المطلوبة.

هذا وسوف يتناول الفصل عرضاً لنتائج المقابلات مع مديري مؤسسات التمويل الصغير، بالإضافة إلى عرض نتائج الاستبانة الخاصة بالمستفيدات، وفقاً لترتيب أسئلة الدراسة، ووفقاً لتحليل البيانات الديموغرافية للمستفيدات.

1.2.4 النتائج الخاصة بأسئلة الدراسة من وجهة نظر مديري مؤسسات التمويل الصغير

السؤال الأول: هل تساهم مؤسسات التمويل الصغير فعلياً بتمكين المرأة اقتصادياً، بالصورة المقصودة من مفهوم التمكين كما عرفته الباحثة اجرائياً، الذي تصل من خلاله المرأة إلى الاستقرار المادي وتكون قادرة على زيادة مشروعها والنجاح فيه؟

أجمع مديرو مؤسسات التمويل الصغير العاملة في طولكرم ومديراتها على أنّ مؤسسات التمويل الصغير تساعد على تمكين المرأة اقتصادياً، من خلال توفير التمويل اللازم لمشاريعها الاقتصادية بالصورة الملائمة لقدراتها، ومن خلال تمكين النساء المنتجات من الوصول إلى سوق السلع والخدمات. وقد أجمع غالبية مديري مؤسسات التمويل الصغير العاملة في محافظة طولكرم

على أن الهدف الأساسي الذي تسعى المؤسسة إلى تحقيقه يتمثل في تحسين مستوى دخل الأسر ومكافحة الفقر، وتمكين النساء المنتجات داخل الأسر، بالإضافة إلى الحد من البطالة.

كما أجمعوا على أن هناك سياسة خاصة بالقروض الخاصة بالنساء، تتضمن فرض ضمانات أقل، ومنح تسهيلات خاصة فيما يتعلق بقروضهن. وكان الاستثناء الوحيد هو من مؤسسة ريف، نظرًا لطبيعة أهداف المؤسسة، وطبيعة التمويل الخاص بها.

السؤال الثاني: هل تقوم مؤسسات التمويل الصغير بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الممول للمرأة بالذات؟ وكيف تتابع المشروع لضمان نجاحه واستمراره؟

تباينت توجهات مؤسسات التمويل الصغير فيما يتعلق بطلب دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات المطلوب تمويلها. فقد أعربت مؤسسة أصالة بعدم طلب هذه الدراسة قبل منح التمويل وأكدت الوكالة أنها لا تطلب مثل هذه الدراسة إلا بناء على طلب المقترض نفسه، بينما أقرت كل من أكاد و ريف أنها لا تطلب مثل هذه الدراسة إلا للمشروعات التي تطلب قيمة تمويل مرتفعة بينما أقرت كل من فيناس وفاتن وصندوق المرأة بطلبهم لدراسة جدوى اقتصادية قبل منح القرض.

وأجمعت مؤسسات التمويل الصغير على أن الزيارات الميدانية هي الآلية المستخدمة لتتبع المشروع ماليًا، بينما اعتبرت مؤسسة ريف المؤسسة الوحيدة التي تتابع المشروع فنيًا، لضمان نجاحه واستمراره، من خلال تقديم الاستشارات الفنية للمشروعات الزراعية.

أجمع مديرو مؤسسات التمويل الصغير العاملة في طولكرم على معدل الزيارات الميدانية من قبل موظفي الإقراض للمقترضة الواحدة، وهي بين مرتين إلى ثلاث مرات خلال فترة التمويل.

السؤال الثالث: كيف تُقيم مؤسسات التمويل الصغير وعي النساء أنفسهن بعملية الاقتراض ككل؟

أفاد غالبية مديري مؤسسات التمويل الصغير العاملة في طولكرم بوجود اختلافات اجتماعية واقتصادية أدت إلى انخفاض وعي النساء على الصعيد المالي والاقتصادي. وبلغ متوسط تقييم مديري مؤسسات التمويل الصغير العاملة في طولكرم لوعي النساء أنفسهن بعملية الاقتراض ككل 59%.

السؤال الرابع: هل تساهم مؤسسات التمويل الصّغير في ضمان نجاح واستمرارية المشروع الممول للنساء؟

أكد مديرو مؤسسات التمويل الصّغير في طولكرم ومديراتها أنّ مؤسساتهم تسعى لضمان نجاح المشروع الممول واستمراريته، من خلال:

1. تقديم تسهيلات ائتمانية: ، من خلال تقديم تسهيلات للمشروعات الممولة حسب طبيعة المشروع وحسب عوائده المتوقعة، بينما أقرت مؤسسة أصالة بعدم وجود أيّة تسهيلات لها علاقة بطبيعة المشروع.

2. تقديم تسهيلات في الضمانات المطلوبة: أجمع غالبية مديري مؤسسات التمويل الصّغير العاملة في طولكرم على وجود علاقة بين المشروع المطلوب تمويله وبين نوع الضمانات المطلوبة من المقرضة، بينما أقرت كلّ من مؤسسة أصالة وريف بعدم تأثر الضمانات المطلوبة بوجود المشروع أو مدى نجاحه.

3. وجود برامج علاجية في حالة تعثر القرض: أقرت غالبية مؤسسات التمويل الصّغير بوجود برامج علاجية في حالة تعثر سداد القرض، وعددها 6 مؤسسات. بينما اختلفت مؤسسة ريف بأنّها لا تقدّم أيّة برامج علاجية في حالة تعثر القرض. وقد تباينت آليات البرامج العلاجية حيث كانت كالتالي:

- 1- أصالة: إعادة جدولة القرض، مع فرض فائدة إضافية.
- 2- أكاد: إعادة جدولة القرض، مع التّقسيط المريح.
- 3- الوكالة: إعادة جدولة القرض.
- 4- صندوق المرأة: إعادة جدولة القرض، مع التّقسيط المريح.
- 5- فيتاس: إعادة جدولة القرض - القرض الموازي-، وإعدام القرض في حالة الحرب.

6- فانت: صندوق التكافل، وإعادة جدولة القرض.

4.تقديم خدمات تسويقية: أقرّ غالبية مديري مؤسسات التمويل الصّغير العاملة في طولكرم على وجود خدمات تسويقية لمنتجات المشروعات الممولة كالتّالي:

1- أصالة: مهرجانات ومعارض محلّية.

2- صندوق المرأة: المعارض السنوية المحليّة.

3- فانت: زاوية شهرية في المؤسسة لعرض المنتجات.

4- فيتاس: التّسويق الإلكتروني على موقع الشركة على الفيس بوك.

5- أقرت كل من مؤسسة أكاد، والوكالة، وريف، بعدم تقديم خدمات تسويقية للمقترضات.

السؤال الخامس: ما مساهمات مؤسسات التمويل الصّغير الدّاعمة للمرأة بتوفير التسهيلات، والمعاملات المصرفية الملائمة للنساء، تيسيراً لحصولهنّ على التّمويل لمشاريعهنّ المختلفة؟

أجمع مديرو غالبية مؤسسات التمويل الصّغير العاملة في طولكرم ومديراتها على أنّ هناك سياسة خاصّة بالقروض الخاصّة بالنساء، تتضمّن فرض ضمانات أقل، ومنح تسهيلات خاصّة فيما يتعلّق بقروضهن. وكان الاستثناء الوحيد هو من مؤسسة ريف، نظراً لطبيعة أهداف المؤسسة، وطبيعة التّمويل الخاصّ بها.

أقرت كل من مؤسسات التمويل الصّغير العاملة في طولكرم على وجود برامج خاصّة بمشاريع النساء في مؤسساتهم، وهم: أصالة، أكاد، الوكالة، صندوق المرأة. بينما أقرت باقي المؤسسات بعدم وجود برامج خاصّة بمشاريع النساء في مؤسساتهم، وهم: ريف، فيتاس، فانت.

السؤال السادس: هل تُقدّم مؤسسات التمويل الصّغير التّدريب العملي الكافي للمقترضات، في إدارة مشاريعهنّ والمتابعة المستمرة لهنّ لحمايتهنّ من الفشل؟

أكد مديرو مؤسسات التمويل الصغير ومديراتها، ان كل من الوكالة، ريف، وفيتاس لا تقوم بتقديم أيّ تدريب عملي للمقترضات في إدارة مشاريعهنّ. بينما قدمت كلّ من أصالة، أكاد، صندوق المرأة وفاتن تدريب عملي للمقترضات في إدارة مشاريعهنّ حسب الحاجة، ويعتمد طبيعة التّدريب على حسب طبيعة المشروع. وقد أوضحت المؤسسات الأربعة أنّها تنسق برامجها التّدريبية مرتين في العام، وتتراوح فترة التّدريب بين 3 أسابيع إلى شهر.

2.2.4 نتائج تحليل مجمل أسئلة المقابلات المعمّقة مع مديري مؤسسات التمويل الصّغير العاملة في طولكرم ومديراتها

- بلغ عدد المقترضات خلال الأعوام 2015 و2016 في مؤسسات التمويل الصّغير العاملة في طولكرم والمشاركة في البحث 2133 مقترضة، توزّعت كالتّالي: 400 في أصالة، 413 في أكاد، 912 في الوكالة، 8 في ريف، 100 في صندوق المرأة، 182 في فيتاس، 118 في فاتن.
- تباينت نسبة المراجعات من النّساء حسب طبيعة كلّ مؤسسة وحسب أهدافها، حيث بلغت النسبة المئوية لعدد المراجعات 44% من إجمالي المراجعين، طلباً للتمويل الصّغير في المؤسسات المبحوثة. وقد بلغت أعلى نسبة مراجعات 95% في مؤسسة أكاد، فيما سجّلت كلّ من مؤسّستي فاتن وريف أدنى النّسب ب 20% من المراجعات من إجمالي عدد المراجعين. وقد سجّلت كلّ من أصالة، صندوق المرأة، الوكالة، فيتاس 60%، 50%، 38%، 24% بالترتيب.
- أقرّت 42.8% من مؤسسات التمويل الصّغير العاملة في محافظة طولكرم أنّها لا تشترط وجود مشروع لمنح التّمويل، بينما أقرّت 28.6% منهم أنّ وجود المشروع هو عنصر داعم لمنح التّمويل، بينما أقرّت 28.6% من المؤسسات بضرورة وجود مشروع لمنح التّمويل.

- أجمع مديرو مؤسسات التمويل الصّغير العاملة في طولكرم ومديراتها على أنّ وسيلة التّحقّق من وجود مشروع هي من خلال الزّيارات الميدانيّة، التي يقوم بها العاملون بالمؤسّسة، للاطلاع على مكان المشروع وطبيعته، وتقديم تقرير بذلك، بالإضافة إلى الاطلاع على أوراق ثبوتية المشروع.
- أجمع غالبيّة مديري مؤسسات التمويل الصّغير العاملة في طولكرم ومديراتها على وجود علاقة بين المشروع المطلوب تمويل هو بين نوع الضّمانات المطلوبة من المقترضة (71.4%)، بينما أقرّت كلّ من مؤسّسة أصالة وريف بعدم تأثّر الضّمانات المطلوبة بوجود المشروع أو مدى نجاحه (28.6% من إجماليّ المؤسّسات).
- تشابهت الإجراءات المتّبعة في المؤسّسات في حال تعثّر تسديد القرض، حيث أجمعت على أنّها تقوم بالاتّصال بالمقترض وتبنيه، ثمّ الاتّصال بالكفيل قبل رفع الأمر إلى المحاكم الفلسطينيّة.
- أجمع مديرو مؤسسات التمويل الصّغير العاملة في طولكرم ومديراتها على أنّه يتمّ اطلاع المستفيدات على المعايير التي تستخدمها المؤسّسة لتقييم نجاح المشروع.
- أجمع مديرو مؤسسات التمويل الصّغير العاملة في طولكرم ومديراتها على أنّ معدل الزّيارات من قبل السيّدة الواحدة للحصول على القرض هي بين مرتين إلى ثلاث مرّات.
- أجمع مديرو مؤسسات التمويل الصّغير العاملة في طولكرم ومديراتها على أنّ المقترضة نادراً ما تأتي بمفردها، وأنّها غالباً تأتي برفقة زوجها أو أخيها أو أحد أقاربها.

3.4 النتائج الديمغرافية

1.3.4 الحالة الاجتماعيّة للعيّنة

يتّضح من الجدول (3) أنّ العيّنة تشكّلت من 52.5% من السيّدات المتزوجات، 24.6% من النّساء غير المتزوجات، 13.6% من النّساء المطلقات، 9.3% من الأرمال.

جدول (3): تكرارات ونسب توزيع الحالة الاجتماعية لأفراد العينة.

النسبة المئوية	التكرار	الحالة الاجتماعية
24.6	29	عزباء
52.5	62	متزوجة
13.6	16	مطلقة
9.3	11	أرملة
100.0	118	إجمالي

2.3.4 العمر

شكّلت النساء من 41 إلى 50 عامًا الحجم الأكبر من العينة حيث بلغت 34.7%، وتلتها النساء بين عمر 30 إلى 40 عامًا حيث بلغت نسبتهم 33.9%، وبلغت نسبة النساء تحت الثلاثين عامًا حوالي 16.2%، وبلغت نسبة النساء فوق سن 51 عامًا 14.4%، كما يتضح من جدول (4).

جدول (4): تكرارات ونسب توزيع أعمار أفراد العينة.

النسبة	التكرار	فئات العمر
16.2	19	أقل من 30
33.9	40	بين 31 و 40
34.7	41	بين 41 و 50
14.4	17	فوق 51
.8	1	لا يوجد اجابة
100.0	118	الإجمالي

3.3.4 مكان الإقامة

أوضح جدول (5) أنّ 47.5% من العينة هم من سكان القرى المحيطة بمدينة طولكرم، بينما 28.8% منهم من سكان المدينة، و22.9% من سكان المخيمين الموجودين في مدينة طولكرم.

جدول (5): تكرارات ونسب توزيع مكان إقامة أفراد العينة.

مكان الإقامة	التكرار	النسبة المئوية
مخيم لاجئين	27	22.9
قرية	56	47.5
مدينة	34	28.8
لا يوجد اجابة	1	.8
إجمالي	118	100.0

4.3.4 المستوى التعليمي

شكلت النساء حاملات الشهادة الثانوية أقل نسبة 41.5% من إجمالي العينة، بينما شكلت حملة الدبلوم ما نسبته 30.5%، وشكلت حملة البكالوريوس فأعلى حوالي 20.5%، كما يتضح من جدول (6). وبالتالي فإن توزيع العينة قد يشير إلى وجود علاقة عكسية بين المستوى التعليمي وبين الرغبة في الحصول على قرض قد يحتاج إلى المزيد من البحث.

جدول (6): تكرارات ونسب توزيع المستوى التعليمي لأفراد العينة.

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة المئوية
التوجيهي أو أقل	49	41.5
دبلوم	36	30.5
بكالوريوس أو أعلى	24	20.5
لا يوجد اجابة	9	7.5
الإجمالي	118	100.0

5.3.4 معدل الدخل الشهري

كما هو موضح في جدول (7)، بلغ متوسط الدخل الشهري لغالبية المبحوثات بين 2001 إلى 3000 شيكل شهرياً بنسبة 33.1% من إجمالي العينة، كما بلغ متوسط الدخل الشهري بين 1001 إلى 2000 شيكل شهرياً بنسبة 29.7% من العينة، وبلغ متوسط الدخل الشهري من العينة الأقل من 1000 شيكل شهرياً بنسبة 19.5%، في حين بلغ فوق 3000 شيكل شهرياً بنسبة 16% من إجمالي العينة.

ويُتضح من الجدول السابق أنّ دخل حوالي 45% من العيّنة يقع في نطاق الحد الأدنى للأجور في فلسطين والبالغ 1450 شيكلًا.

جدول (7): تكرارات ونسب توزيع معدل الدّخل الشّهري لأفراد العيّنة.

النسبة المئوية	التكرار	معدل الدّخل الشّهري
19.5	23	أقل من 1000 شيكل
29.7	35	بين 1001 و 2000 شيكل
33.1	39	بين 2001 و 3000 شيكل
16	19	أكثر من 3000 شيكل
1.7	2	لا يوجد اجابة
100.0	118	الإجمالي

6.3.4 نوع المشروع الممول

شكّلت المشروعات الفرديّة الجديدة غالبية مشروعات العيّنة، حيث بلغت 50.8% من إجمالي المشاريع المملوكة لأفراد العيّنة، وشكّلت المشروعات العائليّة نسبة 37.3% من العيّنة، بينما شكّلت المشروعات المشتركة بين أكثر من مالك ما نسبته 10.2%، وشكّلت المشروعات المتوارثة عبر العائلات فقط 1.7% من العيّنة، كما هو واضح في جدول (8).

جدول (8): تكرارات ونسب توزيع نوع المشروع الممول لأفراد العيّنة.

النسبة المئوية	التكرار	نوع المشروع الممول
50.8	60	فردى
37.3	44	عائلى
10.2	12	شراكة
1.7	2	ميراث عائلى
100.0	118	الإجمالي

7.3.4 طبيعة عائل الأسرة

تشكّلت العيّنة من 24.6% من النساء المعيلات، بينما شاركت المرأة زوجها أو أحد أقاربها الذكور في تحمل المسؤولية الماديّة للأسرة في 32.2% من العيّنة. في حين أقرّت 33.9% من المشاركات في العيّنة أنّ زوجها أو أحد رجال الأسرة هو المعيل الأساسي للأسرة، كما هو واضح في جدول (9).

جدول (9): تكرارات ونسب توزيع الافراد الذين يساهمون بدخل الاسرة الشهري.

الافراد الذين يساهمون بدخل الاسرة الشهري	التكرار	النسبة المئوية
أنا العائل الرئيسي للأسرة	29	24.6
أحد ذكور الأسرة	40	33.9
أنا وزوجي أو أحد أبنائي	38	32.2
آخرون	11	9.3
الإجمالي	118	100.0

8.3.4 عمر المشروع

بلغ عمر المشروعات الخاصّة بالمبحوثات أقل من 6 أشهر بنسبة 29.7% من إجمالي العيّنة، وبين 6 أشهر و 12 شهراً بنسبة 31.4% من إجمالي العيّنة، وبين 12 شهراً و 18 شهراً بنسبة 20.3% من إجمالي العيّنة، وأكثر من 18 شهراً بنسبة 16.1% من إجمالي العيّنة. مما يوضّح أنّ العيّنة كانت شاملة ومتوازنة، كما هو واضح في جدول (10).

جدول (10): تكرارات ونسب توزيع عمر المشروع لأفراد العيّنة.

عمر المشروع	التكرار	النسبة
أقل من 6 أشهر	35	29.7
بين 6 أشهر و 12 شهراً	37	31.4
بين 12 شهراً و 18 شهراً	24	20.3
أكثر من 18 شهراً	19	16.1
لا اجابة	3	2.5
الإجمالي	118	100.0

9.3.4 مجال عمل المشروع

على الرغم من أن الاستبانة لم تتضمن سؤالاً حول مجال عمل المشروع الممول، إلا أن الباحثة خلال مرحلة جمع البيانات رأَت أهمية جمع بيانات خاصة بمجال عمل المشروعات الممولة، والتي قد تصبّ في تحديد إحدى القنوات المتعلقة بالتمكين الاقتصادي للنساء، من خلال تمويل مشروعاتهم الصغيرة.

كما يتضح من جدول (11)، سجّلت المشروعات التجاريّة المرتبة الأولى في مجال عمل المشروعات الممولة من مؤسّسات التمويل الصّغير العاملة في طولكرم بحوالي 28.6% من إجمالي المشروعات، بينما حلّت المشروعات الزراعيّة في المرتبة الثانية بنسبة 21.8%، وحلّت في المرتبة الثالثة مشروعات الخياطة والمشاغل بنسبة 16%. كما سجّلت مشروعات تربية الحيوانات ما نسبته 14.4%، ومشروعات تربية النحل 2.5% من إجمالي المشروعات الممولة، وبلغت نسبة مشروعات وزراعة الأعشاب الطبيّة والرّهور 1.7%.

وقد شكّلت صالونات التّجميل النّشاط الخامس الذي تمّ تمويله من قبل مؤسّسات التمويل الصّغير في طولكرم بنسبة بلغت 8.4% من إجمالي التمويل. كما وقد سجّلت مؤسّسات التمويل الصّغير العاملة في طولكرم تمويل مشروعات نوعيّة، مثل: تمويل مشروع لفّ دخان، مشروع محلّ بيع أدوات قرميد، أستوديو تصوير فوتوغرافي، مكتبة، غرف دراسيّة، مطعم، بالإضافة إلى مشروع إنتاج نباتات طبيّة وعطريّة، ومشروع آخر لزراعة الأزهار والورود بالقرب من جدار الفصل العنصري.

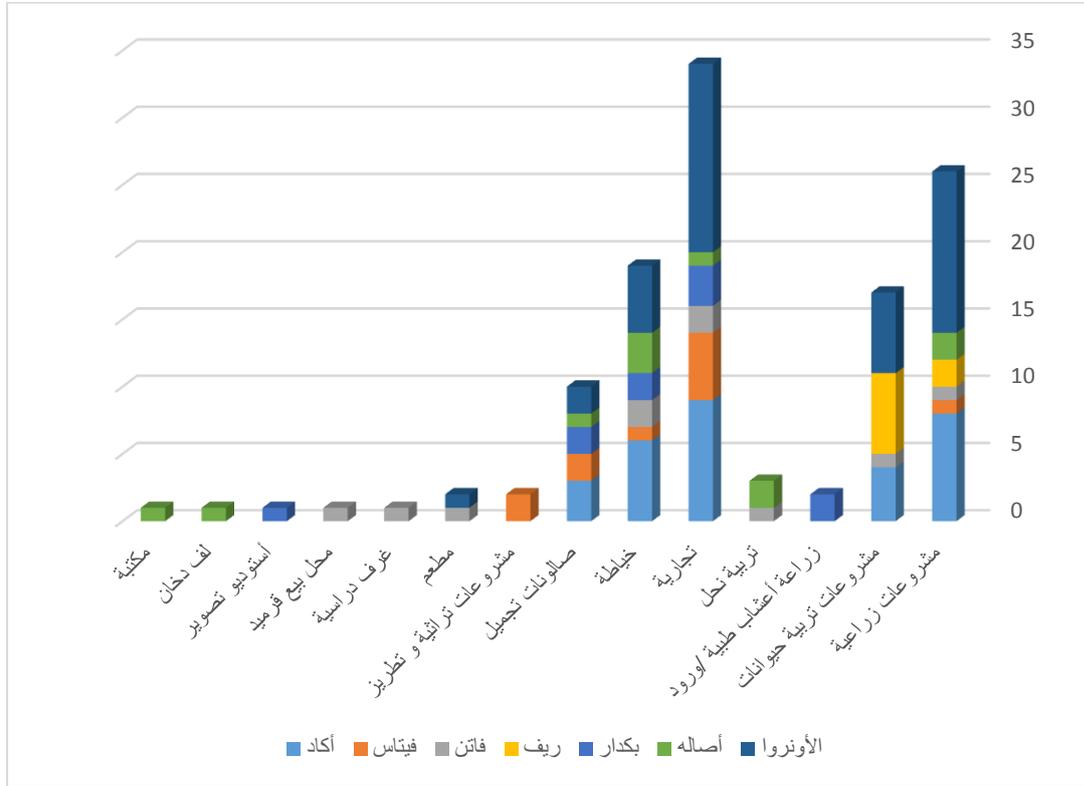
جدول (11): نسب مجالات عمل المشروعات المملوكة للمبحوثات والممولة من قبل مؤسّسات التمويل الصّغير العاملة في طولكرم.

اسم المؤسسة	اسم المؤسسة							مجال عمل المشروع
	أكاد	فيتاس	فاتن	ريف	بكدار	أصالة	الأونروا	
مجموع	6.7%	0.8%	0.8%	1.7%		1.7%	10.1%	21.8%
مشروعات زراعية								
مشروعات تربية حيوانات	3.4%			5.0%			5.0%	14.4%
زراعة أعشاب طبية /ورود					1.7%			1.7%
تربية نحل			0.8%				1.7%	2.5%
تجارية	7.6%	4.2%	1.7%		2.5%	0.8%	11.8%	28.6%
خياطة	5.0%	0.8%	1.7%		1.7%	2.5%	4.2%	16.0%
صالونات تجميل	2.5%	1.7%			1.7%	0.8%	1.7%	8.4%
مشروعات تراثية وتطريز		1.7%						1.7%
مطعم			0.8%				0.8%	1.7%
غرف دراسية			0.8%					0.8%
محل بيع قريميد			0.8%					0.8%
أستوديو تصوير					0.8%			0.8%
لفّ دخان						0.8%		0.8%
مكتبة								0.0%
إجمالي	25.2%	9.2%	8.4%	6.7%	8.4%	8.4%	33.6%	100.0%

كما ويتّضح أنّ غالبية المؤسّسات - ماعدا بكدار - قد قامت بتمويل المشروعات المتعلّقة بالزّراعة وتربية الحيوانات. بالإضافة إلى المشروعات التّجارية ومشروعات الخياطة وصالونات التّجميل - ماعدا ريف- وهي في الأصل الأنشطة الأكثر شيوعاً لدى المرأة الفلسطينية، والتي تبتعد تماماً عن مجال الابتكار والزيادة ودعم المشروعات الجديدة.

أما المؤسّسات التي رعت الأفكار الريادية والمختلفة بعض الشيء، هي: مؤسّسات فاتن (مطعم، غرف صفيّة، محل بيع قريميد ومستلزماته)، وبكدار (مكتبة، أستوديو تصوير).

يوضح شكل (1) توزيع مجالات عمل المشروعات الممولة على مؤسسات التمويل الصّغير العاملة في محافظة طولكرم.



شكل (1): مجال عمل المشروعات التابعة للمبحوثات والممولة من خلال مؤسسات التمويل الصّغير العاملة في طولكرم خلال عام 2015.

4.4 النتائج الخاصة بالاستبانة

1.4.4 النتائج الخاصة بأسئلة الدّراسة من وجهة نظر المستفيدات من خلال اجابتهن على أسئلة الاستبانة.

من أجل الإجابة على أسئلة الدّراسة المتعلقة بفحص مدى فاعليّة مؤسسات التمويل الصّغير في تمكين المرأة اقتصادياً في محافظة طولكرم من وجهة نظر المستفيدات، تمّ تفسير النتائج فيما يتعلّق بدرجة استجابة المبحوثات لأسئلة الاستبانة، كما هو موضح في جدول (12). ويفسّر الجدول درجة استجابة المبحوثات لنطاق أسئلة الدّراسة، من خلال عبارات مثل: قليلة جداً، قليلة. ويعتبر التّمكين في أفضل حالاته كلّما زادت درجة الاستجابة، وكانت عالية جداً (80% فأكثر).

جدول (12): درجة الاستجابة والنسب المئوية لدرجة الاستجابة

درجة الاستجابة	النسبة المئوية
قليلة جدًا	أقل من 50%
قليلة	بين 50% إلى 59.9%
متوسطة	بين 60% إلى 69.9%
عالية	بين 70% إلى 79.9%
عالية جدًا	80% فأكثر

السؤال الأول: هل تساهم مؤسسات التمويل الصغير فعليًا بتمكين المرأة اقتصاديًا، بالصورة المقصودة من مفهوم التمكين كما عرفته الباحثة إجرائيًا، الذي تصل من خلاله المرأة إلى الاستقرار المادي وتكون قادرة على قيادة مشروعها والنجاح فيه؟

من أجل الإجابة على هذا السؤال، تم احتساب متوسط ونسبة المتوسط ودرجة الاستجابة للأسئلة المتعلقة بقياس مدى مساهمة مؤسسات التمويل الصغير فعليًا بتمكين المرأة اقتصاديًا، بالصورة المقصودة من مفهوم التمكين في محافظة طولكرم، وتم رصد البيانات في الجدول (13).

جدول (13): المتوسطات والنسب المئوية للمتوسطات ودرجات استجابة المبحوثات فيما يتعلّق بمساهمة مؤسسات التمويل الصّغير فعلياً بتمكين المرأة اقتصادياً، بالصّورة المقصودة من مفهوم التّمكن في محافظة طولكرم.

البيان	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة الاستجابة
كان لديّ تصور مسبق عن الإجراءات التي ستقوم بها المؤسسة في حالة التّعثر.	1.09	3.00	60.00%	متوسطة
قمتُ براءة عقد القرض قبل التّوقيع على ما جاء فيه.	1.09	2.84	56.80%	قليلة
ساعدتني المؤسسة في تنفيذ وتطوير دراسة جدوى علمية حول المشروع موضوع القرض.	0.93	1.16	23.20%	قليلة جداً
قامت المؤسسة بتقديم استشارات مجانية بصور دورية تتعلّق بالمشكلات التي تواجه المشروع	1.33	1.83	36.60%	قليلة جداً
كانت الدورات التأهيلية مفيدة جداً ورفعت من قدراتي على إدارة مشروع الصّغير	1.45	1.85	37.00%	قليلة جداً
ساعدني تمويل المشروع على إنشاء حساب مصرفي خاصّ بي	1.08	2.68	53.60%	قليلة
ساعدني المشروع على تحسين مستوى معيشة الأسرة	0.90	2.97	59.40%	قليلة
رفعت الخبرة التي اكتسبتها من خلال تمويل إدارة المشروع من قدرتي على اتخاذ القرارات الاقتصادية الخاصة بالأسرة	0.95	2.86	57.20%	قليلة
أصبح أفراد الأسرة ينظرون إليّ بمزيد من التقدير	1.03	3.2	64.00%	متوسطة
أصبح أفراد المجتمع ينظرون إليّ بمزيد من التقدير	1.07	3.1	62.00%	متوسطة
الإجمالي	1.09	2.55	51.00%	قليلة

يوضّح جدول (13) أنّ إجمالي نسبة استجابة المبحوثات للأسئلة الخاصة بقياس مساهمة مؤسسات التمويل الصّغير فعلياً بتمكين المرأة اقتصادياً، بالصّورة المقصودة من مفهوم التّمكن في محافظة طولكرم كانت قليلة، حيث بلغت (51%). وكانت نسبة استجابة المبحوثات (قليلة جداً) في الأسئلة 3، 4، 5 (الأسئلة المتعلقة برفع قدرات النساء على إدارة مشروعاتهم الخاصة)، بينما كانت نسبة استجابة المبحوثات (قليلة) في الأسئلة 2، 6، 8، ومتوسطة في الأسئلة 1، 7، 9، 10.

وعليه فإنّ مساهمة مؤسسات التمويل الصّغير فعلياً بتمكين المرأة اقتصادياً في محافظة طولكرم، بالصّورة المقصودة من مفهوم التّمكن، الذي تصل من خلاله المرأة إلى الاستقرار المادي،

وتكون قادرة على زيادة مشروعها والنجاح فيه، كانت مساهمة قليلة، وبمتوسط نسبة استجابة بلغت 51%.

السؤال الرابع¹: هل تساهم مؤسسات التمويل الصغير في ضمان نجاح واستمرارية المشروع الممول للنساء؟

من أجل الإجابة على هذا السؤال، تم احتساب متوسط ونسبة المتوسط ودرجة الاستجابة للأسئلة المتعلقة بقياس مدى مساهمة مؤسسات التمويل الصغير فيما يتعلق بضمان نجاح واستمرارية المشروع الممول للنساء في محافظة طولكرم، وتم رصد البيانات في الجدول (14).

جدول (14): المتوسطات ونسب المتوسطات ودرجات استجابة المبحوثات فيما يتعلق بمساهمة مؤسسات التمويل الصغير فيما يتعلق بضمان نجاح واستمرارية المشروع الممول للنساء في محافظة طولكرم.

البيان	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة الاستجابة
قامت المؤسسة بأخذ التفاصيل الأساسية عن المشروع قبل التمويل	0.89	2.99	59.8%	قليلة
عدد مرات الزيارات الميدانية التي قامت بها المؤسسة للاطلاع على المشروع	1.32	2.35	47.0%	قليلة جداً
قامت المؤسسة بطلب دراسة جدوى للمشروع موضوع القرض	0.99	1.62	32.4%	قليلة جداً
قامت المؤسسة بتقديم دورات لإدارة المشروعات لرفع درجة التمكين للمقترضة	0.89	1.10	22.0%	قليلة جداً
قامت المؤسسة بتقديم استشارات تتعلق بأساليب ووسائل لتسويق المنتجات في الأسواق المحلية والخارجية	0.99	1.2	24.0%	قليلة جداً
قامت المؤسسة بتقديم استشارات مجانية بصورة دورية تتعلق بالمشكلات التي تواجه المشروع	1.33	1.83	36.6%	قليلة جداً
الإجمالي	1.07	1.85	37.0%	قليلة جداً

¹ الأسئلة رقم 2 و 3 من أسئلة الدراسة هي أسئلة يجيب عنها فقط السادة مديرو مؤسسات التمويل الصغير العاملة في طولكرم حسب ما هو موضح صفحة (14).

يوضّح جدول (14) أنّ إجمالي نسبة استجابة المبحوثات للأسئلة الخاصة بقياس مدى مساهمة مؤسسات التمويل الصّغير في ضمان نجاح واستمراريّة المشروع الممول للنساء في محافظة طولكرم كانت قليلة جدًّا، حيث بلغت (37%). وكانت نسبة استجابة المبحوثات (قليلة جدًّا) في غالبية الأسئلة. بينما كانت نسبة استجابة المبحوثات (قليلة) في السّؤال الأوّل فقط، والمتعلق بأخذ المعلومات الأساسيّة المتعلّقة بالمشروع قبل تنفيذ القرض .

وعليه فإنّ مساهمة مؤسسات التمويل الصّغير قليلة جدًّا. وعلى الرغم من تقديمها للقرض بغرض تمكين النساء اقتصاديًّا، إلا أنّها تقوم بدور محدود في مساعدة النساء لضمان نجاح المشروع واستمراريته، والذي ينعكس في إعاقة التمكين الفعلي للنساء، بالصّورة المقصودة من مفهوم التمكين، الذي تصل من خلاله المرأة إلى الاستقرار المادي وتكون قادرة على قيادة مشروعها والنجاح فيه، وذلك من وجهة نظر النساء المقترضات.

السّؤال الخامس: ما حجم مساهمات مؤسسات التمويل الصّغير الدّاعمة للمرأة بتوفير التسهيلات، والمعاملات المصرفيّة الملائمة للنساء، تيسيرًا لحصولهنّ على التمويل لمشاريعهنّ المختلفة؟

من أجل الإجابة على هذا السّؤال، تمّ احتساب تكرارات ونسب توزيع رأي المبحوثات بمساهمة مؤسسات التمويل الصّغير فيما يتعلّق بتوفير التسهيلات والمعاملات المصرفيّة لتيسير حصولهنّ على تمويل لمشاريعهنّ المختلفة في محافظة طولكرم، وتمّ رصد البيانات في الجدول (15).

جدول (15): تكرارات ونسب توزيع رأي المبحوثات بمساهمة مؤسسات التمويل الصغير فيما يتعلق بتوفير التسهيلات والمعاملات المصرفية الملائمة لتيسير حصولهن على تمويل لمشاريعهن المختلفة في محافظة طولكرم.

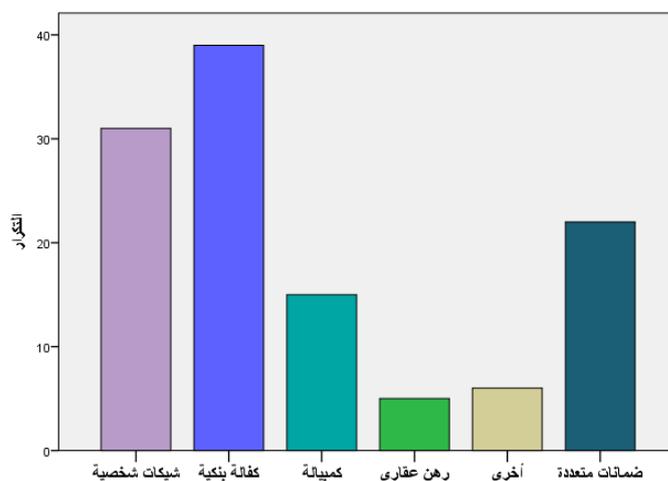
النسبة	التكرار	التسهيلات التي تقدمها مؤسسات التمويل الصغير
16.1%	19	تقديم قروض بنسب فائدة أقل
21.2%	25	تقليل الضمانات المطلوبة
3.4%	4	زيادة قيمة القرض الممنوح
35.6%	42	إنهاء إجراءات القرض بسرعة
15.3%	18	مدة سداد أطول لضمان نجاح المشروع
7.6%	9	توفير دعم إداري/تسويقي/لوجستي لمشروعات النساء
.8%	1	لا توجد إجابة
100.0%	118	المجموع

يوضح جدول (15)، أنّ المبحوثات أقررن بحصول المشروعات الخاصة بالنساء على معاملة تفضيلية. حيث أقرت 35.6% من العينة بأن مؤسسة التمويل الصغير سارعت في إنهاء إجراءات الحصول على القرض بصورة أسرع، وأقرت 21.2% من المبحوثات بأن مؤسسة التمويل الصغير طلبت منها ضمانات أقل عن تلك المطلوبة في المشروعات الممولة للذكور، كما أقرت 16.1% منهنّ بأنهنّ حصلن على القرض بنسب فائدة أقل من تلك الممنوحة لمشروعات الذكور، و15.3% رأين أنّهنّ حصلن على ميزة تمديد فترة سداد القرض على فترة زمنية أطول لضمان نجاح المشروع. في حين رأت 7.6% منهنّ أنّ المؤسسة قد وفرت لهنّ تسهيلات على صورة توفير دعم إداري/تسويقي/لوجستي للمشروعات الخاصة بهنّ في حين رأت 3.4% أنّ التسهيلات تمثلت في زيادة قيمة القرض الممنوح لهنّ.

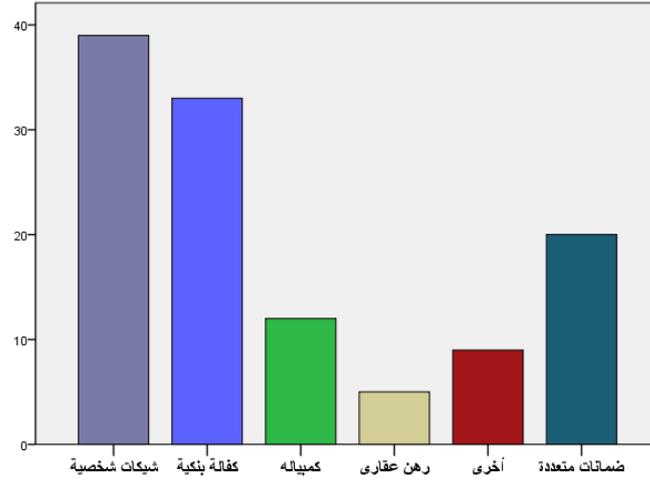
وللتأكد من حصول المشروعات الخاصة بالنساء على تسهيلات لتيسير حصولهنّ على القروض تمّ المقارنة بين تكرارات ونسب توزيع رأي المبحوثات في الضمانات التي طلبتها مؤسسة التمويل الصغير، والضمانات التي قدّمتها المقترضات فعلياً، كما هو موضح في جدول (16).

جدول (16): مقارنة بين تكرارات ونسب توزيع رأي المبحوثات في الضمانات التي طلبتها مؤسسة التمويل الصغير والضمانات التي قدمتها المقترضات فعلياً لتمويل مشروعاتهن الصغيرة في محافظة طولكرم.

الضمانات المقدمة فعلياً إلى مؤسسة التمويل الصغير		الضمانات المطلوبة من قبل مؤسسة التمويل الصغير		نوعية الضمانات
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
33.1%	39	26.3%	31	شيكات شخصية
28.0%	33	33.1%	39	كفالة بنكية
10.2%	12	12.7%	15	كميالية
4.2%	5	4.2%	5	رهن عقاري
7.6%	9	5.1%	6	أخرى
16.9%	20	18.6%	22	ضمانات متعددة
100.0%	118	100.0%	118	الإجمالي



شكل (2): الضمانات التي طلبتها مؤسسة التمويل الصغير من المقترضة لتنفيذ القرض المطلوب.



شكل (3): الضمانات التي قدّمها المقترضات فعلياً لمؤسسة التمويل الصّغير.

كما يتّضح من جدول (16)، كان هناك تساهل مع المقترضات حول نوعيّة الضمانات المطلوبة لإتمام القرض، حيث أنّ الشيكات هي أسهل الضمانات التي تستطيع السيّدات توفيرها اعتماداً على أنفسهنّ. فقد طلبت مؤسسات التمويل الصّغير مجتمعة ما نسبته 26.3% من الضمانات من خلال الشيكات الشخصيّة، وقد تساهلت مع المقترضات حيث وصلت نسبة الشيكات الشخصيّة كضمانات فعلية لإجمالي الضمانات 33.1%. وحلّت الكفالات البنكيّة في المرتبة الثانية، حيث طلبت مؤسسات التمويل الصّغير الكفالات البنكيّة ما نسبته 33.1% من إجمالي الضمانات، ولكنّها وافقت على تنفيذ القروض بنسبة كفالات بنكيّة بلغت 28% فقط. حيث أنّ الكميالة تحمل نسبة أعلى من المخاطر مقارنة بأشكال الضمانات الأخرى، كونها لا تتجزأ وتشكّل خطراً أكبر على المقرضة، فقد طلبت مؤسسات التمويل الصّغير حوالي 12.7% من الضمانات على شكل كميالات، ووافقت على تنفيذ 10.2% فقط من الضمانات من خلال الكميالات.

من خلال جدول (15) و جدول (16) يتّضح أنّ مؤسسات التمويل الصّغير قامت بتوفير

التسهيلات والمعاملات المصرفيّة الملائمة لتيسير حصولهنّ على تمويل لمشاريعهن المختلفة.

السؤال السادس: هل تقدم مؤسسات التمويل الصّغير التّدريب العملي الكافي للمقترضات، في إدارة مشاريعهنّ والمتابعة المستمرة لهنّ لحمايتهنّ من الفشل؟

من أجل الإجابة على هذا السؤال، تمّ احتساب متوسط ونسبة المتوسط ودرجة الاستجابة للأسئلة المتعلقة بقياس تقديم مؤسسات التمويل الصّغير للتّدريب العملي الكافي للمقترضات، في إدارة مشاريعهنّ والمتابعة المستمرة لهنّ لحمايتهنّ من الفشل، وتمّ رصد البيانات في الجدول (17).

جدول (17): المتوسطات ونسب المتوسطات ودرجات استجابة المبحوثات فيما يتعلّق بتقديم مؤسسات التمويل الصّغير للتّدريب العملي الكافي للمقترضات في إدارة مشاريعهنّ والمتابعة المستمرة لهنّ لحمايتهنّ من الفشل في محافظة طولكرم.

البيان	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة الاستجابة
ساعدتني المؤسسة في تنفيذ وتطوير دراسة جدوى علمية حول المشروع موضوع القرض	0.93	1.16	23.2%	قليلة جداً
قامت المؤسسة بتقديم دورات لإدارة المشروعات لرفع درجة التّمكن للمقترضة	0.89	1.10	22%	قليلة جداً
قامت المؤسسة بتقديم استشارات تتعلّق بالإدارة الماليّة للمشروع ومسك الدفاتر	0.92	0.83	16.6%	قليلة جداً
قامت المؤسسة بتقديم استشارات تتعلّق بأساليب ووسائل لتسويق المنتجات في الأسواق المحليّة والخارجيّة	0.99	1.2	24%	قليلة جداً
قامت المؤسسة بتقديم استشارات تتعلّق بإدارة وتقييم المخاطر الاقتصاديّة للمشروع	0.91	0.76	15.2%	قليلة جداً
قامت المؤسسة بتقديم استشارات مجانيّة بصور دوريّة تتعلّق بالمشكلات التي تواجه المشروع	1.33	1.83	36.6%	قليلة جداً
كانت الدورات التّأهيليّة مفيدة جداً ورفعت من قدراتي على إدارة مشروعي الصّغير	1.45	1.85	37%	قليلة جداً
الإجمالي	1.06	1.25	25%	قليلة جداً

يوضّح جدول (17) أنّ إجمالي نسبة استجابة المبحوثات للأسئلة الخاصة بقياس مدى مساهمة مؤسسات التمويل الصّغير للتدريب العمليّ الكافي للمقترضات في إدارة مشاريعهنّ والمتابعة المستمرة لهنّ لحمايتهنّ من الفشل في محافظة طولكرم كانت قليلة جداً، حيث بلغت (25%)، وكانت استجابة المبحوثات (قليلة جداً) في جميع الأسئلة.

وعليه فإنّ مساهمة مؤسسات التمويل الصّغير في دعم المشروعات الصّغيرة من خلال تقديم التّدريب العمليّ الكافي للمقترضات في إدارة مشاريعهنّ والمتابعة المستمرة لهنّ لحمايتهنّ من الفشل في محافظة طولكرم كانت متدنية من وجهة نظر المستفيدات.

السؤال السابع: ما مدى رضى المستفيدات من دعم مؤسسات التمويل الصّغير في تمكين المرأة من وجهة نظر المستفيدات أنفسهنّ؟

من أجل الإجابة على هذا السؤال، تمّ احتساب متوسط ونسبة المتوسط ودرجة الاستجابة للأسئلة المتعلقة بقياس مدى رضى المستفيدات من دعم مؤسسات التمويل الصّغير في تمكين المرأة من وجهة نظر المستفيدات أنفسهنّ، وتمّ رصد البيانات في الجدول (18).

جدول (18): المتوسطات ونسب المتوسطات ودرجات استجابة المبحوثات لمدى رضى المستفيدات من دعم مؤسسات التمويل الصّغير في تمكين المرأة من وجهة نظر المستفيدات في محافظة طولكرم.

البيان	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية	درجة الاستجابة
قامت المؤسسة بأخذ التفاصيل الأساسية عن المشروع قبل التمويل	0.89	2.99	59.80%	قليلة
قامت المؤسسة ببيان مبلغ القرض المعطى والفائدة المترتبة عليه بوضوح	1.04	2.95	59.00%	قليلة
قامت المؤسسة بتوضيح فترات السداد، والنتائج المترتبة في حال التّعثر عن موعد السداد	0.92	2.95	59.00%	قليلة
كان لديّ تصوّر مسبق عن الإجراءات التي ستقوم بها المؤسسة في حالة التّعثر	1.09	3	60.00%	متوسطة
قمت بقراءة عقد القرض قبل التوقيع على ما جاء فيه	1.09	2.84	56.80%	قليلة

أنا راضية عن طريقة تعامل مؤسسة الإقراض معي خلال إجراءات الحصول على القرض	1.14	2.87	57.40%	قليلة
قامت المؤسسة بطلب دراسة جدوى للمشروع موضوع القرض	0.99	1.62	32.40%	قليلة جداً
ساعدتني المؤسسة في تنفيذ وتطوير دراسة جدوى علمية حول المشروع موضوع القرض	0.93	1.16	23.20%	قليلة جداً
قامت المؤسسة بتقديم استشارات مجانية بصور دورية تتعلق بالمشكلات التي تواجه المشروع	1.33	1.83	36.60%	قليلة جداً
كانت الدورات التأهيلية مفيدة جداً ورفعت من قدراتي على إدارة مشروع الصّغير	1.45	1.85	37.00%	قليلة جداً
ساعدني تمويل المشروع على إنشاء حساب مصرفي خاص بي	1.08	2.68	53.60%	قليلة
ساعدني المشروع على تحسين مستوى معيشة الأسرة	0.90	2.97	59.40%	قليلة
رفعت الخبرة التي اكتسبتها من خلال التمويل وإدارة المشروع من قدرتي على اتخاذ القرارات الاقتصادية الخاصة بالأسرة	0.95	2.86	57.20%	قليلة
الإجمالي	1.06	2.50	50.00%	قليلة

يوضح جدول (18) أنّ إجمالي نسبة استجابة المبحوثات للأسئلة الخاصة بقياس مدى رضى المستفيدات من دعم مؤسسات التمويل الصّغير في تمكين المرأة من وجهة نظر المستفيدات في محافظة طولكرم كانت قليلة، حيث بلغت (50%). وكانت استجابة المبحوثات (قليلة جداً) على الأسئلة 7،8،9،10، بينما كانت الاستجابات (متوسطة) في السؤال الرابع فقط والمتعلق بتصوّر المقترضة المسبق عن الإجراءات التي سيتمّ اتخاذها في حالة تعرّؤها في سداد القرض، وكانت الاستجابات قليلة على باقي الأسئلة .

وعليه فإنّ رضى المستفيدات كان قليلاً حول دعم مؤسسات التمويل الصّغير في تمكين المرأة من وجهة نظر المستفيدات في محافظة طولكرم.

2.4.4 النتائج المتعلقة بتحليل آراء المبحوثات من خلال الاستبيان

مقارنة بين المبلغ الذي كانت السيدة بحاجة إليه ومبلغ القرض الفعلي ورأي المبحوثات حول سبب حدوث الفرق.

يوضح جدول (19) أن 33.1% من المبحوثات كنّ قد طلبن قرضًا قيمته فوق الـ \$4000، في حين حصلت 22.9% فقط منهنّ على المبلغ المطلوب. وفي حين طلبت 16.9% من المبحوثات مبلغًا تراوح بين 3001 و \$4000، فإنّ 17.8% من المبحوثات قد حصلت على المبلغ السابق. وفي حين طلبت 18.6% من المبحوثات مبلغًا تراوح بين 2001 و \$3000، فإنّ 20.3% من المبحوثات حصلت على المبلغ. وقد حصلت المجموعة التي طلبت قرضًا يتراوح بين 1001 و \$2000 على نفس المبلغ الذي طلبته بنسبة 21.2%. وفي حين طلبت 10.2% من العيّنة مبلغًا أقل من \$1000، إلا أنّ 17.8% من العيّنة حصلت على تمويل بلغ أقل من \$1000.

ويُتضح من الجدول، أنّ نسبة المقترضات اللاتي حصلن على قيمة أعلى من أو مساوية للمبالغ اللاتي طلبنها كانت لقيمة القروض فوق \$2000 وحتى \$4000، بينما كانت نسبة المقترضات اللاتي حصلن على قيمة أقل من أو مساوية لقيمة المبلغ الذي طلبنه كانت للمبالغ الأقل من \$2000 والاكثّر من \$4000.

جدول (19): مقارنة بين تكرارات ونسب توزيع المبالغ التي طلبتها المقترضات من مؤسّسة التمويل الصّغير وبين المبالغ الفعلية التي حصلن عليها لتمويل مشاريعهنّ الصّغيرة في محافظة طولكرم.

مبلغ القرض الفعلي		المبلغ المطلوب		البيان
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
17.8%	21	10.2%	12	أقل من 1000 \$
21.2%	25	21.2%	25	بين 1001 و 2000 \$
20.3%	24	18.6%	22	بين 2001 و 3000 \$
17.8%	21	16.9%	20	بين 3001 و 4000 \$
22.9%	27	33.1%	39	أكثر من 4000 \$
100.0%	118	100.0%	118	الإجمالي

يوضّح جدول (20) آراء السيّدات حول الأسباب التي دفعت مؤسسة التمويل الصّغير إلى إعطاء المقترضة مبلغًا أقل من المطلوب لتمويل مشاريعهنّ الصّغيرة (في حال حصلن على مبالغ أقل من المبلغ المطلوب)، حيث رأّت 29.7% من المقترضات أنّ عدم توفير ضمانات كافية لمؤسسة الإقراض كانت سببًا أساسيًا لحصولهنّ على مبلغ أقل من المبلغ الذي كانت بحاجة إليه. وقد أقرّت 28.8% من المبحوثات على أنّهنّ حصلن على مبالغ أقل من المطلوبة، وذلك بسبب ربط مبلغ القرض بأصول المشروع. وأعزت 28.8% من المبحوثات حصولهنّ على مبلغ أقل من المطلوب لأسباب أخرى.

جدول (20): تكرارات ونسب توزيع آراء المقترضات من مؤسسات التمويل الصّغير في طولكرم حول الأسباب التي دفعت مؤسسة التمويل الصّغير إلى إعطاء المقترضة مبلغًا أقل من المطلوب لتمويل مشاريعهنّ الصّغيرة في محافظة طولكرم.

النسبة	التكرار	(الأسباب التي دفعت مؤسسة التمويل الصّغير إلى إعطاء المقترضة مبلغًا أقل من المطلوب)
29.7	35	عدم وجود ضمانات كافية
28.8	34	تمّ تقدير المبلغ حسب أصول المشروع
6.8	8	اقتناع المؤسسة بعدم جدوى المشروع
28.8	34	أسباب أخرى
5.9	7	لا يوجد إجابة
100.0	118	الإجمالي

- آراء المبحوثات عمّا إذا كان تمويل المشروع قد ساعدهنّ على إنشاء حساب مصرفيّ خاصّ بهنّ في محافظة طولكرم.

يوضّح جدول (21) أنّ نسبة النّساء اللاتي يعتقدن أنّ تمويل المشروع قد ساعدهنّ على إنشاء حساب مصرفيّ خاصّ بهنّ بلغ 68.7% من إجمالي العيّنة، بينما ظلت 6.8% من المبحوثات على الحياد، فيما اعترضت 24.5% من النّساء على أنّ المشروع قد ساعدهنّ على إنشاء حساب مصرفيّ خاصّ بهنّ.

جدول (21): تكرارات ونسب توزيع آراء المقترضات من مؤسسات التمويل الصغير في طولكرم حول ما إذا ساعدهن تمويل المشروع على إنشاء حساب مصرفي خاص بهن في محافظة طولكرم.

النسبة	التكرار	ساعدي تمويل المشروع على إنشاء حساب مصرفي خاص بهن
28.0	33	أوافق بشدة
40.7	48	أوافق
6.8	8	محايد
20.3	24	أعارض
4.2	5	أعارض بشدة
100.0	118	الإجمالي

- آراء المبحوثات حول ما إذا كان القرض قد ساعدهن على رفع مستوى معيشة أسرهن.

يوضح جدول (22) أنّ 80.5% من المبحوثات يرون أنّ القرض قد ساعدهن على رفع مستوى معيشة أسرهن، بينما كانت 10.2% من المبحوثات على الحياد، في حين اعترضت 9.3% على أنّ القرض قد ساعدهن على رفع مستوى معيشة أسرهن.

جدول (22): تكرارات ونسب توزيع آراء المقترضات من مؤسسات التمويل الصغير في طولكرم حول ما إذا كان القرض قد ساعدهن على رفع مستوى معيشة أسرهن في محافظة طولكرم.

النسبة	التكرار	ساعدي القرض على رفع مستوى معيشة أسرتي
27.1	32	أوافق بشدة
53.4	63	أوافق
10.2	12	محايد
7.6	9	أعارض
1.7	2	أعارض بشدة
100.0	118	الإجمالي

- آراء المبحوثات حول ما إذا رفعت الخبرة التي اكتسبها من خلال التمويل وإدارة المشروع من قدرتهن على اتخاذ القرارات الاقتصادية الخاصة بأسرهن.

يوضّح جدول (23) أنّ 75.4% من المبحوثات يرون أنّ الخبرة التي اكتسبها من خلال التّمويل وإدارة المشروع قد رفعت من قدرتهنّ على اتخاذ القرارات الاقتصادية الخاصّة بالأسرة، بينما ظلّت 16.2% على الحياد، وعارضت ذلك 8.4% من المبحوثات.

جدول (23): تكرارات ونسب توزيع آراء المقترضات من مؤسّسات التّمويل الصّغير في طولكرم حول ما إذا رفعت الخبرة التي اكتسبها من خلال التّمويل وإدارة المشروع من قدرتهنّ على اتّخاذ القرارات الاقتصادية الخاصّة بالأسرة في محافظة طولكرم.

النسبة	التكرار	رفعت الخبرة التي اكتسبتها من خلال التّمويل وإدارة المشروع من قدرتي على اتخاذ القرارات الاقتصادية
20.3	24	أوافق بشدّة
55.1	65	أوافق
16.2	19	محايد
7.6	9	أعارض
.8	1	أعارض بشدّة
100.0	118	الإجمالي

- آراء المبحوثات حول المجالات التي ساعدها التّمويل (القرض) على تحقيقها.

يوضّح جدول (24) آراء المبحوثات حول المجالات التي ساعدها التّمويل على تحقيقها، فكانت كالآتي:

- زيادة الدّخل بنسبة 28.8%.
- ضمان وجود جهة داعمة لنجاح المشروع وتوفير الاستشارات والخبرات المطلوبة لضمان النّجاح (يقصد بها مؤسّسة التّمويل الصّغير)، وذلك بنسبة 21.2%.
- زيادة القدرة على توسيع المشروع من خلال التّوظيف، وزيادة نسبة رأس المال، وتقليل تكاليف الإنتاج، وذلك بنسبة 13.6%.
- تعزيز دور المرأة على مستوى الأسرة ومستوى المجتمع، وذلك بنسبة 11%.

جدول (24): تكرارات ونسب توزيع آراء المقترضات من مؤسسات التمويل الصغير في طولكرم حول المجالات التي ساعدها التمويل فيها.

النسبة	التكرار	المجالات التي ساعدت التمويل فيها
28.8%	34	زيادة الدخل
11.0%	13	تعزيز دوري على مستوى الأسرة ومستوى المجتمع
21.2%	25	ضمان وجود جهة داعمة لنجاح المشروع وتوفير الاستشارات والخبرات المطلوبة لضمان النجاح
13.6%	16	زيادة القدرة على توسيع المشروع من خلال التوظيف وزيادة نسبة رأس المال وتقليل تكاليف الإنتاج
8.5%	10	سبب آخر
16.9%	20	لا يوجد إجابة
100.0%	118	الاجمالي

- تعريف التمكين الاقتصادي للنساء من وجهة نظر النساء أنفسهن.

كما يتضح من جدول (25)، فقد عرّفت المبحوثات التمكين الاقتصادي للنساء على أنه:

- تحقيق الاستقلال الاقتصادي من خلال وجود مصدر دخل ثابت، وبنسبة 43.2%.
- زيادة مشاركة المرأة في القرارات الاقتصادية على مستوى الأسرة والمجتمع، وبنسبة 16%.
- رفع درجة الإحساس بالإنجاز واحترام الذات، وبنسبة 11.9%.
- زيادة قدرتها على اتخاذ القرار على مستوى الأسرة والمجتمع، وبنسبة 10.2%.
- زيادة التقدير والاحترام لدورها على مستوى الأسرة والمجتمع، وبنسبة 8.5%.

جدول (25): تكرارات ونسب توزيع آراء المقترحات من مؤسسات التمويل الصغير في طولكرم حول تعريف التمكين الاقتصادي للنساء.

النسبة	التكرار	تعريف التمكين الاقتصادي للنساء
43.2	51	1- تحقيق الاستقلال الاقتصادي من خلال وجود مصدر دخل ثابت
10.2	12	2- زيادة قدرتها على اتخاذ القرار على مستوى الأسرة والمجتمع
8.5	10	3- زيادة التقدير والاحترام لدورها على مستوى الأسرة والمجتمع
16	19	4- زيادة مشاركة المرأة في القرارات الاقتصادية على مستوى الأسرة والمجتمع
11.9	14	5- رفع درجة الإحساس بالإنجاز واحترام الذات
10.2	12	عوامل أخرى
100.0	118	الإجمالي

- آراء المبحوثات حول العوامل التي قد تعوق نجاح المشروع من وجهة نظر النساء أنفسهن.

كما يتضح من جدول (26)، فإن المستفيدات من القروض قد رتبن العوامل الرئيسية التي

قد تعوق نجاح أي مشروع كالتالي:

- افتقار النساء للخبرات اللازمة لإدارة المشروعات الصغيرة، وبنسبة 17.8%.
- رفض المجتمع لفكرة امتلاك المرأة لمشروع صغير، وبنسبة 14.4%.
- صعوبات تتعلق بالتسويق والتوزيع وطبيعة السوق، وبنسبة 13.6%.
- عدم وجود مؤسسات داعمة لأنشطة المشروع، وبنسبة 12.7%.
- عدم توفر التمويل اللازم لبدء أنشطة المشروع، وبنسبة 11%.
- عدم توفر التمويل اللازم لتوسعة المشروع، وبنسبة 11%.
- صعوبات تتعلق بالإدارة المالية للمشروع، وبنسبة 10.2%.

جدول (26): تكرارات ونسب توزيع العوامل الرئيسية التي قد تعوق نجاح المشروع حسب رأي أفراد العينة

الترتيب	النسبة	التكرار	العوامل الرئيسية التي قد تعوق نجاح المشروع
الخامس	11.0%	13	عدم توفر التمويل اللازم لبدء أنشطة المشروع
السادس	11.0%	13	عدم توفر التمويل اللازم لتوسعة المشروع
الأول	17.8%	21	افتقار النساء للخبرات اللازمة لإدارة المشروعات الصغيرة
الثاني	14.4%	17	رفض المجتمع لفكرة امتلاك المرأة لمشروع صغير
الثالث	13.6%	16	صعوبات تتعلق بالتسويق والتوزيع وطبيعة السوق
السابع	10.2%	12	صعوبات تتعلق بالإدارة المالية للمشروع
الرابع	12.7%	15	عدم وجود مؤسسات داعمة لأنشطة المشروع
-	9.3%	11	لا يوجد إجابة
	100%	118	الإجمالي

الفصل الخامس

مناقشة النتائج والتوصيات

يتضمّن هذا الفصل مناقشة النتائج التي تمّ التّوصل إليها، من خلال التّحليل الإحصائيّ لأسئلة الدّراسة، وتحليل المقابلات، إضافة إلى التّوصيات، في ضوء نتائج هذه الدّراسة.

1.5 مناقشة النتائج المتعلقة بأسئلة الدّراسة من وجهة نظرمدرّاء مؤسسات التّمويل الصّغير ومن وجهة نظر المستفيدات

1. هل تساهم مؤسسات التّمويل الصّغير فعليًا بتمكين المرأة اقتصاديًا، بالصّورة المقصودة من مفهوم التمكين كما عرّفته الباحثة إجرائيًا، الذي تصل من خلالها لمرأة إلى الاستقرار الماديّ وتكون قادرة على زيادة مشروعها والنّجاح فيه؟

أظهرت نتائج الدراسة ان مساهمة مؤسسات التّمويل الصّغير بتمكين المرأة اقتصاديًا في محافظة طولكرم، بالصّورة المقصودة من مفهوم التمكين، الذي تصل من خلاله المرأة إلى الاستقرار الماديّ وتكون قادرة على زيادة مشروعها والنّجاح فيه كانت قليلة، وبمتوسّط نسبة استجابة بلغت 51%. تلاحظ الباحثة مما سبق أنّ مؤسسات التّمويل الصّغير لم تحقّق المستوى المطلوب من مفهوم التمكين الاقتصاديّ لدى المقترضات، حيث عرّفت الباحثة تمكين المرأة اقتصاديًا بأنّه: "توفير الفرص الاقتصاديّة للمرأة، عن طريق عمليّة موضوعيّة منسّقة من قبل مؤسسات الإقراض، لتوسيع فرص الاستخدام والتّوظيف الذاتيّ والرياديّة، وتشجيع العمل اللائق والمنتج، وتحسين فرص الوصول للتّمويل".

ترى الباحثة أنّ معظم مؤسسات التّمويل الصّغير قد اتّفقت في نوعيّة الأهداف التي تسعى لها، وكانت أقصاها في زيادة دخل الأسرة على المستوى العام، بالرغم من وجود أهداف متنوّعة في منشورات مؤسسات التّمويل، حيث قامت الباحثة بتجميعها والاطلاع عليها، ولقد كان هدف تمكين النّساء في معظم تلك المنشورات، وإن ذكرت بعض مؤسسات التّمويل هدف التمكين إلا أنّها لم تقم بشرح آليّة التمكين أو وجود برامج تدعم تمكين النّساء كالتدريب والتأهيل في إدارة المشاريع الصّغيرة، وعمل جدوى اقتصاديّة للمشروع وإن كان صغيرًا، أو إعطاء فترة سماح كافية دون

احتساب فوائد إضافية تعطي المرأة فرصة للنهوض بمشروعها، والمتابعة المستمرة من قبل مؤسسات التمويل لمختلف المشاريع، والبحث عن النساء المنتجات غير القادرات للوصول إلى مؤسسات التمويل في المناطق البعيدة والمهمشة.

وعند الوقوف على الأهداف التي تتعلق بالنساء فقد ذكرت بعض المؤسسات هدف تمكين النساء المنتجات وتوافر برامج خاصة تتضمن ضمانات أقل وتسهيلات خاصة، وبعد قيام الباحثة بتحليل نتائج الاستبانات كما أشار جدول (13)، تبين أن النساء المقترضات لم يصلن إلى مستوى التمكين الاقتصادي كما عرفته الباحثة إجرائياً، حيث كانت بمتوسط نسبة استجابة بلغت 51%، ومن جهة أخرى لم تحصل المقترضات على تسهيلات كافية أو مرنة في معظم الحالات. وتعبت الباحثة على أن أكثر المؤسسات تساهلاً في طلب الضمانات هما: مؤسسة أصالة، ومؤسسة صندوق المرأة. كون تلك المؤسسات تخدمان القطاع النسوي فقط، وتقدمان بعض من التسهيلات. فصندوق المرأة يكتفي بشيكات المقترضة وكفلاء غير موظفين وكذلك أصالة في بعض الحالات، مع اختلاف سعر الفائدة بين المؤسستين، حيث كانت بمؤسسة أصالة 12%، بينما بصندوق المرأة 8%. وأفادت مديرة مؤسسة أصالة أثناء إجراء المقابلة معها أنهم أصبحوا يمنحون قروضاً خاصة بالرجال بنسبة 20%، أما مؤسسات أكاد، فيتاس، الوكالة يقدمون القروض لكلا الجنسين دون فروق ملموسة في طلب الضمانات أو تقديم التسهيلات.

وتتفق نتيجة الدراسة مع نتائج دراسة مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق (2009) إلى أن القروض المتناهية الصغر استطاعت إتاحة الفرص أمام النساء المنتجات لتطوير وضعهن الاقتصادي من خلال التمويل.

2. هل تقوم مؤسسات التمويل الصغير بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع الممول للمرأة بالذات؟ وكيف تتابع المشروع لضمان نجاحه واستمراره؟

تري الباحثة أن مساهمة مؤسسات التمويل الصغير، وعلى الرغم من تقديمها للقروض بغرض تمكين النساء اقتصادياً، إلا أنها تقوم بدور محدود في مساعدة النساء لضمان نجاح المشروع واستمراره، حيث كانت درجة استجابة أفراد العينة نحو ما تقدمه مؤسسات التمويل من

دورات أو استشارات تتعلّق باساليب إدارة المشاريع وتسويق المنتج وطلب دراسة جدوى (37%) كما اشار جدول (14). وهذا ينعكس في إعاقة التّمكن الفعليّ للنّساء، بالصّورة المقصودة من مفهوم التّمكن، الذي تصل من خلاله المرأة إلى الاستقرار الماديّ، وتكون قادرة على زيادة مشروعها والنّجاح فيه، وذلك من وجهة نظر النّساء المقترضات.

ومن خلال الدّراسة الحاليّة والدّراسات الأخرى وخبرة الباحثة في ميدان العمل، تبين أنّ مؤسّسات التّمويل الصّغير لا تقوم بزيارة المقترضين للتأكد من وجود المشروع وجدواه كهدف أساسيّ، وإنّما تقوم بتكثيف زياراتها للمقترضات في أوقات لاحقة بعد تنفيذ التّمويل وذلك للاطمئنان على تحصيل دفعاتها بانتظام. وهذا يفقد الهدف الذي من أجله تأسّست هذه المؤسّسات، وهو تمكين المرأة اقتصادياً للمشاركة في خدمة المجتمع. وتعقب الباحثة على عدم اكتراث مؤسّسات التّمويل بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الصّغيرة مقارنة بالمشاريع الكبيرة، أنّها تقلّ من أهميّة تلك المشاريع الصّغيرة على الرغم من أثرها القوي في دعم الاقتصاد المحليّ. وترى الباحثة أن دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع هي متطلب أساسيّ، وأهم من الضمانات نفسها إن كان الهدف دعم النّساء وتمكينها اقتصادياً.

تتفق نتيجة الدّراسة مع نتائج دراسة الرّياشي (2008)، بأهميّة القيام بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات المراد تمويلها، لضمان فاعليّة المشروع في تحقيق الأهداف التّمويلية للقطاع الممول.

3. كيف تقيّم مؤسّسات التّمويل الصّغير وعي النّساء أنفسهنّ بعملية الاقتراض ككلّ؟

بلغ متوسط تقييم مديري مؤسّسات التّمويل الصّغير العاملة فيطولكرم لوعي النّساء أنفسهنّ بعملية الاقتراض ككلّ 59%. ومن خلال قيام الباحثة بتعبئة الاستبيان تبين أنّه لم يكن هنالك أدنى وعي من قبل المقترضات بعملية الاقتراض. وترى الباحثة أنّ مؤسّسات التّمويل قد بالغن في درجة وعي المقترضات في برامج التّمويل وتكاليفها وشروطها، فمن خلال اطلعنا وزياراتنا للمقترضات تبين أنّ الهدف الرّئيس لهنّ هو الحصول على التّمويل بغض النظر عن الشروط والتكاليف. بدليل أن معظم النّساء لم تذكر ما قدمته فعلياً كضمانات لمؤسّسة التّمويل، أو حجم الفائدة الكليّة على

القرض. كما لوحظ أنّ كثيرًا من المشاريع الممولة يتمّ استخدام التّمويل لأغراض أخرى. وهنا يظهر القصور الواضح لمؤسّسات التّمويل في أنّها لم تكثف من زياراتها الميدانيّة قبل منح التّمويل للتّأكد من صرف التّمويل للمشاريع محلّ الدّراسة. أضف إلى ذلك أنّ مؤسّسات التّمويل لا تعطي كافّة المعلومات والتّفاصيل المتعلّقة بعملية الإقراض ككلّ، فمعظم مؤسّسات التّمويل تكتفي بالردّ على السّؤال المطروح من قبل السيّدة، ونادرًا ما تعطي تفسيرات أكثر في مختلف جوانب عمليّة الاقتراض، وهذا ما أفادت به معظم عيّنة الدّراسة.

وتتفق نتيجة الدّراسة مع نتائج دراسة (سلامي، بيه، 2013)، حيث أوصى في دراسته أن تراعي الجهات المعنيّة بزيادة توعيّة المرأة حول خيارات التّمويل المناسبة، وكذلك تخصيص برامج إرشادية حول القروض وفرص الاستفادة منها.

4. ما مساهمات مؤسّسات التّمويل الصّغير الدّاعمة للمرأة بتوفير التّسهيلات، والمعاملات المصرفيّة الملائمة للنساء، وتيسيرًا لحصولهنّ على التّمويل لمشاريعهنّ المختلفة؟

أظهرت نتائج الدّراسه انه كان هنالك تّوافق في الإجابة ما بين مدراء مؤسّسات التّمويل الصّغير وبين إجابات المبحوثات حول توفر التّسهيلات والمعاملات المصرفيه، ولكن تفاوتت نوعيّة وحجم التّسهيلات بين مؤسّسات التّمويل الصّغير. فصندوق المرأة كان يكتفي بطلب شيكات شخصيّة من المقترضة وكفالة مشروعها، وهذا نوع من أنواع التّمكن الذاتي للمقترضات في الاعتماد على ذاتها وقدرتها على التّعامل في الأمور المصرفيّة وإدارة المشروع. أمّا الوكالة فكانت تساهم في تسريع التّمويل للمشروع في غضون أيام، ولم تتوافر تسهيلات فارقة في كلّ من مؤسّستي فيناس وفاتن. أمّا أكاد، فقد كانت الضّمّانات التي تطلب من المقترضة أقلّ من المقترض بناء على إجابة مدير مؤسّسة أكاد، حيث أدلى أن نسبة الصّدق والالتزام عند النّساء أقوى من الرّجال. أمّا بالنسبة لمؤسّسة ريف فلم يكن هنالك أيّ نوع أو فارق في التّسهيلات نظرًا لطبيعة

ومحدوديّة المشاريع. ومع ذلك ترى الباحثة أنّ تلك التّسهيلات غير كافية ولا تلبي حاجات المقترضات. فإن كانت تلك المؤسّسات تسعى إلى التّمكن وتوفير التّسهيلات فلماذا تطلب معظم مؤسّسات التّمويل عددًا من الكفلاء أدناهم اثنان عدا المقترضة، وأن يكون أحدهما موظّفًا،

بالإضافة إلى حساب القدرة الماليّة لكلّ من الكفلاء في حالة تعثّر المقرضة، وأوراق ثبوتية للمشروع وما إلى ذلك من ضمانات.

وتلاحظ الباحثة أنّ التسهيلات المقدّمة من قبل مؤسسات التمويل في مجالات الدّعم الإداري| التّسويقي| اللوجستي، كانت أقلّ نسبة من مجموع التسهيلات الأخرى بنسبة 7.6%، في حين تفاوتت النّسب في باقي التسهيلات (كالسرعة في إنجاز القرض، تقليل الضمانات، إعطاء فترة سماح كافية). وبهذا تؤكّد الباحثة على ما تمّ التعلّيق عليه مسبقاً ببند الضمانات، حيث أوضحت الباحثة أنّ تلك التسهيلات تتناسب مع مبلغ القرض، وبالعادة النّساء يطلبن مبالغ وفقاً لحاجتهنّ الماليّة للمشروع. أمّا بالنسبة لقيام مؤسّسة التمويل بتسريع إجراءات القرض كنوع من أنواع التسهيل، فترى الباحثة أنّ معظم مؤسسات التمويل تتخذ الفترة الزمنية ما بين الأسبوع إلى أسبوعين في منح التمويل، وتكون المدّة أقلّ في حال منح المبالغ البسيطة ما بين 1000-2000 دولار إذا لم يكن هنالك أيّ معوّقات أو مشاكل في الكفلاء. وترى الباحثة أنّ تلك المدّة وإن تمّ الاستعجال في صرف القرض بغضونها أو أقلّ لا يعدّ ذلك تسهياً مجدداً.

وتعقب الباحثة على التسهيل الآخر الذي تقوم به مؤسسات التمويل بإعطاء فترة سماح كافية لإتمام المشروع، فترى أنّ معظم مؤسسات التمويل تعطي فترة سماح ما بين (شهرين إلى ثلاثة شهور، مع احتساب الفائدة على تلك الفترة)، كما وترى إن كانت ترغب مؤسسات التمويل بإعطاء تسهيلات بالضمانات أو إعطاء فترة سماح كافية أن تكون التسهيلات في الضمانات أكثر استفادة ولصالح النّساء المقرضات، كأن تأخذ المقرضة المبلغ الذي يدعم مشروعها ويطوره بضمانات قادرة على تأمينها، حتّى لو كانت أقلّ من الضمانات المطلوبة من قبل مؤسسات التمويل. وترى بالنسبة لفترة السّماح أنّ معظم المشاريع بحاجة لفترة سماح كافية للنّهوض بها، كما اشارت الباحثة سابقاً عن أهميّة (عمر المشروع)، فالمشاريع تختلف بالعائد الرّبحي حسب طبيعة المشروع والفترة الزمنية التي يحتاجها. لهذا يجب على مؤسسات التمويل إدراك تلك النّقطة والعمل بها دون احتساب فائدة على تلك المدّة، ليعتبر نوعاً من أنواع التسهيلات التي تسهم في تذليل الصعوبات لتمكين المرأة اقتصادياً.

وتتفق نتيجة الدراسة مع نتائج دراسة (الدماغ، 2010)، بضرورة إعادة صياغة آليات تقديم القروض من حيث مبلغ القرض والضمان ونسبة الفائدة، وتقديم التدريب والمعلومات والتأهيل لإدارة المشاريع وإقامتها، بالإضافة إلى تقديم الدعم المالي والإقراضي.

5. هل تقدم مؤسسات التمويل الصغير التدريب العملي الكافي للمقترضات، في إدارة مشاريعهن والمتابعة المستمرة لهن لحمايتهن من الفشل؟

توافقت المبحوثات مع مدارء المؤسسات في الإجابة عن السؤال السابق، حيث أن مؤسسات التمويل الصغير لا تقدم التدريب العملي الكافي للمقترضات في إدارة المشاريع، وهذا سبب من الأسباب التي تحول دون تحقيق التمكين الاقتصادي للنساء.

وترى الباحثة أن مؤسسات التمويل لم تبتد أي اهتمام في مجال تدريب المقترضات مالياً لإدارة المشروع، أو تقديم أي خدمات أخرى عدا التمويل. وتعلل الباحثة ذلك أن معظم مؤسسات التمويل تقل قدر الإمكان من المصروفات غير الأساسية أو بطريقة أدق تقلل من التكاليف. وترى المؤسسات أن تلك الدورات ستكلفها مبالغ، والأصح من وجهة نظرها استغلال هذه المبالغ في تدوير التمويل واستمراره. ويكون التدريب العملي للمقترضات من حيث: كيفية إدارة المشروع، ومسك الدفاتر، والمساعدة في عمل الجدوى الاقتصادية المبسطة لأي مشروع، ودراسة البيئة الاستثمارية للمنطقة التي سيتواجد فيها المشروع، وإعطاء إرشادات في كيفية تسويق المنتج، والتشبيك مع مؤسسات المجتمع المحلي في دعم المنتج الوطني. وبالطبع لا نلقي كاهل المسؤولية على مؤسسات التمويل فقط، فالدولة مسؤولة عن إيجاد الحلول والمساعدة في دعم وتمكين النساء عن طريق متابعة مؤسسات التمويل في إجراءاتها وبرامجها، ومساندتها في تذليل الصعوبات التي قد تواجهها. وهذه النتيجة بقله وجود تدريب من قبل مؤسسات التمويل توافقت مع نتائج الاستبيان الموزع على شريحة المقترضات.

وتتفق نتيجة الدراسة مع نتائج دراسة (الدماغ، 2010)، بضرورة إعادة صياغة آليات تقديم القروض من حيث مبلغ القرض والضمان ونسبة الفائدة، وتقديم التدريب والمعلومات والتأهيل لإدارة المشاريع وإقامتها، بالإضافة إلى تقديم الدعم المالي والإقراضي. وكما اتفقت مع نتائج دراسة (

سلامي، بيه، 2013) إلى أنّ المرأة تستطيع أن تتشط في مجال المؤسسات الصّغيرة إلا أنّها ما زالت تعاني من قصور في مستوى الجانب التّسويقيّ والمشاكل الإداريّة والقانونيّة.

2.5 مناقشة النّتائج المتعلّقة بتحليل المقابلات المعمّقة مع مديري مؤسسات التّمويل الصّغير العاملة في طولكرم ومديراتها

- تباينت نسبة المراجعات من النّساء حسب طبيعة كلّ مؤسسة وحسب أهدافها، حيث بلغ متوسط عدد المراجعات 44% من إجمالي المراجعين طلباً للتّمويل الصّغير في المؤسسات المبحوثة.

أرادت الباحثة معرفة نسبة المراجعات من النّساء لمؤسسات التّمويل لعدّة أسباب،

أولاً: الربط ما بين تلك النّسب التي قدرها مديرو مؤسسات التّمويل ومديراتها، وبين وجود برامج خاصّة للنّساء كما أدلت معظم مؤسسات التّمويل، حيث من المفترض أن تكون أعلى تلك النّسب في مؤسّستي أصالة وصندوق المرأة؛ كون تلك المؤسّستين خاصّتين بتمويل النّساء فقط، ومع ذلك فقد كانت أعلى نسبة من المراجعات في مؤسّسة أكاد.

ثانياً: من المتوقّع أن تكون نسب المراجعات من السيّدات أعلى من الرّجال لوجود تسهيلات خاصّة بالنّساء.

لذلك ترى الباحثة أنّ متوسط تلك النّسبة غير خالصة تماماً للنّساء، ومما يؤكّد ذلك إجابات مديري المؤسسات حين تمّ سؤالهم (هل تأتي السيّدة بمفردها أم برفقة أحد أفراد أسرتها؟)، فكانت الإجابة من معظم مديري المؤسسات أنّها نادراً ما تأتي السيّدة إلى المؤسّسة بمفردها. وهذا يقودنا إلى نتيجة مفادها أنّ السيّدة لا تمتلك الحرّيّة الكافية في التّصرف حتّى إن كانت القائمة على المشروع أو فكرته، فتبقى ثقافة المجتمع من عمل النّساء والتّعامل مع مؤسسات التّمويل بشكل فرديّ غير مستحبّ. وتدعم الباحثة تحليلها هذا بما توصّلت إليه عند سؤال المقترضات بترتيب مجموعة من المعوّقات التي تواجه المقترضات في نجاح المشروع، فكان رفض المجتمع لفكرة امتلاك المرأة لمشروع خاصّ بها في التّرتيب الثّاني من مجموع تلك المعوّقات. (هذه النّتيجة من تحليل الاستبانات).

- أقرت 42.8% من المؤسسات أنها لا تشترط وجود مشروع لمنح التمويل، بينما أقرت 28.6% منهم أن وجود المشروع هو عنصر داعم لمنح التمويل، بينما أقرت 28.6% من المؤسسات بضرورة وجود مشروع لمنح التمويل.

ترى الباحثة أن نسبة المؤسسات التي تشترط وجود مشروع لمنح التمويل هي نسبة قليلة جداً، ولا تتطابق مع أهدافها التي وضعتها في مكافحة الفقر وتقليل البطالة وتمكين النساء المنتجات، فكيف لها أن تحقق أهدافها دون وجود مشاريع إنتاجية تساهم في تحقيق الأهداف التي ذكرتها مؤسسات التمويل؟! لذلك نرى أن الهدف الأساسي لمعظم مؤسسات التمويل الصغير هو التمويل بالدرجة الأولى، بوجود ضمانات قوية وسداد مضمون مع الفائدة الربحية التي تدرّ أرباحاً إضافية للمؤسسة بغض النظر عن وجود المشروع أو عدمه. ما عدا مؤسستي ريف وصندوق المرأة فهما لا تمنحان التمويل إلا بوجود المشروع كشرط أساسي، وهذا مدرج بسياسات تلك المؤسسات ومطبق على أرض الواقع.

- أجمع غالبية مديري مؤسسات التمويل الصغير العاملة في طولكرم على وجود علاقة بين المشروع المطلوب تمويل هو بين نوع الضمانات المطلوبة من المقترضة، بينما أقرت كل من مؤسستي أصالة وريف بعدم تأثر الضمانات المطلوبة بوجود المشروع أو مدى نجاحه.

ترى الباحثة أن لكل مؤسسة من مؤسسات التمويل سياسة خاصة في منح التمويل ونوعية الضمانات، على الرغم من التشابه الكبير في بعض مؤسسات التمويل بتلك الضمانات، ومع ذلك لا تمنح مؤسسات التمويل أي مشروع إن لم تُؤمن الضمانات الكافية لضمان سداد القرض دون تعثر. فتري الباحثة أن وجود مشروع قوي ومنتج بالأساس قبل حصول صاحبه على التمويل تكون فرص تمويله أكثر، فيكون لديه عدّة مقترحات من الضمانات، أي أن المشروع بذاته يوفر تلك التسهيلات وليس المؤسسة. وإن كانت إجابات مؤسسات التمويل كما هي فعلياً، فكيف لها أن تدعم وتسهّل مشروعات ناجحة ومنتجة فعلياً، ولا تقوم بتقديم تلك التسهيلات للمشاريع قيد الإنشاء والتي هي أكثر حاجة للدعم وتقليل نوعية الضمانات المفروضة وحجمها؟! كما وتؤكد الباحثة من خلال خبرتها في الميدان والاطلاع على منهجية مؤسسات التمويل المتواجدة في طولكرم أنه يتم منح

مبلغ التمويل بناءً على نوعية الضمانات المقدّمة من قبل العميل، والتي تغطّي سداد المبلغ دون التعرّض للتعثّر. وبالتالي نتساءل أين دور مؤسسات التمويل في دعم وإنشاء المشاريع الصغيرة، وتوفير التسهيلات المناسبة للقيام بتلك المشاريع؟! ومن هذا البند ترى الباحثة غياب مؤسسات التمويل عن تحقيق هدفها المعلن بتمكين النساء اقتصادياً، فكيف تمكن النساء ولا تقدّم لهنّ أيّ أداة من أدوات التمكين؟! وقد سبق الحديث عن التدريب وعن الجدوى الاقتصادية وعن نوعية الضمانات وعن حرية المقترضة في طلب وتنفيذ إجراءات التمويل فكلّ هذه العوامل تسهم في خلق التمكين الاقتصادي للنساء وليس فقط التمويل.

- تشابهت الإجراءات المتّبعة في المؤسسات في حال تعثّر تسديد القرض، حيث أجمعت على أنّها تقوم بالاتّصال بالمقترض وتنبّيه، ثمّ الاتّصال بالكفيل قبل رفع الأمر إلى المحاكم الفلسطينية.

تؤكد الباحثة على طريقة الإجراءات التي تتبّعها المؤسسات مع المقترضين في حالة التعثّر، وتضيف على ذلك من خلال خبرتها الشخصية أنّ معظم المؤسسات تعتمد كفيلاً موظفًا محوّلًا راتبه على أحد البنوك المتواجدة في فلسطين، وفي حال تعثّر القرض يتمّ الخصم مباشرة من الكفيل قبل إعطاء فرصة كافية للمقترض/ة في توفير المبلغ المستحق، وبهذا يقع المقترض أو المقترضة في إشكال مع الكفلاء. وفي حالات أخرى إن لم تتمكّن المؤسسة من الخصم على الكفلاء فهي تقوم بتوجيه إخطار أولي من المؤسسة يتبعه إخطار عدلي بعد تعثّر أكثر من قسطين، ما عدا صندوق المرأة فهو يتبّع جميع الإجراءات السابقة في متابعة الديون باستثناء اللجوء إلى القضاء. وتعقب الباحثة علناً بعض المشاريع تمرّ بفترات كساد في بعض المواسم وأكبر مثال على ذلك المشاريع الزراعيّة بنوعيهما (الحيوانية والنباتية)، لذلك يجب أن تراعي مؤسسات التمويل الاختلاف في طبيعة المشاريع، فسبب التعثّر في أغلب الحالات هو خارج عن إرادة المقترضة. وتقدّم الباحثة أن تكون هنالك مرونة بالدفعات المستحقّة بما تتناسب مع طبيعة المشروع، فمثلاً صالون الحلاقة للسيدات يكون مردود المشروع في فصل الصيف أعلى بكثير من فصل الشتاء، وفي هذه الحالة تقترح الباحثة أن يكون القسط الشهريّ في فصل الشتاء أقل من القسط الشهريّ في فصل الصيف نظراً لظروف العمل، وهذا يتناسب مع المقترضة ومع مؤسسة الإقراض حيث لا تتعرّض المقترضة إلى التعثّر في سداد القسط في فترة قلة الدّخل العائد عليها في

فصل الشتاء. وهذا يؤكد أهمية قيام مؤسسات التمويل بدراسات متعدّدة لمختلف أنواع المشاريع، ليكون لديها التّصور المسبق لظروف وطبيعة كلّ مشروع، وبالتالي تكون قادرة على توجيه وإرشاد المقترضات عند التّقدم لطلب التّمويل بإنشاء إحدى المشاريع، وهذا يدعم أهمية عمل جدوى اقتصادية لكلّ مشروع لتفادي الوقوع في التعرّ وعدم النّجاح.

-أقرت غالبية مؤسسات التّمويل الصّغير بوجود برامج علاجية في حالة تعرّ سداد القرض وعددها 6 مؤسسات. بينما اختلفت مؤسسة ريف بأنّها لا تقدم أية برامج علاجية في حالة تعرّ القرض.

ترى الباحثة أنّ أكثر برنامج علاجيّ يتمّ تداوله بين جميع مؤسسات التّمويل عدا صندوق المرأة هو "إعادة جدولة القرض"، وعادة يأتي هذا الطّلب من المقترضين بعد تعرّهم خوفاً من اللجوء إلى القضاء أو الخصم على الكفلاء. وهذه السّياسة متبعة لدى مؤسسات التّمويل، وتسمح بها سلطة النّقد الفلسطينيّة. وتودّ الباحثة قبل التّعقيب على هذه الآلية المستخدمة في علاج التعرّ بتوضيح معنى إعادة الجدولة: وهي عبارة عن قرض يمنح لتسديد القروض أو التّسهيلات المتعترّة باتّفاق المقرض والمقترض على الشّروط والضّمانات الجديدة، والهدف منها: إنشاء قرض جديد يتلاءم مع مصادر السّداد الخاصّة بالمقترض بحيث يستطيع الالتزام بالأقساط الشّهريّة، ويكون مبلغ القرض الجديد عبارة عن المتبقي من المبلغ القديم مع الفوائد المترصّدة عليه إضافة إلى الأقساط المستحقّة حتّى تاريخه مع فوائدها، علماً بأنّ الفائدة على الأقساط المستحقّة تكون أعلى بكثير من الفائدة على الأقساط غير المستحقّة.

- ترى الباحثة أنّ إعادة الجدولة هي نوع من أنواع التّسهيل وإيجاد حلّ لمشكلة التعرّ، ولكن لا تؤيّد الباحثة سياسة مؤسسات التّمويل في طرح فوائد إضافية على الأقساط المتعترّة، وإضافة أعباء ماليّة جديدة على كاهل المقترضين.

- أما القرض الموازي: فهو قيام مؤسسة التّمويل بمنح قرض جديد بضمانات وكفالات تختلف عن القرض الأوّل وبهدف آخر، كأخذ قرض سكنيّ وآخر إنتاجيّ لمشروع خاصّ.

- ترى الباحثة أن القرض الموازي بوجود تعثر سابق في القرض القديم لا يعدّ مجددياً في كلّ الأحوال، ويحتاج إلى دراسة جيّدة بكيفيّة قدرة المقترض على السّداد. وترى أنّه إذا لم تكن المقترضة قادرة على الموازنة بين القرضين بتوفير الأقساط الشّهريّة ستدخل في خطر تعثر القرضين، وبهذا يكون القرض الموازي عبئاً بدلاً من أن يكون داعماً.

- وتؤكد الباحثة من خلال خبرتها في منح التّمول وعلاج تعثر المقترضين ودراسة الأوضاع وأسباب التعثر أنّ علاج ذلك التعثر يكون في تجميع كامل المبالغ المستحقّة وتبسيطها مرّة أخرى، وذلك بما يتناسب مع دخل وقدرة المقترضة بالسّداد وما يتوافق إلى حدّ ما مع مؤسّسات التّمول، وهذه الطّريقة تقوم بها فعلياً مؤسّسة صندوق المرأة.

- وتعقب الباحثة على فكرة صندوق التّكافل التي طرحتها مؤسّسة فاتن بأنّها فكرة مجدية في إسهام جميع المقترضين من المؤسّسة بعلاج حالات التعثر إن حدثت مع أيّ منهم، فهي تقوم باقتطاع مبلغ رمزيّ من القرض الممنوح باتّفاق مسبق مع المقترضين، وادخاره في صندوق التّكافل. وهذا نوع من أنواع الدّعم وعلاج التعثر للحالات غير القادرة على السّداد مطلقاً، بسبب عجز المشروع وخسارته وعدم توفر مصادر سداد أخرى.

- أجمع مديرو مؤسّسات التّمول الصّغير العاملة في طولكرم ومديراتها على أنّه يتمّ اطلاع المستفيدات على المعايير التي تستخدمها المؤسّسة لتقييم نجاح المشروع.

من خلال اطلاع الباحثة على العقود الخاصّة بمؤسّسات التّمول، ومن خلال المناقشة التي تلت ذلك السّؤال حول ما هي المعايير التي تستخدمها المؤسّسة لتقييم نجاح المشروع؟ كانت جميع تلك المعايير تنصبّ في ضوء ضمان سداد القرض وليس في نجاح المشروع، حيث تعتبر مؤسّسات التّمول المشروع النّاجح هو المشروع الذي لا يحدث فيه تعثر في السّداد الشّهريّ.

- أقرّ غالبية مديري مؤسّسات التّمول الصّغير العاملة في طولكرم على وجود خدمات تسويقيّة لمنتجات المشروعات الممولة، عدا: اكاد، الوكالة، ريف.

- ترى الباحثة أن تلك الخدمات التسويقية التي تقدمها بعض مؤسسات التمويل الصغير هي خدمات رمزية، ومن باب المساهمة البسيطة في دعم المنتج الوطني وتشجيع النساء على إقامة مشاريع خاصة بهنّ، أضف إلى ان ذلك من باب الدعاية لمؤسسات التمويل بما أنجزته من تمويل مشاريع ناجحة ومنتجة وهذا بدوره يجلب السيدات الأخريات في التقدّم وطلب التمويل لعمل مشاريع متنوّعة، وهذا بحدّ ذاته جيّد لكلا الطرفين سواء مؤسسات التمويل أو المقترضات. وترى الباحثة كما عقيت سابقاً عند الحديث عن التسهيلات المقدّمة ومن ضمنها التسويق أنّ تلك المشكلة لا تستطيع مؤسسات التمويل وحدها احتضانها، فيتوجب على الدولة خلق حاضنة أعمال لبعض الدول المتقدّمة لو بشكلها المبسّط والتشبيك مع المعارض الدولية، وبهذا يتحقّق الهدف وهو دعم المشاريع الصغيرة والمنتج المحليّ من جهة وتمكين النساء من جهة أخرى.

3.5 مناقشة النتائج المتعلقة بأسئلة الاستبيان من وجهة نظر المستفيدات

1. مدى رضى المستفيدات عن دعم مؤسسات التمويل الصغير في تمكين المرأة من وجهة نظر المستفيدات أنفسهنّ.

أشار جدول (18) أنّ إجمالي نسبة استجابة أفراد العينة للأسئلة الخاصة بقياس مدى رضى المستفيدات من دعم مؤسسات التمويل الصغير في تمكين المرأة من وجهة نظر المستفيدات في محافظة طولكرم كانت قليلة، حيث بلغت (50%).

أرادت الباحثة قياس مدى رضى المبحوثات عن الدّعم المقدّم من مؤسسات التمويل بالإضافة إلى قياس أثر القرض الذي تمّ الحصول عليه من أجل المشروع وانعكاسه على مستوى معيشة الأسرة وقدرة المقترضة في اتخاذ القرارات الاقتصادية. ولقد توصلت الباحثة من خلال إجابات المبحوثات أنّه طرأ تحسن طفيف على مستوى معيشة الأسرة كما ظهر في جدول (18). وتفسّر تلك النتيجة لعدد من الأسباب، فغالباً معظم المشاريع الصغيرة تبدأ بالريح الفعليّ بعد مرور سنتين من قيام المشروع، إذ يلاحظ الأثر في تحسّن الدّخل بعد تلك الفترة، وقد يكون السبب الآخر هو قلة الدّعم الموجّه من قبل مؤسسات التمويل الصغير سواء من ناحية كيفية مخرجات المشروع كالتغليب في بعض المشاريع الصناعية، فمعظم المشاكل التي تعاني منها المشاريع الصغيرة هي

عدم توفر التكنولوجيا المتطورة في عملية التصنيع والتغليف لكلفتها العالية، وبالتالي تكون جودتها أقل مقارنة بمنتجات المشاريع الكبيرة. وكذلك مشكلة التسويق إذ تعدّ أيضاً من المشاكل العضال التي تواجه المقترضات في كيفية تسويق المنتجات. وهذا ينعكس سلباً في عدم قدرة المقترضة على إيجاد حلول لتلك المشاكل دون أن يكون هنالك الدعم الكافي في كيفية إدارة المشاريع.

وتودّ الباحثة الوقوف ملياً عند إجابات المبحوثات عن الأسئلة التي تتعلق بإجراءات القرض والمعلومات المتعلقة فيه، ابتداءً من قراءة العقد وتحديد مبلغ القرض والفائدة المترتبة عليه ومدّة السداد وبيان الإجراءات التي تتبّعها المؤسسة في حالة التّعثر. وكانت إجابات المبحوثات عن الأسئلة السابقة (قليلة)، ما عدا بند إجراءات التّعثر فكانت (متوسطة)، وهذه النتيجة توافق إجابة مدراء المؤسسات عند سؤالهم عن درجة الوعي لدى المقترضات في عملية الإقراض فكانت نسبة متوسط الإجابات لدى جميع مؤسسات التمويل 59%. وترى الباحثة أنّ قلة الوعي من قبل المقترضة بإجراءات عملية الإقراض مؤشّر خطير، ويؤثر بشكل سلبيّ لاحقاً في عمل المشروع وكيفية إدارته، ممّا يؤدي إلى اختلال معرفة المقترضة فيما إذا كان المردود الشهريّ بعد احتساب رأس المال والفائدة المترتبة عليه مجدياً من الناحية الماديّة مع حساب الوقت والجهد المبذول أم لا. لذلك لا بدّ أن يكون هنالك توضيح أكثر من قبل مؤسسات التمويل الصّغير نحو عملية الإقراض وقيمة الفائدة على المبلغ المعطى وفترات السداد، ومقارنة جدوى المشروع من المبلغ المتبقي بعد احتساب القسط الشهريّ الذي ستدفعه المقترضة للمؤسسة.

وتتفق نتيجة الدّراسة مع نتائج دراسة (الشّايب، 2010)، حيث كانت أهمّ توصياته: النّظر في أسعار الفائدة العالية على القروض الممنوحة لعملاء التّموليل الأصغر، حتّى لا تصبح هذه القروض سبباً في زيادة الإفقار بدلاً من كونها مساعدة للخروج من دائرة الفقر، ومعظم مؤسسات التّموليل الأصغر تهتمّ بقياس الأداء الماليّ على حساب الأداء الاجتماعيّ.

2. مقارنة بين المبلغ الذي كانت السيدة بحاجة إليه ومبلغ القرض الفعلي ورأي المبحوثات حول سبب حدوث الفرق.

تعقب الباحثة حول الأسباب التي تدفع مؤسسات التمويل إلى إعطاء مبالغ توافق أو تخالف المبالغ التي تُطلب من قبل المقترضات لعدة أسباب (انظر إلى جدول 16)،

تقع في المرتبة الأولى تقدير وإعطاء مبالغ تتناسب حاجة المقترضة إلى نوعيّة الضمانات التي تقدّمها للمؤسسة، فكّما كانت الضمانات أقوى وأقرب لسياسة المؤسسة في آليّة التّحكم وضمان سداد القرض كانت المبالغ الممنوحة أكثر، وهذا يتنافى مع مفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة الذي تنادي به مؤسسات التمويل الصغير والذي يعتبر احد اهم غاياتها. وبعض المؤسسات تتبّع سياسة إعطاء مبالغ توافق أصول المشروع، فهي تنظر إلى استحواد أصول المشروع في حالة التّعثر. وبعض المؤسسات تعطي مبالغ أقل بكثير من المبلغ المطلوب من قبل المقترضة، لعدم اقتناع المؤسسة وثقتها بجدوى نجاح المشروع وقدرته التنافسيّة في السوق. وهذا يؤكّد حقيقة مفادها أنّ مؤسسات التمويل تركّز على قوّة الضمانات المقدّمة لها بشكل أساسي.

وتتفق نتيجة الدّراسة مع نتائج دراسة (Kabeer, 2011) بضرورة الحصول على التّمويل اللّازم لتوسيع فرص النّساء الاقتصاديّة، وتوفير فرص استثماريّة دائمة.

3. آراء المبحوثات عمّا إذا كان تمويل المشروع قد ساعدهنّ على إنشاء حساب مصرفي خاصّ بهنّ في محافظة طولكرم.

كما أشار (جدول 21) أنّ نسبة النّساء اللّاتي يعتقدن أنّ تمويل المشروع قد ساعدهنّ على إنشاء حساب مصرفي خاصّ بهنّ بلغت 68.7% من إجمالي العيّنة، بينما ظلت 6.8% من أفراد العيّنة على الحياد، في حين اعترضت 24.5% من النّساء على أنّ المشروع قد ساعدهن على إنشاء حساب مصرفي خاصّ بهنّ.

تعلّق الباحثة من خلال خبرتها العمليّة في منح القروض والدّراسة الحاليّة أنّ معظم مؤسسات التّمويل تكون أحد ضماناتها طلب شيكات شخصيّة من المقترضة، فإنشاء حساب

مصرفي في معظم الحالات هو متطلب لإجراء معاملة وليس مبادرة شخصية وسابقة من قبل المقترضة، وتأكيدًا على ذلك ما تُوصّل إليه بالبند الذي يتعلّق بدرجة الوعي لدى المقترضات في العمليّات المصرفيّة وإجراءات القرض، فكانت درجة الاستجابة لدى المبحوثات (قليلة)، ومتوسّط إجابات المدراء لدرجة الوعي كانت 59%.

وتتفق نتيجة الدّراسة السّابقة مع نتائج دراسة (سلامي, ببه، 2013)، حيث أوصى الباحث الجهات المعنية بزيادة توعية المرأة حول خيارات التّمويل المناسبة، وكذلك تخصيص برامج إرشاديّة حول القروض.

4. آراء المبحوثات حول ما إذا كان القرض قد ساعدهنّ على رفع مستوى معيشة أسرهنّ.

كما أشار (جدول 22) إلى أنّ 80.5% من أفراد العيّنة يرون أنّ القرض قد ساعدهنّ على رفع مستوى معيشة أسرهنّ، بينما كانت 10.2% من أفراد العيّنة على الحياد، في حين اعترضت 9.3% على أنّ القرض قد ساعدهنّ على رفع مستوى معيشة أسرهنّ.

تعقّب الباحثة عن النتيجة السّابقة بأنّ معظم النّساء المقترضات يبادرن بالرّضى والافتتاح بمردود المشروع مهما كان بسيطاً، كنوع من أنواع تعزيز الدّات، ومحاولتهنّ بعدم الفشل أمام أسرتهنّ أولاً، والمجتمع المحليّ ثانيًا. وطبعًا لا نقلل من قيمة المشاريع والأعمال التي تقوم بها النّساء، فقد يكون وراء تحسن مستوى معيشة الأسرة أسباب أخرى، أو وجود عوامل ساعدت في رفع مستوى المعيشة كوجود خبرة في إدارة التّمويل من أحد أفراد الأسرة. وقد تمّ التّعليق مسبقًا على عدم الاستقلاليّة التّامة للمقترضات في إدارة المشروع، وقد تكون ظروف البيئّة الاستثماريّة في منطقتهم ساعدت على تطوير المشروع وتحسن المعيشة، وترى الباحثة أيضًا أنّ تحسن المعيشة لا يعني بالضرورة التّمكن.

وتتفق نتيجة الدّراسة مع نتائج دراسة (الشّايب، 2010)، حيث من أهمّ النّتائج التي توصّل إليها الباحث أنّ تمويل المشروعات المتناهية الصّغر يساعد على زيادة دخل الفئات الفقيرة وتحسين المستوى الصّحيّ.

5. آراء المبحوثات حول ما إذا رفعت الخبرة التي اكتسبها من خلال التّمويل وإدارة المشروع من قدرتهنّ على اتخاذ القرارات الاقتصادية الخاصّة بأسرهنّ.

كما أشار (جدول 23) إلى أنّ 75.4% من أفراد العينة يرون أنّ الخبرة التي اكتسبها من خلال التّمويل وإدارة المشروع قد رفعت من قدرتهنّ على اتخاذ القرارات الاقتصادية الخاصّة بالأسرة، بينما ظل 16.2% على الحياد، وعارض ذلك 8.4% من أفراد العينة.

ترى الباحثة أنّ السيّدات تكتسب القدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية بعد تجربتها الأولى في الحصول على التّمويل، وبتلك التجربة يتكوّن لديها الإدراك والوعي لمجريات مشروعها وكيفية سداد قسطها الشهريّ، والبيع والشراء وما إلى ذلك من أمور تتعلّق بإدارة المشروع. فهي بعد ذلك كلّه تكتسب مهارات إضافيّة، وتحمل مسؤوليّة سداد القرض، وتحرص على النّجاح، وتأمين القسط الشهريّ دون تعنّز، والتّفكير في تطوير مشروعها. وبلا شك أنّ التجربة بحدّ ذاتها تعطي المرأة مساحة من اتّخاذ القرارات الاقتصادية، إن كانت هي المخطّط الإداريّ الأوّل للمشروع دون تدخل أحد أفراد أسرتها.

وتتفق نتيجة الدّراسة مع نتائج دراسة كلّ من (سلامي، بيه، 2013) في أنّ المرأة تستطيع أن تنشط في مجال المؤسّسات الصّغيرة، إلا أنّها ما زالت تعاني من قصور في مستوى الجانب التسويقيّ والمشاكل الإدارية والقانونيّة. و(Kabeer, 2011)، في أنّ أشكال العمل المنتظم والذي يوفر دخلاً مستقلاً يعتبر الأساس لأيّ رغبة في تمكين النساء وفي ذات الوقت يؤدي إلى زيادة فرصة المرأة في التّمكن.

6. آراء المبحوثات حول المجالات التي ساعدها التّمويل (القرض) على تحقيقها.

ترى الباحثة من خلال النّسب التي وردت في جدول (24)، أنّ أدنى النّسب كانت في أهمّ مؤشرين من مؤشّرات التّمكن كما وردت في الإطار النظريّ، وهما: قدرة المقترضة في إدارة المشروع وتطويره، واكتساب مقومات التّمكن الاقتصاديّ، والذي ينعكس بصورته الايجابية على دور المرأة في الأسرة والمجتمع. أما بالنسبة لزيادة الدّخل بنسبة 28.8% فكما عقّبت الباحثة عن نسبة تحسن المعيشة في أنّ مؤسّسات التّمويل يكون دعمها في مجال إقراض المبلغ مع الفوائد

وتوفير الضمانات، وهذه كانت إجابات مديري مؤسسات التمويل ومديراتها. وترى الباحثة من خلال تعبئة الاستمارة مع بعض المبحوثات والسؤال عن حجم الزيادة بالدخل كانت الإجابة تختلف من مشروع لآخر وبتدرجات بسيطة، وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار حجم القسط الشهري الذي تدفعه المقترضة من العائد الربحي.

وتتفق نتيجة الدراسة مع نتائج دراسة كل من (Crépon, 2014) في أنّ تحليل العيّنات أدى لاستنتاج أنّ التمويل الصّغير ساعد على زيادة ربحية المشروعات الممولة من خلال مؤسسات التمويل الصّغير. ودراسة (الشّايب، 2010). ومن أهمّ النتائج التي توصل إليها الباحث أنّ تمويل المشروعات المتناهية الصّغر يساعد على زيادة دخل الفئات الفقيرة.

7. تعريف التمكين الاقتصادي للنساء من وجهة نظر النساء أنفسهنّ.

بالرجوع الى جدول (25) كانت اعلى نسبة اجابة, لمفهوم التمكين الاقتصادي للنساء ان التمكين يكون بوجود مصدر دخل ثابت . وهذه النتيجة الحالية في تعريف التمكين الاقتصادي من وجهة نظر المقترضات تؤيد النتيجة التي تمّ التوصل لها في جدول رقم (24)، أي أنّ التمكين الاقتصادي يكون فقط في زيادة الدخل بغياب عوامل التمكين الأخرى. وهذا يعزز لنا ضعف مفهوم التمكين لدى المقترضات، والذي يؤثّر عليهنّ سلبيًا في إغفال كثير من المقومات المهمة التي يجب أن تكتسبها المقترضة ابتداءً من تقدير الذات وانتهاً بتقدير أفراد أسرتها والمجتمع المحليّ.

8. آراء المبحوثات حول العوامل التي قد تعوق نجاح المشروع من وجهة نظر النساء أنفسهنّ.

بالرجوع الى جدول (26)، تؤكّد النتيجة التي ظهرت على أهميّة امتلاك المقترضة للخبرة الكافية في كفيّة إدارة المشاريع، حيث أنّ التمويل وحده غير كافٍ لنجاح أيّ مشروع دون توافر المقومات الأخرى، وأكثرها أهميّة تأهيل المقترضات وتدريبهنّ على إدارة المشاريع بمختلف أنواعها، لذلك كانت قلة توافر الخبرة من أكثر المعوقات التي واجهت المقترضة في نجاح مشروعها، ومردّد هذه النتيجة يعود لعدم قيام مؤسسات التمويل بإعطاء تدريبات ودورات تأهيليّة للمقترضات في كفيّة إدارة المشاريع وتقديم الخدمات الاستشاريّة التي تلائم طبيعة كلّ مشروع، وهذا ما صرّح به أيضًا مدارء المؤسسات عند سؤالهم إن كان يتمّ تقديم دورات وتدريبات للمقترضات صاحبات

المشاريع أم لا. فكانت الإجابة بعدم إعطاء تدريبات للمقترضات، وإن تمّ حدوث دورات من قبل بعض المؤسسات فهي مرّة أو مرّتان في السّنة. وترى الباحثة أنّ تلك الدّورات بقلّة عددها وتباعد فتراتهما الزّمنيّة لا تفي بإعداد وتأهيل المقترضات، لإدارة مشاريعهنّ المختلفة.

اختلفت نتيجة الدّراسة الحاليّة مع دراسة (قدومي، 2010) في أهمّ المعوّقات التي تواجه تمويل المشاريع الصّغيرة، ففي دراسة القدومي كان ارتفاع معدلات فائدة القروض أهمّ المعوّقات التي واجهت أصحاب المشاريع عيّنة الدّراسة. بينما في الدّراسة الحاليّة كان أهمّ معوّق هو افتقار النّساء للخبرات اللازمة لإدارة المشاريع الصّغيرة، وهذه النّتيجة اتّفقت مع دراسة (سلامي، بيه، 2013) أنّ المرأة تستطيع أن تنشط في مجال المؤسسات الصّغيرة إلّا أنّها ما زالت تعاني من قصور في مستوى الجانب التّسويقيّ والمشاكل الإداريّة والقانونيّة.

4.5 مناقشة النّتائج الديموغرافيّة والأساسيّة في تمويل المشاريع

1. الحالة الاجتماعيّة للعيّنة

كما يتّضح من (جدول 3)، شكّلت العيّنة من 52.5% من السيّدات المتزوّجات، و 24.6% من النّساء غير المتزوّجات، و 13.6% من النّساء المطلقات، و 9.3% من الأرامل.

تفسّر الباحثة التّفاوت في نسب العيّنة من حيث الحالة الاجتماعيّة، فلقد كانت أعلاها من السيّدات المتزوّجات وأدناها من السيّدات المطلقات والأرامل، وترى أنّ هذا التّفاوت الكبير في تلك النّسب يعكس واقع مجتمعنا الفلسطينيّ بتحجيم حريّة النّساء المطلقات والأرامل بالتّوجه نحو العمل الخاصّ والتّجارة والاستقلاليّة الماليّة، وذلك من باب الموروث النّقائيّ ومفاهيم العيب، رغم أنّهنّ أكثر حاجة لتملّك مشاريع ذاتية تدرّ دخلاً خاصّاً لهنّ دون انتظار المساعدة من الآخرين.

2. العمر

شكّلت النّساء من 41 إلى 50 عامّاً الحجم الأكبر من العيّنة حيث بلغت 34.7%، وتلتها النّساء بين عمر 30 إلى 40 عامّاً حيث بلغت نسبتهنّ 33.9%، وبلغت نسبة النّساء تحت

الثلاثين عامًا حوالي 16.2%، وبلغت نسبة النساء فوق ال 51 عامًا 14.4%، كما يتّضح من (جدول 4).

وترى الباحثة أنّ دورًا أساسيًا للعمر بتحديد نوعيّة المبادرة في مجتمعنا الفلسطينيّ، حيث أنّ التوجّه الأكبر للعمل في المشاريع والدّعم الأسري يكون من قبل النساء ما فوق الثلاثين عامًا، نظرًا للمسؤوليات التي تصبح على عاتقها سواء لمساندة الزّوج أو لمساندة الأسرة في حال عدم الزّواج.

3. مكان الإقامة

أوضح (جدول 5) أنّ 47.5% من العينة هم من سكان القرى المحيطة بمدينة طولكرم، بينما 28.8% منهم من سكان المدينة، و22.9% من سكان المخيمين الموجودين في مدينة طولكرم.

تلاحظ الباحثة من النسب الموجودة كما أشار جدول (5) أنّ أعلاها كانت من سكان القرى، بالرغم من عدم وجود مراكز ومؤسسات إقراض في تلك المناطق التي هي أكثر حاجة لوجود تلك المؤسسات في مناطقهم؛ ليكونوا أقرب إليهم، وعلى اطلاع دائم بحاجاتهم، ولتوفير التسهيلات المناسبة لهم والتي تلائم طبيعة معيشتهم الاقتصادية والاجتماعية. وهذا يدلّ على مثابرة النساء وصمودهنّ في تلك القرى، ومحاولة النهوض بالوضع الاقتصاديّ، وتحسين مستوى معيشتهنّ. وهنا أودّ أن أربط بين فكرة بنك جرامين حين أنشئ في المناطق المهمّشة والفقيرة وليس في المدن؛ لأنّه كان يهدف لمساعدة الفقراء وتذليل الصّعوبات لهم.

4. المستوى التعليمي

شكّلت النساء حاملات الشّهادة الثانويّة فأقل نسبة 41.5% من إجماليّ العينة، بينما شكّلت حملة الدبلوم ما نسبته 30.5%، وشكّلت حملة البكالوريوس فأعلى حوالي 20.5%، كما أشار (جدول 6). وبالتالي فإنّ توزيع العينة قد يشير إلى وجود علاقة عكسيّة بين المستوى التعليمي وبين الرغبة في الحصول على قرض قد يحتاج إلى المزيد من البحث.

أرادت الباحثة معرفة المستوى التعليمي للمقترضات لبيان أثر التعليم في تقبلهن لبعض المشاريع عن غيرها، حيث ترى الباحثة من خلال تجربتها في مجال الإقراض والدراسة الحالية أنّ معظم النساء المقترضات هنّ من حملة الشهادة الثانوية فأقل، وتأتي نسبة النساء حملة الدبلوم في المرتبة الثانية، وتليها النساء حملة البكالوريوس. وأودّ تفسير تلك النسب في أنّ دورًا كبيرًا لمستوى التعليم لدى النساء في تقبل نوعيّة المشاريع، فعلى سبيل المثال قلة من النساء المتعلّمات ما تقبل بالعمل في المشاريع الزراعيّة بنوعيتها (حيوانيّة، نباتيّة)، أو الجلوس في بقالة (دكانة) صغيرة في الحيّ، بخلاف النساء الأقلّ تعليمًا واللواتي يتقبّلن العمل دون أدنى شكوى أو إحراج. في حين أنّ النساء المتعلّمات يملنّ لإدارة مشاريع تناسب مستواهّن التعليمي، كمشروع (الغرفة الصفيّة)، أو نادٍ رياضيّ، أو محلّ بيع ملابس، أو إدارة صالون للسيدات. وتبيّن أنّ نسبة 41.5% من إجماليّ العينة هنّ من النساء حاملات الشهادة الثانوية فأقل، وهذا يدعم ما تمّ التوصل إليه بقلة وعي المقترضات في عمليّة الإقراض.

وتتفق نتيجة الدراسة مع نتائج دراسة (الشايب، 2010) في وجود علاقة عكسيّة بين تمويل المشروعات المتناهية، وبين المستوى التعليمي ومستوى السكن.

5. معدل الدّخل الشهريّ

يتّضح من الجدول (7) أنّ دخل حوالي 45% من العينة يقع في نطاق الحدّ الأدنى للأجور في فلسطين، والبالغ 1450 شيكلًا.

تلاحظ الباحثة ممّا سبق حاجة تلك النساء لتملك مشروع اقتصادي يدرّ عليهنّ دخلاً إضافياً، لكي يوفر لهنّ العيش الكريم في ظلّ الظروف الاقتصاديّة الصّعبة وتدني دخل الأسرة. لقد كانت النساء وما زالت تبحث عن مصادر ثانويّة للدّخل؛ لتحقيق من خلالها الاكتفاء الذاتي وتربية الأولاد، فالمرأة منذ الأزل كانت تسعى للتّمكن الذاتي الاقتصاديّ.

6. نوع المشروع الممول

شكّلت المشروعات الفرديّة الجديدة غالبيةّ مشروعات العينة، حيث بلغت 50.8% من إجماليّ المشاريع المملوكة لأفراد العينة، وشكّلت المشروعات العائليّة نسبة 37.3% من العينة،

بينما شكّلت المشروعات المشتركة بين أكثر من مالك ما نسبته 10.2%، وشكّلت المشروعات المتوارثة عبر العائلات فقط 1.7% من العينة، كما هو واضح في (جدول 8).

من خلال عمل الباحثة في الميدان وخبرتها في تمويل المشاريع والدراسة الحالية ترى أنّ معظم المشاريع وأخصّ بالذّكر المشاريع النسويّة (أي التّمويل الذي تحصل عليه السيّدة من مؤسّسة الإقراض لغرض مشروعها الخاصّ بها فقط) هي لإدارة المقترضة بمفردها، كمشاريع الخياطة، والصّالون، والنّطريز، والغرف الصّفية. وتأتي بالمرتبة الثانية المشاريع العائليّة من باب تمكين الأسرة، حيث أنّ بعض المشاريع وإن مُنحت باسم المقترضة فهي بحاجة إلى دعم الأسرة، كالمشاريع الزراعيّة، وتربية النّحل، والتّجارة بأنواعها. ولكن هذه المشاريع العائليّة من وجهة نظر الباحثة لا تُعطي الاستقلاليّة الماديّة للمقترضة كما في المشاريع الفرديّة، فتبقى المقترضة في معظم الحالات تابعة لأحد أفراد الأسرة، وذلك لمحدوديّة الحرّيّة المتاحة لها في إدارة تلك المشاريع. وعلى سبيل المثال: المشاريع الزراعيّة فهي تحتاج إلى أمور عديدة ك شراء البذور، والأشتال، وبعض الآلات الزراعيّة، والسّماد، وتصنيع البيوت البلاستيكيّة، وبعد ذلك جني المحصول وبيعه. وكلّ هذه الأمور بحاجة لوجود أحد أفراد الأسرة من الذّكور، وبهذا لم تعد المقترضة وحدها المسؤولّة عن إدارة المشروع، فكلّ من ساهم في العمل سيأخذ مقابله مبلغاً من المال، وعلى الرغم أنّ كثيراً من النّساء تعمل دون أجر أو مقابل حتّى لو كانت هي المبادرة في طلب القرض لدعم أسرتها، وهذا ما تمّ ملاحظته فعليّاً من قبل الباحثة لدى معظم النّساء صاحبات المشاريع في صندوق المرأة.

7. طبيعة عائل الأسرة

تشكّلت العينة من 24.6% من النّساء المعيلات، بينما شاركت المرأة زوجها أو أحد أقاربها الذّكور في تحمّل المسؤوليّة الماديّة للأسرة بنسبة 32.2% من العينة. في حين أقرّت 33.9% من المشاركات في العينة أنّ زوجها أو أحد رجال الأسرة هو المعيل الأساسي للأسرة، كما هو موضّح في (جدول 9).

تلاحظ الباحثة ممّا سبق أنّ نسبة مشاركة المرأة في العمل وتحمّل الأعباء الماليّة للأسرة سواء كانت بمفردها أو مشاركة للرجل هي نسبة لا يُستهان بها. فهي حاضرة بقدراتها في جميع الحالات، وهذا يؤكّد أهميّة الدور الإنتاجي الذي تقوم به المرأة، ومساهمتها الفاعلة في تنمية الاقتصاد المحليّ.

8. عمر المشروع

بلغ عمر المشروعات الخاصة بأفراد العينة أقل من 6 أشهر بالنسبة لـ 29.7% من إجمالي العينة، وبين 6 أشهر و12 شهراً بالنسبة لـ 31.4% من إجمالي العينة، وبين 12 شهراً و18 شهراً بالنسبة لـ 20.3% من إجمالي العينة، وأكثر من 18 شهراً بالنسبة لـ 16.1% من إجمالي العينة، مما يوضح أنّ العينة كانت شاملة ومتوازنة، كما في (جدول 10).

ترى الباحثة من خلال الدراسة الحالية والدراسات الأخرى أنّ (عمر المشروع) أساس من أساسيات دراسات الجدوى المالية والاقتصادية، حيث يعرف بأنه: عدد السنوات التي يعطي فيها المشروع منافع. فالتكاليف تتركز في السنوات الأولى من المشروع، وبعض المشاريع لا تحصل على القيمة الحالية للنقود إلا بعد مضي فترة زمنية على بدء المشروع، وتختلف تلك الفترة من مشروع لآخر. وهذا يدعم رأي الباحثة عندما قامت بطرح حلول لحالات التعثر التي تحصل في بعض المشاريع، حيث يعود أحد أسبابها لعدم إعطاء فترة سماح كافية لبدء إنتاج المشروع. ففي معظم المشاريع تباشر السيدات بدفع القسط الشهريّ من مصادر دخل أخرى غير المشروع أو قد تتعثر في السداد، لعدم قدرتها على تأمين القسط الشهريّ لقلة الإيرادات وزيادة التكاليف، وذلك لأنّ المشروع حديث أو قائم مسبقاً، ولكنّه ضعيف ويحاجة إلى دعم ماليّ.

9. مجال عمل المشروع

ترى الباحثة أنّ توزيع المشاريع ونوعها يعتمد بشكل كبير على المنطقة الجغرافية، وطبيعة البيئة الاستثمارية بين منطقة وأخرى. وعلى سبيل المثال: تكثرت المشاريع الزراعية في مناطق الشعراوية أكثر من غيرها، وذلك لتوافر كافة الخدمات الزراعية. بينما تتركز مشاغل الخياطة والصالونات والمكاتب ومحلات التصوير في المدينة أكثر من تواجدها في القرى الصغيرة. أضف إلى ذلك العادات والتقاليد وما لها من التأثير الأكبر على تقبل مشاريع وقيامها، ورفض مشاريع أخرى. فمثلاً محلّ القرميد الذي تديره السيدة روان في طولكرم، غير مقبول عند كثير من الناس في بعض القرى.

النتائج والتوصيات

النتائج

أبرز النتائج التي توصلت لها الدراسة:

1. لم تساهم مؤسسات التمويل بتمكين النساء اقتصادياً في محافظة طولكرم بالصورة المقصودة من مفهوم التمكين، حيث كان التمكين بنظرها من خلال توفير التمويل اللازم.
2. قلة اهتمام مؤسسات التمويل بطلب الجدوى الاقتصادية للمشاريع الصغيرة قبل التمويل.
3. لم يكن هنالك تدريب عملي مناسب للمقترضات في كيفية إدارة المشاريع من قبل مؤسسات التمويل.
4. تفاوتت التسهيلات بين إجابات مديري مؤسسات التمويل ومديراتها والمستفيدات من حيث طلب الضمانات، ولكنها لم تصل إلى المستوى المطلوب لدعم وتمكين النساء فعلياً في مجال مشاريعهن.
5. تفاوتت نسبة الوعي لدى النساء بعملية الإقراض ككل، ولكنه أقرب إلى تدني المعرفة الكاملة بإجراءات القرض وما يتبع ذلك بعد التمويل.
6. لم تقم مؤسسات التمويل بالبحث عن النساء المهمشات اللواتي لم يكن باستطاعتهم الوصول إلى مؤسسات التمويل، حيث أنّ تلك المؤسسات تركزت في المدن.
7. لم يكن هنالك متابعة دورية للمشاريع التي يتم تمويلها، واقتصرت عدد مرّات زيارة المشاريع من قبل مؤسسات التمويل مرتين طوال فترة التمويل.
8. لم تساهم مؤسسات التمويل في دعم النساء في كيفية تسويق منتجات مشاريعهن.

التوصيات

بناءً على ضوء نتائج الدراسة تعرض الباحثة التوصيات التالية:

1. توصي الباحثة بضرورة تطبيق مفهوم التمكين الاقتصادي بابعاده ومتطلباته فعلياً وممارسةً بما يتلاءم واهداف وغايات تلك المؤسسات التي تنادي بتمكين المرأة دون التطبيق الفعلي، اذ ان المؤشرات على ارض الواقع ومن خلال نتائج الدراسة تبين حجم الفجوة.
2. ترى الباحثة من خلال عملها في مجال مؤسسات التمويل ومن خلال الدراسة ضرورة وضع برامج خاصة بالنساء، تعمل على دعم المنتج النسوي والإدارة النسوية المستقلة، بحيث تتواجد في تلك البرامج معايير التمكين التي ذكرتها الباحثة أثناء تعريفها للتمكين الاقتصادي إجرائياً. حيث أن هذه المعايير لم تتعارض مع الأهداف التي وجدتتها الباحثة في بعض منشورات مؤسسات التمويل.
3. قيام مؤسسات التمويل بالتعاون مع الجهات الرسمية بدعم النساء الرياديات في مشاريعهن وفي تسويق منتجاتهن وخدماتهن، وذلك عن طريق إيجاد شبكة عريضة على المستوى المحلي والاقليمي والدولي للمشاريع التي تديرها النساء، وعمل حاضنة أعمال تحتوي المنتجات المحلية وتعمل على تسويقها، حيث تعتبر مشكلة التسويق من أكبر المشاكل التي تواجه معظم المشاريع الصغيرة.
4. على الجهات المعنية بقضايا المرأة وتمكينها بالتعاون مع مؤسسات التمويل، العمل على توعية النساء في عملية الإقراض، وكيفية الوصول إلى مؤسسات التمويل المناسبة، وعمل برامج إرشادية حول القروض وكيفية استغلالها في بناء مشاريع إنتاجية.
5. ضرورة اهتمام مؤسسات التمويل بطلب الجدوى الاقتصادية لأي مشروع مهما كان صغيراً، والعمل على مساعدة المقترحات بكيفية عمل الجدوى قبل البدء بالمشروع وقبل التمويل، كون طلب دراسة الجدوى من أهم عناصر نجاح المشاريع. وإن طلب الجدوى الاقتصادية من قبل

مؤسسات التمويل دليل على مصداقية المستفيدات في عمل المشروع من ناحية، واكتساب المستفيدات الخبرة في كيفية البدء بالمشروع وما يتبع ذلك من أمور إدارية ومحاسبية.

6. بعد اطلاع الباحثة على نوعية التسهيلات التي تقدمها مؤسسات التمويل، فإنها ترى أن تلك التسهيلات قليلة الأثر وغير مجدية للمشاريع كما يجب، حيث كانت تنصبّ بتقليل بعض الضمانات أو السرعة في إنجاز القرض. وهذه التسهيلات ليس لها علاقة بذات المشروع، ولذلك تأمل الباحثة أن تكون مؤسسات التمويل أكثر مرونة في نوعية التسهيلات المقدمة، بحيث تخدم وتراعي طبيعة كل مشروع. كما وتفتقر الباحثة - كنوع من هذه التسهيلات - إعطاء فترات سماح كافية للمشروع قبل البدء بالتحصيل حسب عمر كل مشروع في بدء الإنتاج، وأن تكون الفوائد المطلوبة على المشاريع الإنتاجية أقل من الفوائد المطلوبة للقروض الاستهلاكية.

7. توصي الباحثة مؤسسات التمويل بأن يتوافر لديها الكوادر المؤهلة من الموظفين؛ لإعطاء دورات تدريبية في كيفية إدارة المشاريع المختلفة لضمان نجاحها واستمرارها، وأن تعمل مؤسسات التمويل على تكثيف زياراتها الميدانية لمراقبة استمرارية المشاريع، وأن تكون مؤسسات التمويل على دراية بالمشكلات التي قد تتعرض لها المستفيدات لتقديم المساعدة قدر الإمكان لتجنب حالات التعثر في سداد القرض.

مميزات الدراسة

1. تميّزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة باستخدام عدّة أدوات للدراسة، حيث شملت هذه الدراسة على: الاستبيان، والمقابلات، والملاحظة المعمّقة، من خلال عمل الباحثة في مجال التمويل الصّغير بالإضافة إلى تحليل منشورات مؤسسات التمويل.
2. قامت الباحثة شخصياً بتعبئة الاستبيان مع المستفيدات، ممّا أتيحت لها فرصة المتابعة عن كثب لإجابات المستفيدات، والحصول على معلومات إضافية أفادت الباحثة بتفسير النتائج التي ظهرت في هذه الدراسة.

3. تُعتبر هذه الدراسة مرجعاً للباحثين الجدد في مجال البحث عن مؤسسات التمويل في طولكرم، حيث شملت الباحثة جميع مؤسسات التمويل الرسمية العاملة في طولكرم.
4. أثبتت الباحثة قضية مهمة تتعلق بمفهوم التمكين القديم والحديث، وكيفية استغلاله من قبل مؤسسات التمويل لأهداف تتعلق بتلك المؤسسات لا تودّ الباحثة ذكرها الآن.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربيّة

1. اتحاد المصارف العربيّة، (2011). "تمويل المشروعات الصّغيرة والمتوسّطة في الدّول العربيّة".
2. البنك الدولي، (2004). إدماج النوع الاجتماعي في التنمية من خلال المساواه في الحقوق والموارد والراي. تقرير البنك الدولي عن بحوث السياسيات، الطبعة العربيّة، بيروت، لبنان.
3. الجهاز المركزيّ الفلسطينيّ للإحصاء، (2012). "سلسلة المسوح الاقتصاديّة، 2011-نتائج أساسيّة"، رام الله، فلسطين.
4. الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ، (2014). "واقع المنشآت العاملة في فلسطين (من واقع بيانات تعداد المنشآت 2012)".
5. الجهاز المركزيّ للإحصاء الفلسطينيّ، (2016). "مسح القوى العاملة الفلسطينيّة: التقرير السنويّ". رام الله، فلسطين.
6. الدّماغ، حنين جلال، (2010). "دور التّمول في تنمية المشاريع الصّغيرة: دراسة تطبيقية على المشاريع النسائيّة الممولة من مؤسّسات الإقراض في قطاع غزة". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
7. الرّياشي، خالد، (2008). "مدى فاعليّة القروض في تطوير المشاريع الصّغيرة في الأردن". رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنيّة، عمان، الأردن.
8. سالم، أمل مسعود، (2013). "محدّدات تمكين المرأة الرّيفيّة المعيلة بالريف المصريّ". رسالة ماجستير منشورة، كليّة الزراعة، جامعة الفيوم، جمهوريّة مصر العربيّة.
9. سعيد، نادر؛ عبدالمجيد، أيمن، (2001). "مؤشّرات النوع الاجتماعيّ في الضّفة الغربيّة وقطاع غزة (توصيات مؤتمر بكين كمرجعيّة)". برنامج دراسات التّمية. جامعة بير زيت. <http://info..>

10. سلامي، منيرة وإيمان بيه، (2013). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر. دراسة ميدانية. رسالة ماجستير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
11. الشايب، إيهاب طلعت. (2010). "أثر تمويل المشروعات المتناهية الصغر على مستوى معيشة الفئة المستهدفة: دراسة تطبيقية على مؤسسة التضامن للتمويل الأصغر". رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية.
12. الصّدي، سماح؛ الفليت، خلود، (2012). "واقع الشباب الفلسطيني من برامج التمويل الصغير المتناهي الصغر: دراسة تطبيقية على مؤسسات الإقراض العامة في قطاع غزة". ورقة عمل مقدّمة إلى مؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين مشكلات وحلول، غزة، فلسطين.
13. العاجز، سناء فاروق، (2008). "مدى تطبيق ركائز إدارة الجودة الشاملة وتأثيرها على الأداء المالي في مؤسسات الإقراض النسائية في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين". رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، فلسطين، غزة.
14. عبد الكريم، نصر، عابد، محمد، أبو زيتون، عبير. (2013). الدور الاقتصادي لمؤسسات الإقراض المتخصصة وأثرها على الاستقرار المالي في فلسطين. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله، فلسطين.
15. العنزي، سعد وآخرون، (2009). فاعلية المنظمة في فلسفة أبرز منظري الفكر الإداري. المجلة العربية للإدارة. 15، ع35.
16. قديمي، نائرعندان، (2010). "تمويل المشروعات الصغيرة في الأردن المعوقات والتحديات". كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، عمان، الأردن.
17. كاظم، نائر، (2016). "معوقات تمكين المرأة في المجتمع العراقي دراسة ميدانية في جامعة القادسية". مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، المجلد 24، العدد 2:2016.

18. مركز المرأة الفلسطينية للأبحاث والتوثيق، (2009). "دراسة تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي للقروض المتناهية الصغر على المرأة الفلسطينية". رام الله، فلسطين.
19. مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2016. "مؤسسات الإقراض المتخصصة".
20. المعاينة، رويدا وآخرون، (2010). "النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي". منظمة المرأة لعربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
21. معجم المعاني الجامع، (2016).
22. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، (2009). "مشاكل المنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة في فلسطين".
23. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، (2014). "سياسات تطوير مشاركة المرأة في ريادة الأعمال في دولة فلسطين"، القدس، فلسطين.
24. وزارة الاقتصاد الوطني، (2010). "بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة: نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين".

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Canadian International Development Agency (CIDA), (1997). "**Guide to Gender -Sensitive Indicators**". Minister of Public Works and Government Services Canada.
2. Canan, İşler, (2012). "**Women is Role in Economic Development: From Classical Approach to the Present**". Third International Symposium on Sustainable Development May 31 - June 01 2012, Sarajevo.

3. Crépon, B., Devoto, F., Duflo, E., Pariente, W., (2014). "**Estimating the Impact of Microcredit on Those Who Take It Up Evidence from a Randomize Experiment in Morocco**". National Bureau of Economic Research (NBER), NBER Working Paper No. 20144, Cambridge, USA.
4. Griffin, Marguerite, (2008). "**Microfinance: A Primer to Donors and Investors**". Northern Trust, Paper 809.
5. International Labour Organization, (2015). "**Illustrated Guidelines for Gender-responsive Employment Intensive Investment Programmes**". International Labour Office.
6. Kabeer, N., Mahmud, S. & Tasneem, S., (2011). "**Does Paid Work Provide a Pathway to Women's Empowerment? Empirical Findings from Bangladesh**". Institute of Development Studies (IDS), IDS Working Paper, Volume 2011-Number 375.
7. OECD, (2009). "**Small business, Job Creation & Growth: Facts, Obstacles & Best Practices**". Organization of Economic Cooperation and Development publications, Paris, France.
8. OECD, (2011). "**Women Economic Empowerment**". Issues Paper. DAC Network on Gender Equality (GENDERNET).
9. Onyango, Kelvin, (2011). "**The Role of Microfinance in the Growth of Small and Medium Enterprises**". Published Mater Thesis, University of Africa .
10. Peterson, Janice; Lewis, Margaret, (1999). "**The Elgar companion to feminist economics**". Cheltenham, Northampton, MA: Edward Elgar, UK.

11. UNFPA, (2005). **"Guidelines on Women's Empowerment"**. Prepared by the Secretariat of the United Nations Inter-Agency Task Force on the Implementation of the ICPD Programme of Action.
12. United Nations, (2005). **"World Summit Outcome Document"**. Sixtieth session, Agenda items 46 and 120, General Assembly, New York.
13. USAID, (2008). **"Microfinance Sector Assessment: Evaluation of Faten, Evaluation of CHF & New Activity Designs"**. Associate Cooperative Agreement 294-A-00-00205-00 AED/ACCION.
14. World Bank, (2007). **"The Environment for Women's Entrepreneurship in the Middle East and North Africa Region"**. World Bank publications, Washington, DC. USA.
15. World Bank, (2012). **"Empowering Women: Evidence from a Field Experiment in Afghanistan"**. World Bank Publications, Washington, USA.
16. World Bank, (2014). **"Voice and Agency: Empowering Women and Girls for Shared Prosperity"**. World Bank Publications, Washington, USA.

ثالثاً: الصفحات الإلكترونية

1. الجمعية الفلسطينية لصحبات الأعمال، (2016).
[/http://asala.ps/ar/%d9%85%d9%86-%d9%86%d8%ad%d9%86](http://asala.ps/ar/%d9%85%d9%86-%d9%86%d8%ad%d9%86)
2. دائرة التمويل الصغير-الأونروا، (2016) <http://www.unrwa.org/ar/what-we-do/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D9%88%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%BA%D9%8A%D8%B1%D8%A9>
3. شركة ريف للتمويل، (2016) <http://www.reef.ps/atemplate.php?id=2>.
4. الفلسفة للاقية والتتميم - فـاتن،
[/http://faten.org/category/FatenFunds](http://faten.org/category/FatenFunds). (2016)
5. فيتاس-فلسطين، (2016) [/https://vitas.ps](https://vitas.ps).
6. المركز العربي للتطوير الزراعي-أكاد،
http://acad.ps/ar_page.php?id=28ddy10461Y28dd. (2016)

الملاحق

ملحق (1) الاستبانة



جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

برنامج دراسات المرأة

حضرة الأخت المحترمة

تحية طيبة وبعد،

تقوم الباحثة بدراسة ميدانية عنوانها "فاعلية مؤسسات الإقراض في تمكين المرأة اقتصاديا في محافظة طولكرم من وجهة نظر مدراء المؤسسات والمستفيدات".

ولتحقيق أغراض الدراسة، قامت الباحثة بإعداد استبانة معتمدة على ما جاء في الأدب النظري، والدراسات السابقة.

يرجى التكرم وتعبئة الاستبانة المرفقة، علما بان البيانات الواردة في الاستبانة لن تستخدم إلا لإغراض البحث العلمي.

شاكرة لكن حسن تعاونكن.

الباحثة منى عبد العال

أولاً: البيانات الشخصية

يرجى وضع دائرة على ما ينطبق عليك:

1. الحالة الاجتماعية

- () عذباء () متزوجة
() مطلقة () أرملة

2. العمر

- () أقل من 30 () من 30 إلى 40
() من 41 إلى 50 () 51 و ما فوق

3. مكان السكن

- () مخيم () قرية () مدينة

4. مستوى التعليم

- () ثانوية فاقل () دبلوم () بكالوريوس فأعلى

5. الدخل الشهري

- () أقل من 1000 شيقل () 1001-2000 شيقل
() 2001-3000 شيقل () أكثر من 3000 شيقل

6. الشكل العام للمشروع الذي تم تمويله من خلال مؤسسة الإقراض

- () فردي () عائلي
() مشاركة مع آخرين () عن طريق الحيابة

7. عدد الأفراد الذين يساهمون في دخل الأسرة

- () أنا عائل الأسرة () أحد ذكور العائلة (زوج، أب، ..)
() أنا و زوجي و أفراد آخرين () آخرون

8. بدأ المشروع في العمل الفعلي من

- () أقل من 6 شهور () بين 6 شهور و سنة
() 3- بين سنة و سنة و نصف () أكثر من سنة و نصف

ثانياً: يرجى وضع دائرة على الإجابة التي تنطبق على حالتك:

أ. تقييم وجهة نظر المبحوثات حول آليات الحصول على قرض لتمويل مشروع صغير

1. ما هو نوع المشروع الذي تم الحصول على القرض لتمويله؟

- () تجاري () صناعي
() حرفي () خدمي

2. ما هي الضمانات التي طلبت من قبل المؤسسة؟

- () شيكات شخصية () كفالة بنكية
() كمبيالات () رهن عقاري () أخرى

3. ما هي نوعية الضمانات التي قدمتها للمؤسسة؟

- () شيكات شخصية () كفالة بنكية
() كمبيالات () رهن عقاري () أخرى

4. ما هو المبلغ الذي كنت بحاجة إليه للمشروع؟

- () (أقل من 1000 دولار) () (1001-2000 دولار)
() (2001-3000 دولار) () (3001-400 دولار)
() (أكثر من 4000 دولار)

5. ما هو المبلغ الذي تم الحصول عليه؟

- () (أقل من 1000 دولار) () (1001-2000 دولار)
() (2001-3000 دولار) () (3001-400 دولار)
() (أكثر من 4000 دولار)

6. في حال حصلت على مبلغ أقل مما طلبت، ما هي الأسباب التي دفعت المؤسسة حسب رأيك باعطاءك مبلغ أقل مما طلبتي؟

() عدم وجود ضمانات كافية () تم تقدير المبلغ حسب أصول المشروع

() اقتناع المؤسسة بعدم جدوى المشروع () أسباب أخرى

ب. مدى رضى المستفيدين على الخدمات المقدمة من مؤسسة الإقراض لتمكين المرأة اقتصاديا

7. ما هي أشكال التسهيلات التي وفرتها المؤسسة للمقترضة؟

() إعطاء القرض بفائدة أقل مع إطالة مدة السداد

() تقليل عدد الضمانات

() زيادة مبلغ القرض

() السرعة في تنفيذ إجراءات القرض

() إعطاء فترة سماح كافية لنجاح المشروع

() توفير دعم أدارى أو فنى أو لوجيستي

8. قامت المؤسسة بأخذ التفاصيل الأساسية عن المشروع قبل التمويل:

() أوافق بشدة () أوافق () محايد

() اعترض () أعترض بشدة

9. قامت المؤسسة ببيان مبلغ القرض المعطى والفائدة المترتبة عليه بوضوح.

() أوافق بشدة () أوافق () محايد

() اعترض () أعترض بشدة

10. قامت المؤسسة بتوضيح فترات السداد، والنتائج المترتبة في حال التعثر عن موعد السداد.

() أوافق بشدة () أوافق () محايد

() اعترض () أعترض بشدة

11. كان لدي تصور مسبق عن الإجراءات التي ستقوم بها المؤسسة في حالة التعثر

() أوافق بشدة () أوافق () محايد

() اعترض () أعترض بشدة

12. قمت بقراءة عقد القرض قبل التوقيع على ما جاء فيه.

() أوافق بشدة () أوافق () محايد

() اعترض () أعترض بشدة

13. أنا راضية عن طريقة تعامل مؤسسة الإقراضك خلال إجراءات الحصول على القرض؟

() راضى جدا () راضى () محايد

() غير راضى () غير راضى بالمرّة

14. عدد مرات الزيارات الميدانية التي قامت بها المؤسسة للاطلاع على المشروع؟

() ولا مرة () مرة واحدة () مرتان

() ثلاث مرات () أربع مرات أو أكثر

15. يتم التعرف على مؤسسات الإقراض الموجودة في طولكرم من خلال:

() وسائل الإعلام () الأقارب

() دعاية المؤسسة () مستفيدات من المؤسسة

() وسائل أخرى

ج. الخدمات المقدمة من مؤسسات الإقراض لتدريب المستفيدات نظريا و عمليا و متابعة تقدم المشروع

16. قامت المؤسسة بطلب دراسة جدوى للمشروع موضوع القرض

() أوافق بشدة () أوافق () محايد

() اعترض () أعترض بشدة

17. ساعدتني المؤسسة في تنفيذ و تطوير دراسة جدوى علمية حول المشروع موضوع القرض

() أوافق بشدة () أوافق () محايد

() اعترض () أعترض بشدة

18. قامت المؤسسة بتقديم دورات لإدارة المشروعات لرفع درجة التمكين للمقترضة

() أوافق بشدة () أوافق () محايد

() اعترض () أعترض بشدة

19. قامت المؤسسة بتقديم استشارات تتعلق بالإدارة المالية للمشروع ومسك الدفاتر

() أوافق بشدة () أوافق () محايد

() اعترض () أعترض بشدة

20. قامت المؤسسة بتقديم استشارات تتعلق بأساليب ووسائل لتسويق المنتجات في الأسواق

المحلية والخارجية

() أوافق بشدة () أوافق () محايد

() اعترض () أعترض بشدة

21. قامت المؤسسة بتقديم استشارات تتعلق بإدارة و تقييم المخاطر الاقتصادية للمشروع

() أوافق بشدة () أوافق () محايد

() اعترض () أعترض بشدة

22. قامت المؤسسة بتقديم استشارات مجانية بصور دورية تتعلق بالمشكلات التي تواجه

المشروع

() أوافق بشدة () أوافق () محايد

() اعترض () أعترض بشدة

23. كانت الدورات التأهيلية مفيدة جدا و رفعت من قدراتي على إدارة مشروع صغير

() أوافق بشدة () أوافق () محايد

() اعترض () أعترض بشدة

د. مدى مساهمة مؤسسات الإقراض في التمكين الفعلي للنساء المستفيدات من القروض

24. ساعدني تمويل المشروع على إنشاء حساب مصرفي خاص بي

() أوافق بشدة () أوافق () محايد

() اعترض () أعترض بشدة

25. ساعدني المشروع على تحسين مستوى معيشة الأسرة

- () أوافق بشدة () أوافق () محايد
() اعترض () أعترض بشدة

26. رفعت الخبرة التي اكتسبتها من خلال التمويل و إدارة المشروع من قدرتي على اتخاذ القرارات الاقتصادية الخاصة بالأسرة

- () أوافق بشدة () أوافق () محايد
() اعترض () أعترض بشدة

27. أصبح أفراد الأسرة ينظرون إلى بمزيد من التقدير

- () أوافق بشدة () أوافق () محايد
() اعترض () أعترض بشدة

28. أصبح أفراد المجتمع ينظرون إلى بمزيد من التقدير

- () أوافق بشدة () أوافق () محايد
() اعترض () أعترض بشدة

29. ساعدني القرض على

- () زيادة الدخل
() تعزيز دوري على مستوى الأسرة و مستوى المجتمع
() ضمان وجود جهة داعمة لنجاح المشروع و توفير الاستشارات و الخبرات المطلوبة لضمان النجاح
() زيادة القدرة على توسيع المشروع من خلال التوظيف وزيادة نسبة رأس المال و تقليل تكاليف الإنتاج
() سبب آخر.

30. أكثر المعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة من وجهة نظري هي (اختاري 3 فقط)

- () مبلغ القرض غير كافي
() مدة القرض غير كافية
() فائدة القرض مرتفعة
() التشدد في طلب الضمانات
() عدم توفر فترة سماح كافية
() عدم حصول المقترضة على التدريب الكافي لإدارة المشروع
() عدم حصول المقترضة على الدعم الكافي لمواجهة الصعوبات التي ينطوي عليها المشروع

31. العوامل الرئيسية التي قد تعوق نجاح المشروع حسب رأيك (رتبي هذه النقاط حسب الأهمية من وجهة نظرك)

- () عدم توفر التمويل اللازم لبدء أنشطة المشروع
() عدم توفر التمويل اللازم لتوسعه المشروع
() افتقار النساء للخبرات اللازمة لإدارة المشروعات الصغيرة
() رفض المجتمع لفكرة امتلاك المرأة لمشروع صغير
() صعوبات تتعلق بالتسويق و التوزيع و طبيعة السوق
() صعوبات تتعلق بالإدارة المالية للمشروع
() عدم وجود مؤسسات داعمة لأنشطة المشروع

32. أعرف التمكين الاقتصادي للمرأة على أنه: (اختاري المفهوم الأقرب للتمكين من وجهة نظرك)

- () تحقيق الاستقلال الاقتصادي من خلال وجود مصدر دخل ثابت
() زيادة قدرتها على اتخاذ القرار على مستوى الأسرة و المجتمع
() زيادة التقدير و الاحترام لدورها على مستوى الأسرة و المجتمع
() زيادة مشاركة المرأة في القرارات الاقتصادية على مستوى الأسرة و المجتمع
() رفع درجة الإحساس بالانجاز و احترام الذات
() أخرى. (أذكرى).....

ملحق (2)

أسئلة المقابلات للمؤسسات

1. كم عدد أو نسبة المراجعين من السيّدات للمؤسسة بغض النظر عن وجود مشروع أم لا في آخر سنتين؟
2. هل هناك فروق في التسهيلات المقدّمة ما بين الرّجل والمرأة؟ وان كانت هناك تسهيلات ما هي طبيعتها؟
3. كم نسبة النساء المستفيدات من هذه التسهيلات؟
4. ما هو الهدف الأوّل الذي تسعى المؤسسة لتحقيقه؟
5. هل المؤسسة معنيّة بوجود مشروع أو تشتترط وجود مشروع لمنح التّمول؟
6. ما هي الآليّات التي تتبعها المؤسسة لتأكّد من وجود المشروع؟
7. هل تقوم المؤسسة بعمل جدوى اقتصاديّة للمشروع قبل منح القرض؟
8. هل تقوم المؤسسة بتقديم التسهيلات التي تناسب وضع المشروع الحاليّ؟
9. هل هناك علاقة ما بين وجود المشروع وفعاليتيه قبل التّمول بنوعيّة الضّمّانات التي يجب توفرها للحصول على القرض؟
10. ما هي الإجراءات التي تتخذها المؤسسة في حالة تعنّز تسديد القرض؟
11. هل يوجد برنامج خاصّ بمشاريع النساء في برامج المؤسسة؟
12. هل يتمّ اطلاع المستفيدات على المعايير التي تستخدمها المؤسسة لتقييم نجاح المشروع؟
13. في حالة تعنّز المشروع، ما هي إجراءات المؤسسة؟
14. هل يوجد خطط علاجية مسبقة في حالة تعنّز المشروع؟ وما هذه الخطط أو الطّرق؟

15. هل تسعى مؤسّسات الإقراض بالوصول إلى المقترضات صاحبات المشاريع في أماكن تواجدهنّ؟

16. هل تقوم المؤسّسة بتقديم التّدريب العمليّ للمقترضات في إدارة مشاريعهنّ؟

17. ما طبيعة الدّورات التي تقدّمها المؤسّسة للمقترضات؟ وهل تتمّ بشكل دوريّ؟

18. كم كانت حجم المحفظة الممولة للمشاريع النّسائية آخر سنتين؟

19. ما معدل الزّيارات من قبل السيّدة الواحدة للحصول على القرض؟

20. ما هو عدد النّساء الحاصلات على القروض من أجل المشاريع في آخر سنتين؟

21. هل هناك وعي مسبق لدى المقترضات عن عملية الإقراض وإجراءات القرض؟

22. هل تأتي السيّدة إلى المؤسّسة بمفردها؟ وإن كانت برفقة زوجها أو أحد أفراد عائلتها، هل تبادر في الحديث عن مجريات القرض وكيفية الإستفادة منه؟

23. في حال وجود المشروع وتمّ التّمويل على أساسه، هل تقوم المؤسّسة بتسويق المنتج، أو المساعدة بتسويقه؟

ملحق (3)

كتاب تسهيل المهمة

بسم الله الرحمن الرحيم

An-Najah
National University
Faculty of Arts
Sociology and Social Department



جامعة
النجاح الوطنية
كلية الآداب
قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية

2/2/2016

الى السادة والسيدات مدراء مؤسسات الأقرض في محافظة طولكرم المحترمين/المحترمات

تحية عطرة وبعد ،

الرجاء السماح للطالبة منى طلعت محمود عدس 11356510 في كلية الدراسات العليا
- تخصص دراسات المرأة ومساعدتها بالحصول على المعلومات اللازمة لاستكمال متطلبات
رسالة الماجستير التي تتطلب توثيق كيفية الحصول على القروض ومنشورات المؤسسات و
نموذج طلب القرض من مؤسساتكم، وتوفر الفرصة لها للتوصل للمعلومات المطلوبة.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ،،،

رئيس قسم علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية

د. عمر عايد

0592753861



نابلس - ص.ب 7 أو 707 - هاتف: 2381113/7، 23819584، 2381113/7، 2386584، 23870042 - فاكس: 2387982 (09) (972)
Nablus, Palestine, P.O.Box 7 or 707, Tel. (972) (09) 2381113/7, 2386584, 2370042 - Fax (972) (09) 2387982

Home Page: <http://www.najah.edu>

ملحق (4)

أسماء المحكمين

1. الدكتور فريد ابو ظهير | جامعة النجاح الوطنية | صحافة واعلام
2. الدكتور عمر ابو عيدة | جامعة القدس المفتوحة | رئيس قسم الاقتصاد
3. الدكتور زياد بركات | جامعة القدس المفتوحة | تخصص اقتصاد
4. سلامة سالم | جامعة القدس المفتوحة | تخصص علوم إدارية
5. الدكتور شاكر خليل | جامعة النجاح الوطنية | رئيس قسم الاقتصاد
6. الدكتور يسر عبد اللطيف | جامعة النجاح الوطنية | قسم الاقتصاد

ملحق رقم(5)

مقابلة مؤسسة فاتن:

تم الزيارة يوم الأربعاء 2016|2|6, الساعة التاسعة صباحا, في مؤسسة فاتن مع السيدة مها غنام.

1. كم عدد أو نسبة المراجعين من السيدات للمؤسسة بغض النظر عن وجود مشروع أم لا في آخر سنتين؟ 20% نسبة المراجعات من النساء
2. هل هناك فروق في التسهيلات المقدمة ما بين الرجل والمرأة؟ وان كانت هناك تسهيلات ما هي طبيعتها؟ لا يوجد اي فروق بين الرجل والمرأة في نوعية التسهيلات
3. كم نسبة النساء المستفيدات من هذه التسهيلات؟-----
4. ما هو الهدف الأول الذي تسعى المؤسسة لتحقيقه؟ تحسين مستوى الحياة بشكل عام, وبالتالي الدخل ورفع مستوى الاسرة
5. هل المؤسسة معنية بوجود مشروع أو تشتترط وجود مشروع لمنح التمويل؟ لا
6. ما هي الآليات التي تتبعها المؤسسة لتأكد من وجود المشروع؟ عن طريق الزيارات الميدانية وطلب الاوراق الثبوتية .
7. هل تقوم المؤسسة بعمل جدوى اقتصادية للمشروع قبل منح القرض؟ نعم في حال وجود المشروع
8. هل تقوم المؤسسة بتقديم التسهيلات التي تناسب وضع المشروع الحالي؟ نعم, حيث نقدم التسهيل الذي يتناسب مع وضعه او مقدرة العميل على السداد ودخله.
9. هل هناك علاقة ما بين وجود المشروع وفعاليتته قبل التمويل بنوعية الضمانات التي يجب توفرها للحصول على القرض؟ نعم, ضمانات المشاريع اسهل
10. ما هي الإجراءات التي تتخذها المؤسسة في حالة تعثر تسديد القرض؟ عدة اجراءات ولكن نبدا خطوة خطوة: اتصال, زيارة, الوقوف على حالات التعثر واسبابه(موت, حريق, كوارث طبيعية), اعطاء فرصة, اما في حالة التعثر عن قصد نلجأ الى الضمانات والملاحقة القانونية.
11. هل يوجد برنامج خاص بمشاريع النساء في برامج المؤسسة؟ لا يوجد

12. هل يتم اطلاع المستفيدات على المعايير التي تستخدمها المؤسسة لتقييم نجاح المشروع ؟ نعم, لان المعلومات نأخذها من المستفيدات عن طريق المناقشة معهم.
13. في حالة تعثر المشروع, ما هي إجراءات المؤسسة ؟ اعفاء, صناديق التكافل (حيث في البداية نضع المؤسسة \$10000 كرسيد ونأخذ تامين من الزبائن).
14. هل يوجد خطط علاجية مسبقة في حالة تعثر المشروع, وما هذه الخطط أو الطرق؟ نعم, اعفاء, صناديق التكافل (حيث في البداية نضع المؤسسة \$10000 كرسيد ونأخذ تامين من الزبائن).
15. هل تسعى مؤسسات الإقراض بالوصول إلى المقترضات صاحبات المشاريع في أماكن تواجدهن ؟ في معظم الاحيان نعم.
16. هل تقوم المؤسسة بتقديم التدريب العملي للمقترضات في إدارة مشاريعهن؟ لا.
17. ما طبيعة الدورات التي تقدمها المؤسسة للمقترضات, وهل تتم بشكل دوري ؟ نقدم دورات في حالة وجود حاجة لذلك, وحسب طبيعة المشروع, وتتم مرتين بالسنة.
18. كم كانت حجم المحفظة الممولة للمشاريع النسائية آخر سنتين ؟
19. ما معدل الزيارات من قبل السيدة الواحدة للحصول على القرض ؟ مرتين(مرة عند تعبئة الطلب, ومرة عند الاستلام).
20. ما هو عدد النساء الحاصلات على القروض من اجل المشاريع في آخر سنتين؟ 118
21. هل هناك وعي مسبق لدى المقترضات عن عملية الإقراض وإجراءات القرض؟ اقدر وعي المقترضات 60%.
22. هل تأتي السيدة إلى المؤسسة بمفردها, وان كانت برفقة زوجها أو احد أفراد عائلتها هل تبادر في الحديث عن مجريات القرض وكيفية الاستفادة منه؟ اذا كانت هي صاحبة المشروع تاتي بمفردها.
23. في حال وجود المشروع وتم التمويل على أساسه, هل تقوم المؤسسة بتسويق المنتج, أو المساعدة بتسويقه؟ نعم, يوجد زاوية شهرية في المؤسسة لعرض المنتجات.

مقابلة مؤسسه اكاد:

يوم الاثنين، 4 | 2 | 2016, الساعة العاشرة صباحا، في مؤسسة اكاد مع السيد خالد خريشي.

1. كم عدد أو نسبة المراجعين من السيدات للمؤسسة بغض النظر عن وجود مشروع أم لا في آخر سنتين؟ 90%
2. هل هناك فروق في التسهيلات المقدمة ما بين الرجل والمرأة؟ وان كانت هناك تسهيلات ما هي طبيعتها؟ يوجد، المرأة ضمانات اقل، لان المرأة بطبيعتها بتخاف من المحاكم وهي ملتزمة اكثر من الرجل، والمرأة لا تكذب
3. كم نسبة النساء المستفيدات من هذه التسهيلات؟ 80%
4. ما هو الهدف الأول الذي تسعى المؤسسة لتحقيقه؟ الاكتفاء الذاتي عند النساء، تقليل الفقر، الاعتماد على الذات، تشجيع النساء على الانتاج
5. هل المؤسسة معنية بوجود مشروع أو تشتترط وجود مشروع لمنح التمويل؟ تقريبا نعم، لان وجود مشروع يعطي استمرارية للدخل وبالتالي القدرة على السداد
6. ما هي الآليات التي تتبعها المؤسسة لتأكد من وجود المشروع؟ الزيارات الميدانية، اولا قبل منح القرض وخلال القرض
7. هل تقوم المؤسسة بعمل جدوى اقتصادية للمشروع قبل منح القرض؟ القروض الصغيرة بدون جدوى اقتصادية اما الكبيرة عن طريق موظف او صاحب المشروع عن طريق مكتب دراسات.
8. هل تقوم المؤسسة بتقديم التسهيلات التي تناسب وضع المشروع الحالي؟ حسب طبيعة المشروع،
9. هل هناك علاقة ما بين وجود المشروع وفعاليتيه قبل التمويل بنوعية الضمانات التي يجب توفرها للحصول على القرض؟ نعم، اذا كان المشروع قائم ومدد للدخل يتم تسهيل الضمانات
10. ما هي الإجراءات التي تتخذها المؤسسة في حالة تعثر تسديد القرض؟ يتم اولا الزيارة الميدانية، والتواصل الشخصي، واخر شي اخطار المحامي بعد 60 يوم من التعثر
11. هل يوجد برنامج خاص بمشاريع النساء في برامج المؤسسة؟ نعم "برنامج الانتاج النسائي"
12. هل يتم اطلاق المستفيدات على المعايير التي تستخدمها المؤسسة لتقييم نجاح المشروع؟ نعم،

13. في حالة تعثر المشروع, ما هي إجراءات المؤسسة ؟ اعادة الجدولة, والتقسيم المريح, واذا لم يتم السداد ترسل الى المحكمة.
14. هل يوجد خطط علاجية مسبقة في حالة تعثر المشروع, وما هذه الخطط أو الطرق؟ لا
15. هل تسعى مؤسسات الإقراض بالوصول إلى المقترضات صاحبات المشاريع في أماكن تواجدهن ؟ لا
16. هل تقوم المؤسسة بتقديم التدريب العملي للمقترضات قي إدارة مشاريعهن؟ لا
17. ما طبيعة الدورات التي تقدمها المؤسسة للمقترضات, وهل تتم بشكل دوري ؟ لا يوجد دورات
18. كم كانت حجم المحفظة الممولة للمشاريع النسائية آخر سنتين ؟ 600000 دولار
19. ما معدل الزيارات من قبل السيدة الواحدة للحصول على القرض ؟ مرتين
20. ما هو عدد النساء الحاصلات على القروض من اجل المشاريع في آخر سنتين؟ 413 مقترضة
21. هل هناك وعي مسبق لدى المقترضات عن عملية الإقراض وإجراءات القرض؟ لا يوجد وعي مصرفي, بسبب ضعف الشريحة الاجتماعية والاقتصادية
22. هل تأتي السيدة إلى المؤسسة بمفردها, وان كانت برفقة زوجها أو احد أفراد عائلتها هل تبادر في الحديث عن مجريات القرض وكيفية الاستفاد منه؟ قليل جدا ان تأتي السيدة بمفردها, اذا لم تكن مع زوجها نعم, تتحدث عن مشروعها.
23. في حال وجود المشروع وتم التمويل على أساسه, هل تقوم المؤسسة بتسويق المنتج, أو المساعدة بتسويقه؟ لا

مقابلة مؤسسة الاونروا:

يوم الخميس 2016|2|7, الساعة 2 ظهرا, في مؤسسة الاونروا مع السيدة شذا اكبارية.

1. كم عدد أو نسبة المراجعين من السيدات للمؤسسة بغض النظر عن وجود مشروع أم لا في آخر سنتين؟ 38%
2. هل هناك فروق في التسهيلات المقدمة ما بين الرجل والمرأة؟ وان كانت هناك تسهيلات ما هي طبيعتها؟ يوجد فروق (يتم اخذ ضمانات اقل من المرأة, اي دون اخذ كفالات بنكية, واخذ كفالة اجتماعية, بشرط وجود عمل لديه)
3. كم نسبة النساء المستفيدات من هذه التسهيلات؟ 40%
4. ما هو الهدف الأول الذي تسعى المؤسسة لتحقيقه؟ رفع مستوى الدخل للأسره, تقليل البطالة, تمكين الاسره اقتصاديا.
5. هل المؤسسة معنية بوجود مشروع أو تشتترط وجود مشروع لمنح التمويل؟ لا, يمنح القرض سواء لوجود مشروع ام لا
6. ما هي الآليات التي تتبعها المؤسسة لتأكد من وجود المشروع؟ يتم زياره السيدة عن طريق موظفة الاقراض.
7. هل تقوم المؤسسة بعمل جدوى اقتصادية للمشروع قبل منح القرض؟ نعم, وموجود بالطلب
8. هل تقوم المؤسسة بتقديم التسهيلات التي تناسب وضع المشروع الحالي؟ يوجد فروق في التسهيلات بناء على غرض القرض, ويتم اعطاء تسهيلات لصاحبات المشروع.
9. هل هناك علاقة ما بين وجود المشروع وفعاليته قبل التمويل بنوعية الضمانات التي يجب توفرها للحصول على القرض؟ لا يوجد علاقة, والضمانات كما هي في الحاليتين.
10. ما هي الإجراءات التي تتخذها المؤسسة في حالة تعثر تسديد القرض؟ زيارات ميدانية على جميع المستفيدات, اتصال هاتفي, وفي حالة التعثر الزائد الرجوع الى الدائرة القانونية بعد 90 يوم من مرور تعثر القسط, ويوجد غرامات بسيطة.
11. هل يوجد برنامج خاص بمشاريع النساء في برامج المؤسسة؟ نعم يوجد, اعطاء قروض للسيدات للمشاريع او استهلاكي.

12. هل يتم اطلاع المستفيدات على المعايير التي تستخدمها المؤسسة لتقييم نجاح المشروع ؟ يتم نعم, ومعايير نجاح المشروع هي زيادة الدخل, زيادة العاملين, استمرارية السيدة في الدفع وعدم التعثر.

13. في حالة تعثر المشروع, ما هي إجراءات المؤسسة ؟ يتم زيارة المشروع واعطاء فترة سماح مجددة, او جدولة القرض, وبعد ذلك اللجوء الى الكفيل واخر المطاف الى الدائرة القانونية.

14. هل يوجد خطط علاجية مسبقة في حالة تعثر المشروع, وما هذه الخطط أو الطرق؟ لا يوجد

15. هل تسعى مؤسسات الإقراض بالوصول إلى المقترضات صاحبات المشاريع في أماكن تواجدهن ؟ نعم, عن طريق الترويج في البيوت

16. هل تقوم المؤسسة بتقديم التدريب العملي للمقترضات في إدارة مشاريعهن؟ لا يوجد اي نوع من انواع التدريب

17. ما طبيعة الدورات التي تقدمها المؤسسة للمقترضات, وهل تتم بشكل دوري ؟ لا يوجد

18. كم كانت حجم المحفظة الممولة للمشاريع النسائية آخر سنتين ؟ 900000 دولار

19. ما معدل الزيارات من قبل السيدة الواحدة للحصول على القرض ؟ (2-3)

20. ما هو عدد النساء الحاصلات على القروض من اجل المشاريع في آخر سنتين؟ 912 مقترضة

21. هل هناك وعي مسبق لدى المقترضات عن عملية الإقراض وإجراءات القرض؟ لا يوجد وعي كامل, 50%

22. هل تأتي السيدة إلى المؤسسة بمفردها, وان كانت برفقة زوجها أو احد أفراد عائلتها هل تبادر في الحديث عن مجريات القرض وكيفية الاستفادة منه؟ في الاغلب يأتي احد افراد العائلة, نسبة السيدات التي تأتي بمفردها قليل جدا.

23. في حال وجود المشروع وتم التمويل على أساسه, هل تقوم المؤسسة بتسويق المنتج, أو المساعدة بتسويقه؟ لا يتم ذلك

مقابلة مؤسسة ريف:

يوم الاربعاء, 10/2/2016, الساعة: 2:30 عصرا, في مؤسسة ريف مع السيد حسام.

1. كم عدد أو نسبة المراجعين من السيدات للمؤسسة بغض النظر عن وجود مشروع أم لا في آخر سنتين؟ 20%

2. هل هناك فروق في التسهيلات المقدمة ما بين الرجل والمرأة؟ وان كانت هناك تسهيلات ما هي طبيعتها؟ لا يوجد فروق

3. كم نسبة النساء المستفيدات من هذه التسهيلات؟ -----

4. ما هو الهدف الأول الذي تسعى المؤسسة لتحقيقه؟ تقديم خدمات مالية للمزارعين وغير المزارعين, وشرط ان لا تقل المحفظة عن 50% للمشاريع الزراعية

5. هل المؤسسة معنية بوجود مشروع أو تشترط وجود مشروع لمنح التمويل؟ التمويل نوعين, شخصي لا يشترط وجود مشروع, وغير شخصي لمشروع قائم يشترط جلب اثباتات بالاضافة الى الزيارات الميدانية.

6. ما هي الآليات التي تتبعها المؤسسة لتأكد من وجود المشروع؟ الزيارات الميدانية, الاثباتات الورقية.

7. هل تقوم المؤسسة بعمل جدوى اقتصادية للمشروع قبل منح القرض؟ نعم ولكن ليس لكامل المشروع.

8. هل تقوم المؤسسة بتقديم التسهيلات التي تناسب وضع المشروع الحالي؟ اذا كان المشروع مميز يتم بتوصية وبطلب من المؤسسة .

9. هل هناك علاقة ما بين وجود المشروع وفعاليتته قبل التمويل بنوعية الضمانات التي يجب توفرها للحصول على القرض؟ لا تختلف الضمانات باختلاف المشاريع

10. ما هي الإجراءات التي تتخذها المؤسسة في حالة تعثر تسديد القرض؟ الزيارات المتكررة مع الاتصال ومراجعة الكفلاء والانتظار فقط للقسط الثاني اذا لم يتم دفع القسط الثاني ايضا يتم تحويل المستفيد للقضاء.

11. هل يوجد برنامج خاص بمشاريع النساء في برامج المؤسسة؟ لا يوجد
12. هل يتم اطلاق المستفيدات على المعايير التي تستخدمها المؤسسة لتقييم نجاح المشروع؟ هي فقط ارشاد ومحاولة تقديم ارشادات خاصة للمشاريع الزراعيه.
13. في حالة تعثر المشروع, ما هي إجراءات المؤسسة؟ الزيارات المتكررة مع الاتصال ومراجعة الكفاءة والانتظار فقط للقسط الثاني اذا لم يتم دفع القسط الثاني ايضا يتم تحويل المستفيد للقضاء.
14. هل يوجد خطط علاجية مسبقة في حالة تعثر المشروع, وما هذه الخطط أو الطرق؟ لا يوجد خطط علاجية
15. هل تسعى مؤسسات الإقراض بالوصول إلى المقترضات صاحبات المشاريع في أماكن تواجدهن؟ من ضمن الترويج اعطاء ورش عمل يتم الاعلان عنها عن طريق البلديات, الجمعيات التعاونية.
16. هل تقوم المؤسسة بتقديم التدريب العملي للمقترضات في إدارة مشاريعهن؟ لا يوجد
17. ما طبيعة الدورات التي تقدمها المؤسسة للمقترضات, وهل تتم بشكل دوري؟ لا يوجد دورات
18. كم كانت حجم المحفظة الممولة للمشاريع النسائية آخر سنتين؟ 15 قرص كل سنة بمتوسط خمسة الاف دولار
19. ما معدل الزيارات من قبل السيدة الواحدة للحصول على القرض؟ مره تقديم الطلب, مره توقيع العقد
20. ما هو عدد النساء الحاصلات على القروض من اجل المشاريع في آخر سنتين؟ 8
21. هل هناك وعي مسبق لدى المقترضات عن عملية الإقراض وإجراءات القرض؟ ليس الكل, الوعي 70%
22. هل تأتي السيدة إلى المؤسسة بمفردها, وان كانت برفقة زوجها أو احد أفراد عائلتها هل تبادر في الحديث عن مجريات القرض وكيفية الاستفادة منه؟ نعم, تأتي السيدة لوحدها
23. في حال وجود المشروع وتم التمويل على أساسه, هل تقوم المؤسسة بتسويق المنتج, أو المساعدة بتسويقه؟ قنوات تسويق رسمي لا يوجد, اما عن طريق المعارف يتم المساعدة.

مقابلة مؤسسة أصالة:

يوم الأحد 2016|3|13, الساعة العشرة صباحا, في مؤسسة أصالة مع السيدة: فادية السيد

1. كم عدد أو نسبة المراجعين من السيدات للمؤسسة بغض النظر عن وجود مشروع أم لا في آخر سنتين؟ 60%
2. هل هناك فروق في التسهيلات المقدمة ما بين الرجل والمرأة؟ وان كانت هناك تسهيلات ما هي طبيعتها؟ النساء انفسهن (حسب المشروع, او استهلاكي) تسهيلات المشروع, لا يشترط وجود كفيل موظف للحصول على مبلغ ما بين 1000 دولار وحتى 3000 دولار, وبعد هذا المبلغ يشترط وجود كفلاء موظفين دون تحديد اي بنك.
3. كم نسبة النساء المستفيدات من هذه التسهيلات؟ 80%
4. ما هو الهدف الأول الذي تسعى المؤسسة لتحقيقه؟ زيادة دخل المرأة ومساعدة الاسرة.
5. هل المؤسسة معنية بوجود مشروع أو تشترط وجود مشروع لمنح التمويل؟ اذا كانت لمشاريع من المؤكد يشترط وجود المشروع, اما الشخصي لا.
6. ما هي الآليات التي تتبعها المؤسسة لتأكد من وجود المشروع؟ ميداني, استفسار ميداني
7. هل تقوم المؤسسة بعمل جدوى اقتصادية للمشروع قبل منح القرض؟ نعم, عن طريق تفرغ بيانات المشروع في العقد, ولكن يمنح القرض للمشروع حتى لو لم يكن مجدي اقتصاديا.
8. هل تقوم المؤسسة بتقديم التسهيلات التي تناسب وضع المشروع الحالي؟ لا يوجد, سلسة واحدة.
9. هل هناك علاقة ما بين وجود المشروع وفعاليتها قبل التمويل بنوعية الضمانات التي يجب توفرها للحصول على القرض؟ لا يوجد
10. ما هي الإجراءات التي تتخذها المؤسسة في حالة تعثر تسديد القرض؟ متابعة متواصلة لمدة 3 شهور بعد ذلك محكمة.
11. هل يوجد برنامج خاص بمشاريع النساء في برامج المؤسسة؟ " الجمعية النسائية".
12. هل يتم اطلاع المستفيدات على المعايير التي تستخدمها المؤسسة لتقييم نجاح المشروع؟ نعم

13. في حالة تعثر المشروع, ما هي إجراءات المؤسسة ؟ متابعة متواصلة لمدة 3 شهور بعد ذلك محكمة.
14. هل يوجد خطط علاجية مسبقة في حالة تعثر المشروع, وما هذه الخطط أو الطرق؟ من خلال الزيارة تقدم الاسباب, وعمل اعادة جدولة مع فائدة اضافية.
15. هل تسعى مؤسسات الإقراض بالوصول إلى المقترضات صاحبات المشاريع في أماكن تواجدهن ؟ لا. ترويج للكل في المناطق المختلفة, بيت بيت, ورشات عمل, مجالات
16. هل تقوم المؤسسة بتقديم التدريب العملي للمقترضات في إدارة مشاريعهن؟ نعم
17. ما طبيعة الدورات التي تقدمها المؤسسة للمقترضات, وهل تتم بشكل دوري ؟ كل سيدة حسب مشروعها, وطبيعة الدورة مره واحدة في السنة, تكون مدة الدورة من 3 اسابيع الى شهر.
18. كم كانت حجم المحفظة الممولة للمشاريع النسائية آخر سنتين ؟ ----
19. ما معدل الزيارات من قبل السيدة الواحدة للحصول على القرض ؟ 3 مرات
20. ما هو عدد النساء الحاصلات على القروض من اجل المشاريع في آخر سنتين؟ 400 مقترضة في اخر سنتين
21. هل هناك وعي مسبق لدى المقترضات عن عملية الإقراض وإجراءات القرض؟ 80%-
90%
22. هل تأتي السيدة إلى المؤسسة بمفردها, وان كانت برفقة زوجها أو احد أفراد عائلتها هل تبادر في الحديث عن مجريات القرض وكيفية الاستفادة منه؟ اذا كانت المقترضة صاحبة المشروع فهي تفضل السرية والكتمان عن الزوج, ونسبة تلك النساء 5% , ويوجد رجال يؤخذون على اسماء زوجاتهم ونسبتهم 20%
23. في حال وجود المشروع وتم التمويل على أساسه, هل تقوم المؤسسة بتسويق المنتج, أو المساعدة بتسويقه؟ نعم, عن طريق المهرجان, والاحتفالات, والمعارض, ويتم تأمين المواصلات.

مقابلة مؤسسة فيتاس:

يوم الاثنين 8 | 3 | 2016, الساعة العاشرة صباحا, الاتصال هاتفيا مع مدير مركز العمليات |

السيد زكريا في الإدارة العامة في رام الله.

1. كم عدد أو نسبة المراجعين من السيدات للمؤسسة بغض النظر عن وجود مشروع أم لا في آخر سنتين؟ 24%

2. هل هناك فروق في التسهيلات المقدمة ما بين الرجل والمرأة؟ وان كانت هناك تسهيلات ما هي طبيعتها؟ نعم، والهدف دعم المشاريع الصغيرة، الضمانات يمكن التفريق بها لصالح المرأة.

3. كم نسبة النساء المستفيدات من هذه التسهيلات؟ 40%

4. ما هو الهدف الأول الذي تسعى المؤسسة لتحقيقه؟ تمكين جميع الاشخاص والقدرة على الانتاج.

5. هل المؤسسة معنية بوجود مشروع أو تشترط وجود مشروع لمنح التمويل؟ في قروض المشاريع نعم، ويجب المشروع الاطلاع على المشروع، وعمل تحليل مالي.

6. ما هي الآليات التي تتبعها المؤسسة لتأكد من وجود المشروع؟ زيارة ميدانية، (مدير الفرع، موظف الاقراض)

7. هل تقوم المؤسسة بعمل جدوى اقتصادية للمشروع قبل منح القرض؟ نعم

8. هل تقوم المؤسسة بتقديم التسهيلات التي تناسب وضع المشروع الحالي؟ نعم حسب المشروع والقدرة، وحسب ما يحتاج اليه المشروع.

9. هل هناك علاقة ما بين وجود المشروع وفعاليته قبل التمويل بنوعية الضمانات التي يجب توفرها للحصول على القرض؟ نعم، (3000\$) بدون كفالات شخصية والمشاريع النسوية مشجعة اكثر وخاصة كفالة الشيكات، لانها تخاف على سمعتها اكثر من الرجل.

10. ما هي الإجراءات التي تتخذها المؤسسة في حالة تعثر تسديد القرض؟ فوق 60يوم، يتم الحديث مع الكفلاء وبعد ذلك طلب محامي واخطار من الشركات.

11. هل يوجد برنامج خاص بمشاريع النساء في برامج المؤسسة؟ للنساء لا يوجد، ولكن تستهدف النساء ويقوة.

12. هل يتم اطلاع المستفيدات على المعايير التي تستخدمها المؤسسة لتقييم نجاح المشروع ؟
نعم, التوجيه, والمتابعة بشكل عام.
13. في حالة تعثر المشروع, ما هي إجراءات المؤسسة ؟ فوق 60يوم, يتم الحديث مع الكفاء
وبعد ذلك طلب محامي واطار من الشركات
14. هل يوجد خطط علاجية مسبقة في حالة تعثر المشروع, وما هذه الخطط أو الطرق؟ اعادة
جدولة, اعدام القرض في حالة الحروب, وقرض موازي.
15. هل تسعى مؤسسات الإقراض بالوصول إلى المقترضات صاحبات المشاريع في أماكن
تواجهن ؟ نعم, الترويج والذهاب الى السيدة لمشروعها وعلى الاغلب يتم الذهاب الى
المقترض واخذ الاوراق وعند التوقيع يجب الزيارة.
16. هل تقوم المؤسسة بتقديم التدريب العملي للمقترضات في إدارة مشاريعهن؟ لا
17. ما طبيعة الدورات التي تقدمها المؤسسة للمقترضات, وهل تتم بشكل دوري ؟ لا
18. كم كانت حجم المحفظة الممولة للمشاريع النسائية آخر سنتين ؟ 24%
19. ما معدل الزيارات من قبل السيدة الواحدة للحصول على القرض ؟ مرتين
20. ما هو عدد النساء الحاصلات على القروض من اجل المشاريع في آخر سنتين؟ 182
قرض
21. هل هناك وعي مسبق لدى المقترضات عن عملية الإقراض وإجراءات القرض؟ نعم يوجد
وعى ولكن غير كامل.
22. هل تأتي السيدة إلى المؤسسة بمفردها, وان كانت برفقة زوجها أو احد أفراد عائلتها هل
تبادر في الحديث عن مجريات القرض وكيفية الاستفادة منه؟ ليس في جميع الحالات تأتي
السيدة وحدها حتى لو كان المشروع لها.
23. في حال وجود المشروع وتم التمويل على أساسه, هل تقوم المؤسسة بتسويق المنتج, أو
المساعدة بتسويقه؟ نعم, عن طريق (الفييس بوك) وعن موقع الشركة والدعاية.

مقابلة مؤسسة صندوق المرأة:

قامت الباحثة بالاجابة على اسئلة المقابلة كونها تعمل في مؤسسة صندوق المرأة.

1. كم عدد أو نسبة المراجعين من السيدات للمؤسسة بغض النظر عن وجود مشروع أم لا في آخر سنتين؟ 50%
2. هل هناك فروق في التسهيلات المقدمة ما بين الرجل والمرأة؟ وان كانت هناك تسهيلات ما هي طبيعتها؟ تمنح القروض للسيدات فقط
3. كم نسبة النساء المستفيدات من هذه التسهيلات؟ 100%
4. ما هو الهدف الأول الذي تسعى المؤسسة لتحقيقه؟ تمكين النساء اقتصاديا، وتشجيع المشاريع التنموية.
5. هل المؤسسة معنية بوجود مشروع أو تشتترط وجود مشروع لمنح التمويل؟ نعم، يشترط وجود مشروع.
6. ما هي الآليات التي تتبعها المؤسسة لتأكد من وجود المشروع؟ الزيارة الميدانية
7. هل تقوم المؤسسة بعمل جدوى اقتصادية للمشروع قبل منح القرض؟ نعم صحيح.
8. هل تقوم المؤسسة بتقديم التسهيلات التي تناسب وضع المشروع الحالي؟ نعم، حسب قوة وايرادات المشروع.
9. هل هناك علاقة ما بين وجود المشروع وفعاليته قبل التمويل بنوعية الضمانات التي يجب توفرها للحصول على القرض؟ نعم، يتم التسهيل بالضمانات حسب المشروع.
10. ما هي الإجراءات التي تتخذها المؤسسة في حالة تعثر تسديد القرض؟ الاتصال المتكرر، الزيارات الميدانية، اخطار من قبل المؤسسة، ولكن لا يتم التوجه للقضاء ابدا.
11. هل يوجد برنامج خاص بمشاريع النساء في برامج المؤسسة؟ صندوق المرأة هو فقط للنساء
12. هل يتم اطلاق المستفيدات على المعايير التي تستخدمها المؤسسة لتقييم نجاح المشروع؟ نعم، لانه في حال نجاح المشروع والتسديد يتم الاقراض مرة اخرى وبنفس الضمانات.
13. في حالة تعثر المشروع، ما هي إجراءات المؤسسة؟ الاتصال المتكرر، الزيارات الميدانية، اخطار من قبل المؤسسة، ولكن لا يتم التوجه للقضاء ابدا.
14. هل يوجد خطط علاجية مسبقة في حالة تعثر المشروع، وما هذه الخطط أو الطرق؟ نعم، اعادة الجدولة بدون فائدة جديدة، التقسيط المريح.

15. هل تسعى مؤسسات الإقراض بالوصول إلى المقترضات صاحبات المشاريع في أماكن تواجدهن ؟ نعم
16. هل تقوم المؤسسة بتقديم التدريب العملي للمقترضات في إدارة مشاريعهن؟ نعم
17. ما طبيعة الدورات التي تقدمها المؤسسة للمقترضات, وهل تتم بشكل دوري ؟ دورات في كيفية ادارة المشاريع الصغيرة, مرتين في السنة
18. كم كانت حجم المحفظة الممولة للمشاريع النسائية آخر سنتين ؟ 90000 دولار
19. ما معدل الزيارات من قبل السيدة الواحدة للحصول على القرض ؟ مرتين
20. ما هو عدد النساء الحاصلات على القروض من اجل المشاريع في آخر سنتين؟ 100 مقترضة
21. هل هناك وعي مسبق لدى المقترضات عن عملية الإقراض وإجراءات القرض؟ 70%
22. هل تأتي السيدة إلى المؤسسة بمفردها, وان كانت برفقة زوجها أو احد أفراد عائلتها هل تبادر في الحديث عن مجريات القرض وكيفية الاستفاداة منه؟ في معظم الاوقات نعم تأتي بمفردها وهي تبادر في الحديث عن مشروعها.
23. في حال وجود المشروع وتم التمويل على أساسه, هل تقوم المؤسسة بتسويق المنتج, أو المساعدة بتسويقه؟ عن طريق المعارف والمعارض.

An-Najah National University

Faculty of Graduates Studies

**The Effectiveness of Micro Credit Organizations in Achieving
Economic Empowerment of women in Tulkarem Governorate
From The point of view of Organizations' Managers and
the Beneficiaries**

By

Muna Talat Mahmoud Abad Alal

Supervisor

Dr. Omar Ayad

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for
the Degree of Master of Woman's Studies in the Faculty of Graduate
Studies, An-Najah National University Nablus- Palestine.**

2016

a

**The Effectiveness of Micro Credit Organizations in
Achieving Economic Empowerment of women in Tulkarem
Governorate From The point of view of Organizations' Managers and
the Beneficiaries**

By

Muna Talat Mahmoud Abad Alal Supervision

Supervisor

Dr. Omar Ayad

Abstract

The research aims to investigate the current economic situation of the Palestinian women in Tulkarm Governorate and examine the role of the microfinance institutions to empower them.

To that goal the researcher aimed to identify microfinance institutions working in Tulkarm Governorate to compare their programs, regulations, policies and objectives. Measure the influence of the microfinance institutions in empowering women in Tulkarm Governorate. Examine the facilitations provided to women in order to increase her chances in contributing in the economic life and in controlling the available resources. Interpret the proliferation of the microfinance institutions in Tulkarm Governorate and examine how far they contribute to women empowerment

The research aims to answer few important questions. Do the microfinance institutions contribute to the women beneficiaries' economic empowerment (where she is able to achieve financial security)? Do the microfinance institutions support the success of women beneficiaries' project through preparing the project's feasibility study? How does the microfinance

institutions evaluate women' awareness of micro financing as a process?What are the facilitations, special offers and exceptions offered for micro financing women' projects?Do the microfinance institutions offer tailed practical training programs to support women beneficiaries in their project management? What degree of satisfaction do women beneficiaries feel about the microfinance institutions' support to them?

The findings of the research will redound to the benefit of microfinance institutions' policy makers and strategic planners as they will be able to evaluate their programs and rebuilt them, if necessary, in order to maximize their role in supporting women economic activities.

The research used a Multimethod Research that simultaneously combines and integrates the collection and analysis of quantitative and qualitative methods. The integration center lies in new approaches for data collection, and a research design that combines element of one method (such as structured questionnaires and data analysis) with elements of another method (in-depth interviews).

The research uses four domains closed structured questionnaire that consists of 25 questions, that is delivered to a total of 118 women beneficiaries of a total of 2133 (5.5%) throughout the eight microfinance institutions that works in Tulkarm Governorate and an open ethnographic interview.

After collecting the data and analyzing it the researcher found that the finance institution did not contribute much valuable importance to the women borrowers because of the unusual definition and difference in the understanding of the significance of empowerment. The institutions concentrate on finance as a form of empowerment while the researcher includes non-financial aspects of empowerment including resource affordability, training, sharing and training. Based on this the researcher recommended the widening of the concept and definition of empowerment to include such non-financial aspects of empowerment as a requirement for financing to be considered an empowerment which should be directed at women's benefits rather than the nbenefit of the financing institutions.